

مختار



السنة السابعة

العدد ١٠٥ . أبريل ٢٠٠٩



- انتخابات الرئاسة وفرص التغيير في إيران
- حل مرحلي لمشاكل العلاقات المصرية - الإيرانية
- تأمل في نتائج الانتخابات العراقية
- إيران وأمريكا: مواجهة بالمفاوضات
- الصفقة الأمريكية - الروسية على حساب إيران
- النواتج وأزمة الهوية

مختار

رئيس مجلس الإدارة:

مرسى عطا الله

مدير المركز:

د. عبدالمنعم سعيد

رئيس التحرير:

د. محمد السعيد إدريس

مستشار التحرير:

د. محمد السعيد عبدالمؤمن

وحدة الترجمة:

د. مدحت أحمد حماد

أ. فتحى أبو بكر المرغى

د. أحمد محمد نادى

أ. مسعود إبراهيم حسن

د. عادل عبدالمنعم سويلم

د. محمد حسن الزبيق

د. حسين صوفى محمد

أ. أحمد فتحى قبال

صورة الغلاف:

توافق خاتمي وموسوى يجدد الأمل في
إحداث التغيير من الداخل في إيران.

الإخراج الفنى:

مصطفى علوان

المستشار الفنى:

السيد عزمى

مختارات

«مختارات إيرانية» دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس، وهي أول إصدار ثقافي عربي يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة في إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسياً وأمنياً وثقافياً واجتماعياً واقتصادياً، أما القسم الثاني فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة في الخليج والوطن العربي ومجمل دول الشرق الأوسط، وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا. ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية» ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية في أحداث، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية في محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينها لمزيد من معرفة كل منهما للآخر.

ويسعد «مختارات إيرانية» تلقي الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقاً لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة.

المحتويات

	افتتاحية العدد:
٤	انتخابات الرئاسة وفرص التغيير في إيران..... د. محمد السعيد إدريس
	دراسات:
٦	١- الأزمة المالية العالمية وفشل نموذج الرأسمالية الليبرالية الأمريكية الجديدة.....
١٨	٢- منع سلسلة عدم الاستقرار... الدور الأمريكي في منع التقدم النووي الإيراني.....
٢٣	افتتاحيات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية فبراير/ مارس ٢٠٠٩ م.....
	قضية العدد:
٢٥	١- الإصلاحيون والبعث الثالث.....
	شئون داخلية:
٢٨	١- انتخابات الرئاسة تدخل مرحلة حاسمة (ملف خاص).....
٤٨	٢- وعود رئيس جمهورية.....
٤٩	٣- الحصاد الاقتصادي لسنوات أحمدى نجاد.....
٥١	٤- معركة أحمدى نجاد والبرلمان اعتراض رئيس الجمهورية وصلاحيات مجلس الشورى الإسلامى.....
٥٢	٥- رد لاريجانى على أحمدى نجاد اعتراضك الدستورى يفتقد الوجهة القانونية.....
٥٤	٦- ضد ثورة العقد الرابع.....
٥٥	٧- مقدمة لتأميم الصحافة.....
٥٦	٨- الفعالية، الأولوية الأساسية للأصوليين.....
٥٦	٩- التوليفات الخمسة في توضيح الإصلاحات.....
٥٨	١٠- تحليل منظمة مراحل التحكيم.....
	إيران.. لماذا؟
٥٩	١- حل مرحلي لمشاكل العلاقات المصرية- الإيرانية.....
	تفاعلات إقليمية:
٦٢	١- تأمل في نتائج الانتخابات العراقية.....
٦٣	٢- انتخابات واحدة ورسالة واحدة.....
٦٤	٣- أزمات على الأرض في الساحة الجيوبولوتيكية الإيرانية العراقية.....
٦٦	٤- خمسة مؤشرات على نجاح إيران في العراق دبلوماسى إيران (الدبلوماسية الإيرانية).....
٦٧	٥- سياسات متسارعة.....
٦٨	٦- الثورة الإسلامية وروح المقاومة.....
٧٠	٧- لغز استمرار الإسلاميين في تركيا.....
	علاقات دولية:
٧١	١- إيران وأمريكا: مواجهة بالمفاوضات.....
٧١	٢- دعوة أمريكا لإيران لمؤتمر حول أفغانستان.....
٧٢	٣- شراء الوقت مع إيران.....
٧٤	٤- أوباما والمسألة الإيرانية.....
٧٥	٥- نظرة على مرحلة جديدة من العلاقات الروسية الإيرانية.....
٧٧	٦- أمريكا تخسر اللعبة مع بيونج يانج.....
٧٨	٧- الناتو وأزمة الهوية.....
	الزاوية الثقافية:
٧٩	التدين عند الإيرانيين.....
	مصطلحات إيرانية:
٨٢	١- لجان الثورة الإسلامية (كميته هاى انقلاب إسلامى) ٢- قوات التعبئة (بسيج).....
	رؤى عربية:
٨٥	١- الصفقة الأمريكية - الروسية على حساب إيران..... لواء أ.ح. متقاعد / حسام سويلم

افتتاحية

انتخابات الرئاسة وفرص

كثيرون يتساءلون: متى سيحدث التغيير في إيران؟ وهؤلاء ليسوا فقط من أعداء إيران بل إن كثيراً من الأصدقاء يسألون السؤال نفسه، والأهم أن الكثير من الإيرانيين أيضاً يرددونه، رغم ذلك تبقى مساحة الاختلاف هائلة بين كل هؤلاء عندما يتعلق الأمر بنوع التغيير المطلوب، أو ماهية هذا التغيير.

فإذا كان بعض الإيرانيين، وهؤلاء يصعب حصر عددهم، يتوافقون مع أعداء إيران أو أعداء النظام الحاكم في إيران حول ضرورة زوال هذا النظام، أي أن التغيير الذي يريده هؤلاء الذين يعادون نظام الجمهورية الإسلامية ويريدون الخلاص منه باعتباره "نظاماً استثنائياً" أو نظاماً خارجاً عن قواعد نظم الحكم في العالم بسبب اعتياده الدين أساساً للحكم، حسب رأيهم، يجب أن يكون جذرياً، بسقوط النظام نفسه، فإن معظم الطامحين للتغيير داخل إيران يريدون تغييراً يعالج السلبات وينهض بالإيجابيات، أي يريدون التغيير نحو الأفضل، وهذا الأفضل يمكن الانقسام حوله بنفس درجة انقسام ألوان الطيف بكل ما يعنيه ذلك من تعدد غير محدود في الرؤى والاجتهادات. هذا الانقسام حول التغيير المأمول في إيران يتفاقم أكثر عندما يمتد التساؤل إلى البحث في كيفية حدوث هذا التغيير، وهل سيفرض من الخارج أم سيأتي من الداخل.

انتظار مجيء التغيير من الخارج أصبح أقرب إلى انتظار الوهم أكثر من انتظار الحقيقة بعد خبرة حرب السنوات الثماني بين العراق وإيران (١٩٨٠ - ١٩٨٨)، وبعد تراجع الاندفاع الأمريكي نحو فكرة شن الحرب على إيران لتدمير منشآتها النووية أو لإسقاط النظام رغم كل الضغوط الإسرائيلية. لذلك فإن تجدد التهديدات الإسرائيلية بشن حرب على إيران على لسان حكومة بنيامين نتنياهو لن يغير كثيراً من الواقع الذي يؤكد، يوماً بعد يوم، أن الحرب على إيران لن تكون هي الطريق الأمثل لتحقيق التغيير، ومن ثم فإن دور الخارج سيبقى محصوراً في الضغوط السياسية والاقتصادية وربما التهديدات العسكرية، أي الردع بالقوة العسكرية والضغط السياسي والاقتصادية، لكن التغيير الأهم سيبقى التغيير المفروض من الداخل الإيراني، لأن محصلة ونتائج التهديدات الخارجية تبقى مشكوكاً فيها نظراً لأن التهديد الخارجي يؤدي في معظم الأحيان إلى إحداث درجة أعلى من التماسك السياسي الداخلي، أي أنه يؤدي إلى نتائج عكسية غير ما هو متوقع من فرض التغيير وإحداثه.

التغيير من الداخل لا يرضى كثيراً من الأطراف الخارجية المتعجلة في رؤية إيران تتغير على النحو الذي تريده لأنه، وفي أفضل حالاته، قد يغير من أجندة النظام ومن سياساته لكنه سيبقى على النظام نفسه. هذه الرؤية تعتبر محدودة الأفق وعاجزة عن الإلمام بأهمية ما يحدث من تغيير نتيجة التطوير الذي يحدث في أداء النظام وتغيير توجهاته وفقاً لما يحدث من تغيير دوري عبر الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بل وحتى الانتخابات المحلية، يكفي مقارنة توجهات السياسة الخارجية الإيرانية على مدى ثماني سنوات من حكم الرئيس محمد خاتمي (١٩٩٧ - ٢٠٠٥) بالسنوات الأربع التي مضت تحت رئاسة محمود أحمدى نجاد (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩)، رغم كل القيود التي فرضت على تجربة محمد خاتمي الإصلاحية ومسعاها لتحقيق تنمية سياسية عبر الديمقراطية الدينية التي كان يراهن عليها، كي نتأكد من أهمية ما يحدث في إيران نتيجة تلك التغييرات.

والآن يبدو أن ما كان خطوطاً حمراء في عهد خاتمي لم يعد كذلك الآن، لقد عانى خاتمي كثيراً من عجزه عن حسم مسألة "الحاكمية السياسية" أي لمن تكون المرجعية السياسية للشعب أم للولي الفقيه؟. خاتمي كان يريد أن يجعل الشعب هو صاحب الحاكمية أي صاحب الرأي النهائي وليس الولي الفقيه، وسعى إلى استصدار قوانين تدعم المؤسسات المنتخبة من الشعب في مواجهة المؤسسات المعينة من الولي الفقيه، كما سعى لاستصدار قانون يزيد من سلطات رئيس الجمهورية كي يستطيع تنفيذ الدستور لكنه لم ينجح بسبب قوة موقف الولي الفقيه ورفضه لكل مشروعات قوانين محمد خاتمي الإصلاحية.

وقتها لم يستطع خاتمي أن يفعل شيئاً أكثر من البكاء، أما الآن فإن الأمور تغيرت كثيراً وما كان خطوطاً حمراء في الماضي، أي منذ أربع سنوات فقط، أضحت ممكنة التجاوز على نحو ما حدث من "منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية" عندما انتقدت ما اعتبرته انحيازاً من جانب السيد علي خامنئي (الولي الفقيه) لإعادة ترشيح الرئيس محمود أحمدى نجاد لولاية رئاسية جديدة.

فقد أصدرت هذه المنظمة "الإصلاحية" القريبة من شخص الرئيس محمد خاتمي بياناً اتهمت فيه القيادة العليا، أي خامنئي، بالدفاع المضني عن حكومة أحمدى نجاد "غير الجديرة" و"الفاشلة" في جميع القطاعات لأن هذه القيادة تعتقد أن الحكومة الحالية مطيعة لها، وأنها أفضل بكثير من أي حكومة إصلاحية مشاكسة على غرار حكومة خاتمي السابقة.

الأكثر من ذلك أن البيان اتهم القيادة بتحويل "النظام الجمهوري الإسلامي" إلى نظام "خلافي أو سلطاني". وزادت صحيفة "أمروز" (اليوم) المحسوبة على قوى المعارضة الليبرالية على ذلك بتوجيه انتقادات حادة لصلاحيات المرشد الأعلى، حيث كتبت تحت عنوان "الأمر الرباني على لسان المرشد: انتخبوا الذي أختاره أنا"، وقالت: "كرر المرشد دعوته العلنية لاختيار أحمدى نجاد رئيساً للجمهورية لولاية ثانية قبل أكثر من ستة أشهر من موعد الانتخابات".

هذه التجاوزات علامة على ما شهدته إيران من تطورات في ظل حكم أحمدى نجاد، فالأخطاء التي ارتكبت وما ترتب عليها حفزت قوى المعارضة الإصلاحية على التجرؤ على كل ما كان يعتبر خطوطاً حمراء، كما أنها فرضت على الإصلاحيين مراجعة حساباتهم للحيلولة دون

التغيير في إيران

إعادة التجديد لأحمدى نجاد من خلال طرح مرشح قوى قادر على كسب معركة الانتخابات القادمة. هذا التغيير لم يقتصر على الإصلاحيين بل إنه امتد أيضاً إلى المحافظين من أصوليين تابعين لأحمدى نجاد وتقليديين تم تجاوزهم في صراع النفوذ داخل التيار المحافظ. صراعات المحافظين الآن لا تقل عن صراعات الإصلاحيين طيلة السنوات الماضية التي شهدت فشل الإصلاحيين المتتالي منذ انتخابات الرئاسة التي فاز فيها أحمدى نجاد على منافسه القوى على أكبر هاشمى رفسنجانى الذى انقسم الإصلاحيين حول دعمه ومساندته، وحتى انتخابات مجلس الشورى (البرلمان) التي حقق فيها المحافظون انتصاراً كاسحاً على الإصلاحيين، والمحافظون منقسمون الآن حول ترشيح أحمدى نجاد لدورة رئاسية جديدة، وعبرت هذه الخلافات عن نفسها في جلسة جمعت أحمدى نجاد مع لجنة الشورى المركزية لجهة "اتباع خط الإمام" والتي شهدت جدالاً واسعاً بين الرئيس والحضور وانتهت باضطرابه إلى مغادرة الجلسة غاضباً بعد أن اتهمه بعض الحضور بعدم الثبات الإداري وحصر التعيينات الوزارية والوظائف العليا بأصدقائه القدامى ممن رافقوه عندما كان محافظاً لأردبيل أو عمدة لتهران وأستاذاً في جامعة شريف الصناعية. هذه الخلافات تفاقمت داخل مجلس الشورى ضد مشروع الحكومة للموازنة العامة عندما رفضها النواب المحافظون وأصروا على تعديلها، وزادوا على ذلك بتوجيه اتهامات للحكومة بنهب أموال صندوق الاحتياطي. هذه الصراعات التي أخذت في الظهور داخل تيار المحافظين أعادت طرح فكرة تسمية مرشح بديل لأحمدى نجاد يمثل المحافظين في الانتخابات الرئاسية القادمة خاصة بعد تأكيد مير حسين موسى رئيس الحكومة السابق عزمه على ترشيح نفسه، وانسحاب الرئيس خاتمي من المنافسة الانتخابية ودعمه ترشيح موسى.

لقد نجحت خطة خاتمي في جذب مير حسين موسى المحسوب على تيار المحافظين ليكون مرشح الإصلاحيين ضد الرئيس أحمدى نجاد في خطوة اعتبرها البعض لا تقل أهمية عن الفرز الذي حدث داخل تيار المحافظين بين تقليديين وأصوليين، حيث أن من سيؤيدون ترشيح مير حسين موسى من الإصلاحيين سيحدثون نقلة موضوعية داخل التيار الإصلاحي قد تؤدي إلى ظهور تيار إصلاحي ثوري أو أصولي في مواجهة تيار إصلاحي تقليدي أو ليبرالي.

هذا التيار الإصلاحي الجديد بلور خاتمي شعاراته الأساسية في بيان إعلانه دعم ترشيح مير حسين موسى من أجل تحقيق الهدف الأسمى للإصلاح ورفع المستوى المادي والمعنوي للوطن وتوفير العدالة الشاملة والحفاظ على حرمة وكرامة الإنسان والأخلاق خاصة بين القيادات. وهذه المعاني أعاد مير حسين موسى صياغتها بلغته هو عندما دعا إلى الانسجام الكامل بين كل القوى القادرة في البلاد لوضع سياسة اقتصادية جديدة يسميها هو بـ "الاقتصاد الأخلاقي" الذي يحقق الاستقلال الاقتصادي والمجتمع الأخلاقي.

شخصية مير حسين موسى يصفها أحد المقرئين منه ومن كل من السيد خامنئي والسيد خاتمي وهو السيد هادي خسرو شاهي الذي عمل لفترة ما سفيراً في القاهرة بأنها - أي شخصية مير حسين موسى - "على النقيض من ثوريي اليوم الذين كانوا محافظين في الماضي وكانت لديهم تحفظات على معتقدات الثورة الإسلامية، ظل متمسكاً بمبادئ وقيم الثورة، ومن ثم يمكن اعتبار ثورته ثورية أصيلة، أما ادعاء الآخرين بالأصولية فما هو إلا تحرك سياسي يهدف الوصول إلى السلطة".

لم يكتف هادي خسرو شاهي بذلك بل إنه يصف الأصوليين من أتباع أحمدى نجاد بأنهم ليست لديهم القدرة على الإدارة على المستوى الداخلي ولا يتمتعون بالقدرة على إدارة الأزمات على الصعيد الخارجي، ونتيجة لهذا القصور "ذبحت مبادئ الثورة وأضحت أثراً بعد عين"، أما مير حسين موسى فهو كما وصفه محمد رضا تاجيك "صاحب منظومة فكرية تتبلور في تلك الجغرافية المشتركة بين الميول الأيديولوجية والتحررية، وبين الطموح والواقعية، وبين الشعبوية والنخبوية، وبين العقلانية والدينية، وبين التعددية والوحدوية، وبين التطور والثبات، وبين الإسلامية والإيرانية، وبين الإسلامية والجمهورية، وبين العموم والخصوص، وبين العولة والإقليمية، وبين الفقر والثراء، وبين المعنوية والمادية، وبين العدل والرفاهية".

هذا التوصيف الذي يجعل من شخصية مير حسين موسى شخصية شبه أسطورية قادرة على جمع المتناقضات وبلورة كل ما هو مرغى من قيم وطموحات يجعل منه نموذجاً للتغيير الذي تأمله إيران بإعادة تجديد القيم والمنظومات الفكرية مع امتلاك قدرة عالية على الإدارة والإنجاز وحرص شديد على المحاسبة والشفافية.

مرشح بهذا المستوى يمكن أن يجدد الأمل في التغيير بمعنى التطوير من داخل النظام، لكنه سيبقى تغييراً محكوماً بالآليات النظام نفسه، وقبل هذا سيبقى محكوماً بقرص فوزه في الانتخابات المقبلة في ظل إصرار مهدي كروبي زعيم حزب "الثقة الوطنية" (اعتماد ملي) على الاستمرار في ترشيح نفسه بكل ما يعنيه ذلك من فرض الانقسام في صفوف الإصلاحيين، وفي ظل احتمال عودة المحافظين إلى الالتفاف حول مرشح واحد هو الرئيس أحمدى نجاد أو أي بديل آخر مثل محمد باقر قاليباف محافظ طهران أو على أكبر ولاياتي أهم مستشاري المرشد أو على لاريجاني رئيس مجلس الشورى، وعندها يمكن للتغيير أن يحدث ولكن بهوية أخرى غير إصلاحية.

د. محمد السعيد إدريس

دراسة

الأزمة المالية العالمية وفشل نموذج الرأسمالية الليبرالية الأمريكية الجديدة

د. مهرداد وهابي

اطلاعات سياسية اقتصادية (الأخبار السياسية والاقتصادية)، العدد ٢٥٢-٢٥٣، فبراير-مارس ٢٠٠٩

الوجود العسكري الأمريكي على الصعيد الدولي، وتثير التساؤلات حول "النظام العالمي الجديد" الذي تتحدث عنه الولايات المتحدة.

وتركز هذه الدراسة على المحورين الأولين وهما ارتباط الأزمة المالية بالنظام الرأسمالي الليبرالي "أو الأمريكي" الجديد، وانتهاء التفوق الأمريكي العالمي، حيث إن هذه الدراسة لا تتسع لبحث المحور الثالث لأنه يحتاج إلى بحث منفصل، وسنذكر في الجزء الأول من الدراسة الخصائص الأساسية للنظام الرأسمالي الليبرالي الجديد أو النموذج الأمريكي الرأسمالي، وفي الجزء الثاني سنتناول الخطر النظامي والأزمات المالية باعتبارهما توأمين لهذا النظام المالي، ولمحة تاريخية عنها خلال التسعينيات، وفي الجزء الثالث سنبحث كيف اتضحت آثار الأزمة في النموذج الأمريكي الرأسمالي في بداية القرن الحادي والعشرين ثم زيادة الاعتمادات العقارية باعتبارها حلولاً قصيرة المدى لتلك الأزمة "والأسهم المسمومة"، وفي الجزء الرابع سنتحدث عن سبل الخروج من الأزمة خاصة التدخل الحكومي.

أولاً : خصائص النظام الرأسمالي الليبرالي الأمريكي الجديد:

يمكن تمييز بداية الليبرالية الجديدة أو ظهور النموذج الرأسمالي الأمريكي بخطة مارجريت تاتشر المتعلقة بعمليات الخصخصة من عام ١٩٧٩، والريجانية في بداية الثمانينيات،

بداية نقول أن هذه الأزمة كانت في البداية مالية، ثم أصبحت بعد ذلك بنكية، والآن فقد أخذت تدريجياً صورة ركود اقتصادي شامل، ولهذا السبب سنتناول في هذه الدراسة المراحل الأولى لهذه الأزمة مثل أي أزمة مالية وبنكية، وذلك لأنه قلما يرجع إحدا هذه الأزمة فقط إلى المخالفات والتجاوزات والاختلاسات وسوء إدارة المديرين الماليين وامتيازاتهم الاقتصادية الخاصة مثل الحصول على المكافآت الزائدة عن الحد أثناء إفلاس المؤسسات المالية، والذي يعرف بمصطلح "مظلة الهبوط الذهبية". وبالرغم أن الجميع يتحدث بشكل أو بآخر عن ضعف الرقابة الحكومية على الأسواق المالية إلا أنه قلما يدور الحديث حتى الآن عن الليبرالية الاقتصادية الجديدة أو النموذج الأمريكي الرأسمالي - باعتباره منبع الأزمة - والأزمة الحالية بأبعادها التاريخية في اعتقادنا لا تقل أهمية عن انهيار سور برلين في عام ١٩٨٩، ويمكن مقارنتها بذلك التحول العالمي التاريخي من ثلاثة جوانب على الأقل:

١- الأزمة المالية الحالية تستهدف الليبرالية الجديدة أو النظام الرأسمالي الأمريكي مثلما وضع انهيار سور برلين خط النهاية للاشتراكية السوفيتية.

٢- الأزمة المالية الحالية تبرز صورة انتهاء التفوق الأمريكي العالمي وتعجل بالتحرك نحو عالم متعدد الأقطاب.

٣- الأزمة المالية الحالية لها عواقب سياسية ملحوظة بشأن

ومن أهم المبادئ الريجانية إزالة القيود وإنهاء الرقابة الحكومية على الاقتصاد، وهذا الأمر كان يعنى إعادة النظر في أساس خطة روزفلت (نيوديل)، والنظام الفوردي، والذي ألقى بظلاله على كافة النظم الاقتصادية الرأسمالية المتقدمة بعد الحرب العالمية الثالثة لمدة ثلاثة عقود.

وكلمة "الفوردية" التي أطلقها الشيوعى الإيطالى البارز انطونيو جرامشى قد استخدمت للتعبير عن أسلوب إدارة صناعة السيارات على يد هنرى فورد، والفوردية من وجهة نظر الاقتصاد المحدود هي نفس النظام الإدارى العلمى المعروف بمصطلح التاييلورية والمصاحب للميكنة، بمعنى أن مبدأ تقسيم العمل التاييلورى بين التصميم والتنفيذ وتقسيم وتوزيع مراحل العمل المعقدة إلى أجزاء بسيطة، وتسليم كل جزء إلى العمال غير المهرة سيبقى في مكانه، وعلاوة على ذلك ستستعمل أحزمة النقل الاتوماتيكية، ويعتبر الفيلم الكلاسيكى شارلى شابلن "العصر الحديث" صورة بارزة لهذا الأسلوب الجديد في إدارة المؤسسات الإنتاجية، والذي يقوم على أساس العمل المرحلى العمودى المتسلسل، وقد اهتم جرامشى ببعث الاقتصاد الضخم للفوردية، وكان شعار "خمسة دولارات للعمل في اليوم الواحد"، والذي رفعه هنرى فورد في الوقت الذي كان أقل أجر للعامل غير الماهر هو ٢,٥ دولار في اليوم، كان يبشر بزيادة أجور عمال صناعة السيارات إلى ضعف المعدل السائد في سوق العمل، فكان فورد بمضاعفته للأجور يحث العمال على زيادة معدل الإنتاج ويربط بهذا الشكل طبقة العمال بنظام سيطرة المال لوكان جرامشى يرى أن هذا الأسلوب الإقناعى أو إرضاء طبقة العمال من جانب طبقة أصحاب العمل والرأسماليين هو أحد عنصرين أساسيين للوصول إلى الهيمنة (الرئاسة)، والتي يجب الوصول إليها ليس فقط بقوة ممارسة الحكم وأساليب السيطرة باستخدام القوة وإنما كذلك كسب تأييد طبقة العمال وتعاونها، فتثبيت العمال وإدخالهم في نظام التأمينات الاجتماعية، وكذلك زيادة الأجور بما يتناسب مع حجم الإنتاج يجذب أغلب هؤلاء العمال نحو شراء أكبر قدر من السلع الاستهلاكية المعمرة مثل الأجهزة الكهربائية المنزلية والسيارات، وكذلك العقارات. ولم يكن تأسيس أحد النظم الائتمانية البنكية الفعالة على أساس سعر الفائدة الحقيقية صفر في المائة أو أقل (سعر الفائدة الحقيقية أمام تفاضل سعر الفائدة الاسمية أو المالية ومعدل التضخم)، لم يكن تيسر استثمار أصحاب العمل فحسب، بل إنه كان يزيد من حجم الاستهلاك الضخم ولذلك فإن الفوردية على صعيد الاقتصاد الضخم تؤخذ بمعنى الإنتاج والاستهلاك بالجملة ونمو الأسواق الداخلية (المحلية) للدول الرأسمالية المتقدمة. وكانت الفوردية تحتاج إلى التدخل الحكومى في

الاقتصاد ودور البنوك الفعال في الوساطة بين طالبى المال (أصحاب الأعمال ومشترى المنازل أو السلع الاستهلاكية المعمرة كالسيارة) وبنائى المال (أصحاب الودائع البنكية) وقد كان لهذا النظام الرأسمالى القائم على الاستهلاك بالجملة في الأسواق الداخلية (المحلية) للدول الصناعية المتقدمة تداعيات واضحة أهمها معدل النمو المتوسط، وهو ٥ / ستة عشر دولة صناعية، وكذلك التقدم الثابت (ثلاثة عقود على الأقل) لكافة الدول الصناعية. ولا يخلو من الفائدة أن نذكر أنه قد تم التصديق على مبدأ القروض الرهينة في عصر "نيوديل" فرانكلين روزفلت، أيضاً تأسست في عام ١٩٨٣ مؤسسة فيدرالية بعنوان "جمعية واشنطن الوطنية للرهن العقاري"، والتي اختصر اسمها فيما بعد إلى "فنى ماى" أى "الجمعية الوطنية الاتحادية للرهن العقاري"، وهذه المؤسسة التي كانت منذ البداية حكومية قد تم تخصيصها فقط في عام ١٩٦٨ في فترة رئاسة ليندون جونسون حتى ينفق عائد بيعها في حرب فيتنام، وبما أنه محظور أى احتكار في الاقتصاد طبقاً للقوانين التجارية الأمريكية، خاصة قانون شيرمان فإن هذه المؤسسة لم تكن تستطيع الاستمرار في تقديم القروض الرهينة بمفردها أو بصورة احتكارية، ولذلك فقد تأسست بعد عامين من خصخصتها أى في عام ١٩٧٠ مؤسسة ثابتة باسم "الشركة الاتحادية للرهن العقاري"، والتي تردد اسمها المختصر "فريدى ماك" على الألسنة في أزمة ٢٠٠٨، وقد دخلت أسهم هذه الشركة الخاصة بالبورصة في عام ١٩٨٩، وكان خطر سقوط هاتين المؤسستين العملاقين في سبتمبر ٢٠٠٨ وحصولهما على مائتى مليار دولار مساعدة من وزارة الخزانة من نقاط تحول الأزمة المالية الجديدة في الولايات المتحدة، والتي انتهت مرة أخرى باستحواذ الحكومة على هاتين الشركتين.

وكانت الكفاءة الخاصة بطريقة الإنتاج الفوردية تتمثل في رفع معدل الإنتاج وزيادة الفائدة الصناعية، وبدون هذه القاعدة الإنتاجية لم يكن ممكناً أيضاً توزيع الدخل في إطار حكومة الرفاهية، وكانت الفائدة الصناعية في هذا النظام يتم الحصول عليها ليس بخفض الأجور وإنما عن طريق نمو الأسواق. وعلاوة على ذلك فقد كان مستوى الأجور يزيد بما يتناسب مع نمو معدل الإنتاج ويؤدى إلى نمو أسواق الاستهلاك، وبالتالي يساهم في توسيع نشاط المؤسسات الصناعية والتجارية.

وقد واجهت هذه الطريقة الإنتاجية أزمة شديدة منذ أواخر الستينيات، وبصفة خاصة منذ بداية الأزمة النفطية الكبرى في عام ١٩٧٣، تلك الأزمة التي سميت في الأدب الاقتصادى STAGFLATION أو الركود التضخمى. والجدير بالذكر أن ركود الإنتاج في الأزمات الرأسمالية

السابقة كان يؤدي في الغالب إلى خفض الأسعار لأنه لم يكن هناك شراء للسلع، فظاهرة الركود لا تتفق في حد ذاتها مع التضخم أو زيادة الأسعار، وبرغم ذلك فقد ظهر الركود متزامناً مع التضخم في أزمة ١٩٧٤ الشاملة، وكان من أهم أسباب هذا الوضع التدخل الحكومي الواسع في الاقتصاد، والزيادة الكبيرة في القروض الحكومية، فقد دفع اقتصاديو المدرسة المونثارية (اقتصاد السوق) مثل ميلتون فريدمان إلى توجية انتقاد شديد للتدخل الحكومي في الاقتصاد والحد من التضخم باعتبار أن هذا العمل من صميم اختصاص البنك المركزي - والذي يجب أن ينفذ بعيداً عن الحكومة - وعلى هذا الأساس ساد في السبعينيات الاعتقاد بأن ميزانية التدخل الحكومي في الاقتصاد يجب أن يدفعها القطاع الخاص إن أجلاً أو عاجلاً أكثر بكثير من الفوائد العابرة الناتجة عن هذا التدخل، وأصبحت العودة إلى السوق، باعتباره الحل العقلاني السليم الوحيد في مجال تخصيص الموارد، مرة ثانية شعار جميع رجال الحكومة والمراكز صاحبة القرار، وعلى هذا النحو فقد كانت الليبرالية الجديدة هي إعادة بناء نفس مبدأ اعتماد الاستثمار على القوة المنظمة للسوق، وهو ما كان موضع قبول كافة رجال الحكومة والاقتصاد الكلاسيكيين الجدد قبل أزمة ١٩٢٩ الكبرى.

وقد كانت عمليات الخصخصة في عهد التاتشرية، وإزالة القيود في عهد الريجانية عودة إلى الفلسفة الاقتصادية في فترة ما قبل ١٩٢٩، والتي كانت تؤدي إلى نموذج جديد من الرأسمالية، والذي ذكر بأسماء مختلفة مثل "الليبرالية الجديدة" و "نظام ما بعد الفوردية" و "النموذج الرأسمالي الأمريكي" و "نظام الادخار الوقفي" (انظر: أجليتا ١٩٩٨، ٢٠٠٠) و "نظام السوق الأمريكي الرأسمالي" (جيلبن ٢٠٠١). ومن بين هذه الأسماء حظي مصطلح "الليبرالية الجديدة" أو "النموذج الرأسمالي الأمريكي" بقبول واسع، ولذلك فقد استخدم في بداية الجزء الأول وفي عنوان هذه الدراسة، ومع ذلك يجب أن نقبل بأن هذين المصطلحين لهما أيضاً عيوب ونواقص، فهما مثلاً شموليان للغاية ولا يؤكدان على الخصائص الأساسية لهذا النموذج الرأسمالي الادخاري الجديد. ويعتقد أن مصطلح "نظام الادخار الوقفي" أو "نظام الادخار المعتمد على سعر الأسهم" أدق وأكثر بعيداً من حيث توضيح الخصائص الأساسية لهذا النموذج الادخاري، برغم أنه لم ينتشر بشكل كبير.

وقد راجع هذا النموذج الادخاري، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وساهم في الازدهار الاقتصادي في تلك الدولة لمدة اثني عشر عاماً على الأقل (١٩٨٩ - ٢٠٠١) منذ أواخر الثمانينيات وأدى إلى انخفاض معدل البطالة من ٦,٥ إلى أقل من ٤,٥ (حول إحصائية النمو الاقتصادي، انظر:

مارتين نيل بيل، ٢٠٠٢).

وبرغم كل هذا، يجب أن نقول إن الازدهار الاقتصادي الناتج عن هذا النموذج الادخاري حتى في فترة أوجه كان أضعف من النموذج الادخاري الفوري من نواحي مختلفة: أولاً أن متوسط النمو الاقتصادي في هذا النموذج كان يقترب من ٣٪ والذي يعد رقماً صغيراً بالمقارنة مع نسبة ٥٪ للنمو الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثالثة، ولذلك أطلق عليه الاقتصاديون في الغالب "النمو اللين أو الضعيف"، ثانياً بعكس نمو ما بعد الحرب لم يظهر هذا النمو في جميع الدول الرأسمالية المتقدمة في وقت واحد، بل بدأ من الولايات المتحدة ثم وصل إلى أوروبا واليابان. وفيما يتعلق بطول المدة فقد استمر هذا الازدهار لثلاثة عقود ولكن ما هي أبرز خصائص هذا النموذج الادخاري؟

(١) تعتبر عمليات الخصخصة الواسعة للمؤسسات الحكومية وإزالة القيود أو تقليل دور الحكومة في الاقتصاد ودخول الشركات التي كانت قبل ذلك حكومية، في سوق البورصة، تعتبر أول خصائص هذا النظام، الجديد ويؤدي إتساع دور سوق البورصة - والذي يعتمد على المواجهة المباشرة بين العرض والطلب - إلى تقلص دور البنوك، والتي تدخل هي أيضاً في أسواق المال كأحد اللاعبين، وبهذا الشكل فإن تقسيم البنوك إلى بنوك استثمارية وتجارية يفقد قيمته ويؤدي تنوع الأموال في أسواق المال إلى دفع البنوك التجارية لشراء وبيع الأوراق المالية وأسهم الشركات، وبهذه الطريقة تدخل ودائع أصحاب الأجور سوق البورصة عن طريق البنوك أيضاً. ويحدث هذا التحول، تعرض قانون جلاس - ستيجال لاختبار صعب في التسعينيات، وتم إلغاؤه في آخر الأمر في عام ١٩٩٩ في عهد كلينتون على يد الكونجرس (انظر: وول ستريت جورنال. ٢ أكتوبر ٢٠٠٨، ص ١٣).

(٢) أدى انتهاء "حكومة الرفاهية" وخصخصة صناديق التأمينات الاجتماعية ونمو الهيئات الاستثمارية مثل صناديق الإعانة المتبادلة وصناديق التقاعد وسائر الهيئات المالية الاستثمارية والتأمينية، أدى إلى دخول المدخرين من المتقاعدين والأرامل وأصحاب الأجور إلى أسواق المال، وبالتالي توسيع طبقة "أصحاب الأجور المساهمين" وانتشار ظاهرة "الرأسمالية الشعبية" أو تحول أصحاب الأجور بشكل جماعي إلى أصحاب أموال أقيم أنصار "الاشتراكية البورجوازية أو المحافظة" أيضاً والذين - كما يقول ماركس وإنجلز في البيان الشيوعي - يطالبون بـ "البورجوازية اللابروليتارية" (ماركس وإنجلز [١٨٤٨] ١٩٩٨، ص ٧٠-٧١) بنشر هذا النموذج الرأسمالي الجديد (على سبيل المثال انظر إلى أجليتا ١٩٩٨) حيث إن صاحب الأجر يتحول تدريجياً في

تلك البروليتاريا إلى صاحب أسهم ويعيش من الدخل العائد من الملكية (الوقف)، ومصطلح "نظام الادخار الوقفي" هو صدى هذا التغير في منبع الدخل الأصلي.

ويمكن تحديد أبعاد وأهمية هذه الظاهرة بشكل جيد إذا أخذنا بعين الاعتبار أنه منذ السبعينيات وحتى عام ٢٠٠٥ زادت نسبة الأمريكيين أصحاب الأسهم من ١٦٪ إلى أكثر من ٥٠٪ من عدد السكان أو كما قال روبرت رايش وزير العمل في حكومة كلينتون في كتابه "الرأسمالية المفرطة" (٢٠٠٧) فإن هذا التحول قد أدى إلى التغير السيكولوجي الاجتماعي الأمريكي: "تحول مدخرو الأمس إلى مستثمرى اليوم".

٣) قام النظام الرأسمالي الفوردي على أساس توسيع سوق الاستهلاك الداخلى أو المحلى في الدول الرأسمالية الكبرى، في حين أن النظام الرأسمالي الجديد قد قام على أساس عولمة أسواق المال، وهذا يعنى أن الاستثمار - خاصة في ساحة أسواق المال - لا ينحصر في الودائع الداخلية لأى دولة وإنما يرتبط بازدهار سوق البورصة في أى مكان في العالم (من الولايات المتحدة إلى جنوب شرق آسيا أو روسيا) وينتقل من دولة إلى أخرى، والترابط الوثيق بين أسواق المال على الصعيد العالمى يقلل الصعوبات والأزمات الناتجة عن نقص المال - خاصة العيوب الائتمانية - على الصعيد المحلى وفى المقابل ومثلما يساهم النظام الجديد في سرعة دخول المال فإنه أثناء حدوث الخطر وبداية آثار سقوط أسعار الأوراق المالية يساعد على خروج الأموال بشكل سريع، ويتضمن أيضاً إمكانية حدوث الأخطار المتتابعة والانخفاض المفاجئ لمؤشرات الأسعار في أسواق البورصة العالمية. وعمل "الهيئات الاستثمارية" مثل (صناديق المعاشات، والإعانة المتبادلة وغيرها) في هذه الأسواق يشبه إلى حد ما سلوك قطيع الأغنام، فظهور أول علامات التفاؤل بشأن احتمال زيادة أسعار الأوراق المالية في أى مكان في العالم يهجم هؤلاء المستثمرون ويعلمون ذلك المكان حتى يرفعوا الفائدة الحاصلة من تداول الأوراق المالية إلى أعلى معدلاتها، وعلى العكس برؤية أول السحب السوداء في سماء التداول وظهور علامات الخطر تسود السوق حالة من التشاؤم وتؤدى إلى خروج هؤلاء المستثمرين من أسواق المال.

٥) يعتمد النظام الرأسمالي الفوردي في الغالب على القطاعات الصناعية - خاصة صناعة السيارات، وإنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة مثل الأجهزة المنزلية - وفى حين أن قاعدة النظام الرأسمالي الجديدة ترتبط في الغالب بالقطاع الخدماتي الحضارى أو ما يسمى في الحسابات الوطنية الأمريكية الفروع المرتبطة بالفاير (Fire) وتتضمن هذه الفروع القطاعات المالية والتأمين والتجارة المحدودة والشحن،

وقد استفادت من هذا الازدهار الدوائر المرتبطة بثورة التكنولوجيا، أى الكمبيوتر والمحمول والانترنت والاتصال عبر المسافات البعيدة أيضاً. وبالرغم من أن البحث والحوار قد دار لفترات حول الدور الحقيقى للقطاعات التكنولوجية الجديدة في ظهور الازدهار الاقتصادى الأمريكى الأخير فإن انتشار احصاءات وأرقام السنوات من عام ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠ ومقارنتها بالفترات من عام ١٩٤٨ إلى ١٩٧٣ ومن عام ١٩٧٣ إلى ١٩٩٥ (انظر: بيلي ٢٠٠٢، جداول أرقام ١ و ٢) لا يدع مجالاً للشك في الدور الكبير لزيادة الاستثمار أو الترشيح في استخدام رأس المال في مساعدة التكنولوجيا المتطورة، وإذا كان النظام الرأسمالى الفوردي يعتمد زيادة معدل الإنتاج وبالتالي الترشيح في القوى العاملة فإن النظام الرأسمالى الجديد القائم على التكنولوجيا الخدماتية الحديثة يحاول الترشيح في رأس المال، وبالتالي زيادة استثمار المال.

٦) في النموذج الرأسمالى الفوردي كان توسيع الأسواق يقوم على أساس الاستهلاك بالجملة، وكانت زيادة الاستهلاك تنبع من هذه الحقيقة، وهى أن الأجور كانت تزيد بما يتناسب مع نمو معدل الإنتاج في حين أن تقسيم الدخل بين الأجر والفائدة في الثمانينيات قد تحول بشكل ملحوظ نحو الفائدة، ولم يزد معدل الأجور حتى مع زيادة معدل الإنتاج، وبرغم كل هذا لم ينخفض الاستهلاك بالجملة - خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. كيف استطاعت الرأسمالية (الأمريكية) الليبرالية الجديدة، أن تحافظ على مستوى الاستهلاك في نفس الوقت مع انخفاض الأجور وعدم وجود المدخرين؟

ومثل هذا السؤال يجب بحث إجابته في التوسع اللا محدود للاعتمادات والقروض التى لم يكن لها أى ضمانات للسداد، وقد ساعدت على استمرار هذا الاستهلاك الضخم القائم على الاعتمادات عولمة النظام المالى، وذلك بتجميع مدخرات سائر بقاع العالم في الولايات المتحدة في نفس الوقت مع انخفاض معدل الأجور في الدخل القومى.

وهكذا فإن الخصائص الخمس المذكورة تقوم بتعريف النظام الرأسمالى الجديد (أو القائم على أسعار الأسهم)، وبما أن هذه الخصائص الخمس قد انتشرت بصورة واحدة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية فإننا سنذكرها تباعاً باعتبارها النموذج الرأسمالى الأمريكى أو الليبرالى الجديد.

ثانياً: الخطر النظامى والأزمات المالية المصاحبة للنظام الرأسمالى الجديد:

تعتبر نقطة ضعف النظام الرأسمالى القائم على زيادة أسعار الأوراق المالية بقدر المستطاع هى الخطر النظامى، وبالتالي الأزمات المالية المتسلسلة، فإما هو معنى "الخطر النظامى"؟ مثال بسيط يوضح المعنى الخاص لهذا الخطر واختلافه مع الأخطار الأخرى إذا وقع لجارك في أى مجتمع سكنى حادث

تصادم بالسيارة فإن هذا الحادث لن يؤدي إلى زيادة خطر تصادمك بالسيارة، في حين لو عجز جارك عن سداد ديونه وكان هو أيضاً مثلك يمتلك وحدته السكنية فإن خطر عدم دفعه لنفقات المسكن الجارية ستؤدي بالتالي إلى زيادة خطر أن تدفع أنت نسبة أكبر وفي هذه الحالة ستكون للخطر خاصية نظامية بعكس حالة تصادم السيارة، وفي تعريف علمي يطلق الخطر النظامي على إمكانية ظهور الأوضاع الاقتصادية التي على أساسها "بدلاً من أن تؤدي الردود العقلانية للاقتصاديين في رد فعلهم تجاه الخطر الذي يشاهدونه إلى توزيع الخطر بشكل أفضل عن طريق تنويعه، تستدرج في الغالب إلى الخوف وعدم الاستقرار" (آجلينا ١٩٩٥، ص ٧٢).

وفي النظام الرأسمالي الجديد أدى امتزاج وترابط الأسواق المالية إلى وجود بنية متحدة ومتراصة لدرجة أن خطر الإفلاس أو عدم الالتزام بالتعهدات المالية من جانب بعض اللاعبين في ساحة المعاملات المالية كان يقع البعض الآخر في خطر الإفلاس المتسلسل أو عدم القدرة على الالتزام بالتعهدات المالية، وبهذه الطريقة تتعرض الأسواق المالية المعولة بشدة للخسائر الناتجة عن الخطر النظامي، بمعنى آخر يمكن التعبير عن مثل هذه الدرجة من التبعية بأنها هي زيادة نسبة أهمية "الجوانب الخارجية أو العامة" للإجراءات الفردية. فعلى سبيل المثال، من الممكن أن يؤثر تدخين أي شخص على سلامة المحيطين به ويكون لذلك الأمر "جوانب سلبية خارجية أو عامة"، وعجز ذلك الشخص عن سداد دينه الشخصي يوجد هذا الخطر وهو أن دائته الذي هو بدوره مدين لشخص ثالث في سلسلة المعاملات لا يستطيع أن يدفع دينه، إذن سقوطك سيتبعه أيضاً سقوط دائتيك.

وهنا يطرح هذا السؤال نفسه وهو لماذا يزيد الخطر النظامي خاصة في النظام الرأسمالي الجديد -؟ يوجد سببان: الأول زيادة ترابط وتلاحم الأسواق المالية والذي أشير إليه، والثاني إحلال دور البنوك في النظام الجديد من جانب سوق البورصة، ففي النظام البنكي يتم تحويل إتمادات على أساس معرفة المشتري معرفة خاصة وفقاً لسابقة التعاون معه، وبتعبير آخر معلومات أصحاب الأسهم عن طالبى القروض لا تنحصر في كيفية رد فعلهم حول القبول أو عدمه وسعر الفائدة البنكية المقترحة، بل تراعى أيضاً قدرتهم على سداد القروض والصورة الحالية السابقة نشاطهم، وهذه المعلومات أهمية قبل الموافقة على طلب منح القروض للتمييز بين "الجيد" و"السيء" من المشتري لأن سعر الفائدة البنكية لا يكفي لمثل هذا التمييز، والمشترون السيئون - الذين لا يفكرون غالباً في سداد القرض - يقبلون الأسعار البنكية العالية للحصول على القرض في حين أن المشتريين الجيدين - الذين يأخذون

في الاعتبار قدرتهم على سداد القرض - يمتنعون عن قبول سعر الفائدة العالية، وهنا لا يستطيع سعر الفائدة البنكية أن يعمل مثل المؤشر الذي يوضح اختلاف طبيعة المشتريين، ولهذا يؤدي استخدامه إلى "الخيار غير الموزون بالشكل الكافي" والذي على أساسه يقوم المشتري "السيء" بإخراج المشتري "الجيد" من السوق بقبوله الفائدة البنكية الثقيلة (انظر: أكرلوف، ١٩٧٠ و ستيجلتيز و وايس ١٩٨١). وعلاوة على ذلك فإن أهمية معرفة طالب القرض لا تنحصر فقط في مرحلة ما قبل عقد الاتفاق، بل تتضمن أيضاً كيفية تنفيذ الاتفاق بعد إبرامه. على سبيل المثال، لاحظوا صاحب عمل يطلب قرضاً لإقامة مشروع استثماري طويل المدى، هذا المشروع من الممكن أن يقطع عدة مراحل من الإنتاج إلى التوزيع منذ الحصول على القرض وحتى تنفيذ المشروع ويمتد عدة سنوات، وإعطاء القرض في مثل هذه الحالة يحتاج إلى عمل إشرافي عن قرب حول كيفية تنفيذ وإدارة المشروع في مراحله المختلفة وإلا لن يتضح فيم ينفق القرض الممنوح. فضلاً عن ذلك، إذا لم يتابع البنك كيفية الاستفادة من القرض في المراحل المختلفة عن قرب، وفي الوقت المناسب فإن انعدام فائدة وكفاءة المشروع سيصاحبه خطر عدم سداد القرض، وكما قلنا سابقاً فإنه كلما كان مبلغ القرض أكبر كان البنك أكثر قيداً في يد المقترض مضطراً من هذه الناحية للتصالح معه بشكل أو بآخر، بل ربما يمنحه قروضاً جديدة كي ينقذه من خطر الإفلاس والوصول إلى أقل الخسائر بإنهاء المشروع، وتسمى هذه الظاهرة في الاقتصاد "الخطر الأخلاقي" والتي ليس لها علاقة بالأخلاق وإنما ترصد فقط إمكانية نهج سلوك انتهازي من جانب أحد أطراف المعاملة بحيث يؤدي ذلك إلى خسارة الطرف الآخر بعد عقد الاتفاق، هم في النظام المالي الذي تلعب فيه البنوك الدور الأساسي في الوساطة بين أصحاب وطالبي المال، أقل منه في النظام الذي تترك فيه هذه الوساطة بين أصحاب مكانها للمواجهة المباشرة بين الطرفين في سوق البورصة، وفي الحالة الأخيرة لا يمكن تمييز المشتري "الجيد" عن المشتري "السيء" بسهولة قبل عقد الاتفاق، ولا يمكن بحث كيفية استثمار المال بعد عقد الاتفاق. والجدير بالذكر أن البنوك لا تمتلك العصا السحرية، والقضية الأساسية هي طريقة عملها. فعلى سبيل المثال، في النظام الرأسمالي الجديد تواجه البنوك - التي لا تلعب دور الوسيط بين مانح وطالب المال وإنما هي نفسها أحد اللاعبين في سوق الأسهم - تواجه نفس الأخطار التي يواجهها أي عميل آخر في سوق البورصة، وآخر مثال على ذلك خسارة ٩ و ٤ مليار يورو تقريباً في يناير ٢٠٠٨ في الصفقات المالية للبنك الفرنسي الكبير سوسيتيه جنرال.

ومنذ أبريل إلى يوليو عام ٢٠٠٢ سقط الغول الاستخباراتي

العالمى "وورلد كام"، وبالتالي عجل بإنهاء عصر ازدهار النظام الرأسمالى الجديد، وبعد ذلك حاول آلان جرينسبان مدير البنك المركزى الأمريكى (فيدرال ريزرف) والذي عرف بالمايسترو أو "قائد الأوركسترا" لمدة تسعة عشر عاماً فى المؤسسات المالية الأمريكية والمحافل صاحبة القرار (انظر: وودوارد ٢٠٠٠) حاول فتح ساحة المعاملات العقارية من أجل الصفقات المالية المربحة، وذلك بالمحافظة على سعر الفائدة البنكية فى المعدل المنخفض، وبالتالي العثور على بديل لسوق أسهم شركات الانترنت والخدمات الجديدة، والتي كانت قد تعثرت فى سوق البورصة، وتعتبر فقاعة سوق العقارات التى ظهرت فى أعوام ٢٠٠١ - ٢٠٠٨ بمساعدة سياسات جرينسبان، ثانى ظاهرة بعد انفجار فقاعة الانترنت، وتعد هذه الفقاعات كلها نتاجاً مباشراً للنظام الرأسمالى الجديد، حيث إنها تواصل حياتها فى ظل الفقاعات المالية. ولهذا السبب أيضاً رغم أن الأزمة المالية الأخيرة تعرف بسقوط سوق الاعتمادات العقارية أو "ساب برايم" فى أغسطس ٢٠٠٧، إلا أنه لا ينبغى حصر جذورها فى إطار المعاملات العقارية. والجدير بالذكر أنه بعد أزمة "ساب برايم" وفى سبتمبر ٢٠٠٧ ضمنت الحكومة البريطانية ودائع بنك "نورذرن روك" الذى كان قد سقط فى هوة الإفلاس وأعلنت تأمين هذا البنك فى ١٧ فبراير ٢٠٠٨، وبهذه الطريقة توصل الإنجليز إلى فكرة الخصخصة فى عام ١٩٧٩ فى عهد تاتشر. ليس هذا فحسب، بل وعرفوا الأمريكيين هذه المرة أيضاً بسياسة تأمين البنوك للنجاة من خطر الإفلاس.

أزمة "ساب برايم" وواقعة الأسهم المسمومة والديون الخارجية:

يرى كل من جوزيف ستيجليتز، وارموند فيليبس الاقتصاديين الأمريكيين الحائزين على جائزة نوبل أن السبب فى أزمة "ساب برايم" هى سياسات البنك المركزى الأمريكى (فيدرال ريزرف)، فى فترة رئاسة جرينسبان القائمة على سعر الفائدة البنكية المنخفض من ناحية، وعدم وجود رقابة حكومية على المعاملات المالية من ناحية أخرى (انظر: ستيجليتز a ٢٠٠٨، b ٢٠٠٨، فيليبس ٢٠٠٨).

وسعر الفائدة البنكية المنخفض أو القروض الميسرة تهيبء المجال لشراء المسكن ولكن علاوة على هذا العامل لا بد أن يمتلك طالب القرض ادخار اللازم لدفع المقدم وأن يتمكن عن طريق عمله ودخله أيضاً من سداد الأقساط الشهرية. أما إذا قامت البنوك بنفسها أو بمساعدة السماسرة والوسطاء الماليين بمنح القروض للأشخاص الذين ليست لديهم مثل هذه الشروط وضمنت سداد قروضهم فى مقابل رهن المنازل السكنية فإن الطلب على شراء المسكن يزيد بشدة، ويزيد

أيضاً ثمن العقارات وفقاً لزيادة الطلب، وهذا سيضاعف بدوره من أعداد طالبي القروض العقارية لأنه بالنظر إلى سعر الفائدة المنخفض والشروط الميسرة جداً - الحصول على القرض من ناحية وارتفاع سعر المسكن من ناحية أخرى - فإن القلق من سداد القرض سيصبح بلا معنى. وبالنظر إلى الارتفاع المتزايد فى سعر المسكن بالمقارنة مع قيمة القرض الممنوح فإن التقدير الاقتصادى الصحيح لا يقضى أيضاً إلا بهذا الحكم ومع هذا فإن هناك نقطة فى هذا التقدير الاقتصادى تظل بعيدة عن النظر: حتىّ عدم سداد القروض من جانب المقترضين ليس مصادفة أو حالة خاصة وإنما يتسم هذا الأمر بالطابع العام. وعلاوة على ذلك، فإن عدم سداد القروض من جانب البعض يتبعه عدم سداد الآخرين، أى أن الخطر الناتج عن عدم دفع القروض له خاصية نظامية وكثير من المنازل السكنية التى كانت مرهونة للبنوك والمؤسسات المالية ستعرض للبيع، وبالتالي فإنه مع زيادة عرض المسكن وقلة الطلب عليه ستخفض بشدة أسعار العقارات لدرجة أنها لن تغطى حتى قيمة القروض، أو بعبارة أخرى ما هو عقلانى لشخص واحد مع عدم وجود الخطر النظامى من وجهة نظر الحسابات الاقتصادية، يعتبر غير عقلانى لمجموعة من الأفراد مع وجود الخطر النظامى، وهو نفس الوضع الذى يحدث فى الأزمة المالية الأخيرة، ولكن لكى نتعرف بشكل أفضل على آليات هذه الأزمة وطبيعتها يجب أن نبحث عناصرها المختلفة كلاً على حدة.

(١) سعر الفائدة البنكية المنخفض:

كما قيل سابقاً، تتبع آلان جرينسبان سياسة المحافظة على انخفاض سعر الفائدة البنكية طيلة فترة ازدهار المعاملات العقارية، أى من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٦، وهذه السياسة تناسب النظام الرأسمالى الجديد القائم على أسعار الأسهم لأن زيادة أسعار الأوراق المالية يصاحبها انخفاض سعر الفائدة، وقد أدى هذا السعر المنخفض للفائدة البنكية قبل فقاعة المسكن فى أعوام ١٩٩٥ - ٢٠٠١ إلى ازدهار أسهم شركات الانترنت والخدمات وفى تلك الفترة كان كثير من الأمريكيين يقترضون من البنوك كي ينفقوا ذلك القرض فى بيع وشراء الأوراق المالية فى أسواق البورصة، وبعد انفجار فقاعة الانترنت ظهرت فقاعات العقارات ولكن تشجع المواطنون الأمريكيون العاديون هذه المرة على شراء المسكن.

(٢) المنتجات المالية بعيداً عن الرقابة الحكومية:

كان تشجيع المواطنين الأمريكيين على أخذ قرض المسكن حتى هؤلاء الذين لم تكن لديهم القدرة المالية على سداده، كان يحتاج إلى تأمين هذه القروض، فبأى طريق يتم هذا التأمين؟ يتم تأمين قرض البنوك للأشخاص عن طريق دخول طرف ثالث فى المعاملة، والذي يؤمن القروض ذات الأخطار، وفى

مقابل ذلك يحصل دائماً من البنك على مبالغ ثابتة، وبغطاء هذا التأمين تستطيع البنوك الاستثمارية مثل ج.ب. مورجان أن تمحو خطر عدم السداد من دفاتر حساباتها وتطلق مدخراتها النقدية، ويسمى مثل هذا التأمين الاعتمادات ذات الخطورة الكبيرة من عدم السداد، ويعتبر س.د. أس أحد أنواع الأوراق المالية (يعرف باسم الأسهم المسمومة) والذي يعد من المشتقات المالية ومثل هذا المنتج المالي يجمع كافة القروض ذات الأخطار ويقسم قيمتها إلى أجزاء أصغر ويبيعها، وفي عبارة واحدة يمكن تشبيهه بالشاورمة التي هي خليط من اللحوم المختلفة مع الفارق أن كل هذه اللحوم خطرة، والفرضية في الاهتمام بهذا المنتج المالي الجديد أنه ربما يمكن أن يؤمن القروض التي تواجه الخطر النظامي. على سبيل المثال، تأمين السيارة الذي يشمل تأمين حوادث القيادة يقوم على هذا الفرض المنطقي، وهو أن تصادم الشخص المؤمن عليه ليس سبباً في زيادة خطر تصادم سائر المؤمن عليهم، وتراقب طرق التأمين الكلاسيكية مثل هذه الحالات التي لا يوجد فيها الخطر النظامي، ولكن القروض المشكوكه تعتبر من المجموعة الأخرى لأنها تصاحب الخطر النظامي، ويعتبر س.د. أس نتاج شمول طرق التأمين للكلاسيكية بشأن القروض المشكوكه، ولذلك فقد أطلق عليها "وارن بوفت" "الرأسمالي الأمريكي الكبير اسم" الإدارة المالية للمذبحة الجماعية".

ويرجع ظهور س.د. أس إلى قبل أربعة عشر عاماً، أي عام ١٩٩٤، وأول معاملات س.د. أس نفذتها المجموعة البنكية السويسرية واتحاد المصرفيين في أعوام ١٩٩٤ - ١٩٩٧، وبعد عام ١٩٩٩ سمح للبنوك التجارية وشركات التأمين أيضاً بالتعامل مع س.د. أس، وفي عام ٢٠٠٣ ظهر لأول مرة مؤشر معاملات هذا النوع من المنتج المالي في سوق البورصة، وفي أعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٨ أخذ حجم المعاملات في هذا المجال طابع السرعة لدرجة أنه وصل في نهاية الأمر في صيف ٢٠٠٨ إلى ٦٢ ترليون دولار (انظر: فيليبس. ٢٠٠٨، ص ٤٤-٥٠) في حين أن حجم هذه المعاملات كان عام ٢٠٠٠ تقريباً مائة مليار دولار (انظر: فروهر. ٢٠٠٨، ص ٢٧).

وبعد الأزمة المالية الكبرى في سبتمبر ٢٠٠٨ انخفض حجم هذه المعاملات من ٦٢ ترليون دولار إلى ٥٥ ترليون دولار، وهو ما يمثل وحده أربعة أضعاف قيمة كافة الأسهم المتداولة في بورصة نيويورك. ويوضح هذا الرقم القيمة والأهمية المحدودة لمثل هذه المنتجات المالية فظهرت الفقاعة الأخيرة وأيضاً سقوط شركات القروض العقارية العملاقة مثل فني ماي وفريدي ماك، وكذلك شركة التأمين الكبيرة "المجموعة الأمريكية الدولية" أو إيه. آي. جي.

ومثل هذه المنتجات المالية لا تخضع لأي رقابة حكومية وتتفق تماماً مع فلسفة الليبرالية الجديدة (إزالة القيود)، وتتضح هذه النقطة من خلال عرض مثالين على هذه "الأدوات المالية للمذبحة الجماعية" وهما "ألت-آ" و"أرم" فقد ابتكرت منتجات تأمينية رهنية باسم "ألت-آ" لضمان قروض المسكن، حيث يقوم الساسرة والوسطاء الذين يبحثون عن سوق لمثل هذه المنتجات بملء الاستثمارات الخاصة ببيانات طالبي القروض لتقييم وضعهم، وطبقاً لتقرير معهد بحوث الأموال الرهنية فإن جميع الاستثمارات تقريباً - التي يقدمها الساسرة والوسطاء للبنوك يذكر فيها دخل طالبي القروض أكثر ٥٪ على الأقل من الرقم الحقيقي، ونصف هذه الاستثمارات تذكر دخلهم أكثر ٥٠٪ من المبلغ الحقيقي (انظر: لوردون. ٢٠٠٨، ص ٥).

وللمنتجات المالية المعروفة باسم أرم (ARM) خاصية أخرى، وهي منح القروض للراغبين مع المرونة في تاريخ بدء السداد، حيث يقترح الساسرة المليون على المشتري غير المتمتعين بأي ادخار، وأصحاب القدرات المالية الضعيفة، بعد استقطاعهم، أنهم سيعفوا من دفع أي فوائد في السنة الأولى والثانية بعد الحصول على القرض، وسيدفعوا مبلغاً ضئيلاً جداً (واحد في المائة) مثلاً من القرض وسيبدأوا سداد فوائد القرض من السنة الثالثة فقط، وهذه المرونة المبدئية تعني أن المقترض من الممكن أن يدفع في الأعوام التالية حتى ٦٣٪ من دخله لسداد القرض، والجدير بالذكر أن ١٦٪ من قروض ألت - آ والتي قد منحت منذ يناير ٢٠٠٦ وقد تأخرت لمدة شهرين والظاهر أن هذه التأخيرات ستزيد في عام ٢٠٠٩ أن هذه المسألة ستستمر هكذا حتى عام ٢٠١١، وبالطبع سينتهي هذا الوضع بإعادة النظر في فترة سداد القروض وسيؤدي إلى التأخير من ثلاث إلى خمس سنوات، وبالتالي فإن تصور التغلب على هذه القروض المسمومة في المدى القصير هو تصور واه، وعلاوة على ذلك لو أن حجم الديون الناتجة عن "ساب برايم" يقدر بمبلغ ٨٥٥ مليار دولار فإن مبلغ القروض الرهنية المعروفة باسم ألت - آ هو ألف مليار دولار!

وقد كان تزايد أنواع "الإدارة المالية للمذبحة الجماعية" (س.د. أس) والتي استمرت حالياً باسم "القروض الرهنية المسمومة" أو "الأوراق المالية المسمومة"، كان بعيداً عن أي رقابة حكومية. وتعتمد قيمة هذه المنتجات التي زادت في الأعوام الأربعة الأخيرة إلى أربعة أضعاف حجم معاملات بورصة نيويورك، على المعطيات الخاطئة تماماً حول البنية المالية لطالبي القروض وقدرتهم على السداد، وهذا الشبح الذي كما يقول فيليبس (٢٠٠٨) "قد ابتلع وول ستريت" كان حراً من أي قيود أو أغلال.

وهكذا كان سعر الفائدة المنخفض وعدم وجود الرقابة الحكومية عاملين أساسيين في ظهور الأزمة المالية الأخيرة، وهذان العاملان هما ركنا النظام الرأسمالي الجديد أو الرأسمالية على الطريقة الأمريكية، والتي تم بحثها في الجزء السابق، وبرغم ذلك فإن هذين العاملين لا يكفيان لتوضيح جذور الأزمة دون النظر إلى العامل الثالث والذي يدخل غالباً في الوقت الحالي في طي النسيان في مباحثات الاقتصاديين الأمريكيين - الجمهوريين والديمقراطيين - وهذا العامل الثالث هو "العملة" والذي ظل يتردد على الألسنة منذ انهيار سور برلين في كافة المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية (الجات سابقاً) ورحل الآن عن أذهانهم.

ولإدراك أهمية العملة في توضيح جذور الأزمة الأخيرة لابد من ذكر ماهية الاقتصاد الأمريكي، فالولايات المتحدة هي الدولة التي كانت فيها المدخرات الأسرية قريبة من الصفر، وفي بعض الفصول أقل من الصفر، وعلاوة على ذلك فإن الميزانيات الأمريكية في الجانب الآخر من الحدود متنوعة وضخمة فهذه الدولة غرقت في حربين كبيرتين ودائمتين، وفي وقت واحد في أفغانستان والعراق وزادت ميزانيتها على ٣ تريليونات دولار وفقاً لتقديرات ستيجليتز وبيلمز (٢٠٠٨)، وبالطبع مدامت الحكومة الأمريكية تحفظ دفاتها على أساس "الحساب النقدي" فإنها تنظر إلى المعاملات فقط عند التنفيذ. ولذا، فإن الديون التي لم يحسن بعد موعدها لا تقل عن الأموال المملوكة باعتبارها جزءاً من ميزانية الإنتاج، ولهذا السبب فإن كثيراً من ديون الحكومة التي تتعلق بالحرب لم تدخل حتى الآن ضمن الحساب، فمثلاً في حرب العراق أنفقت هذه الدولة شهرياً إثني عشر مليار دولار ولكن الأكثر من ذلك الستائة مليار دولار تكاليف عجز الجنود الأمريكيين المصابين في الحرب، والتي لم تدخل ضمن الحساب. وعلاوة على ذلك، فإن المائتي مليار دولار تكاليف إعادة بناء البنية العسكرية الأمريكية التي قد ضعفت نتيجة الحرب، لم تراعى أيضاً في تقديرات الحكومة، وكذلك كان من أهم نتائج الحرب في العراق زيادة سعر النفط حيث كان سعر البرميل تقريباً قبل بدء الحرب في عام ٢٠٠٣ "٢٣" دولاراً حتى وصل إلى ١٥٠ دولاراً في صيف ٢٠٠٨، ونصف هذه الزيادة على الأقل كانت نتيجة الاحتلال العسكري للعراق والحروب الداخلية في تلك الدولة في الشرق الأوسط، وكان ينبغي على الأمريكيين أن يتناولوا قضية زيادة سعر النفط باهتمام أكثر. وعلاوة على ذلك فقد كانت سياسة الحكومة طيلة فترة رئاسة بوش ليست الادخار الإجباري، بل تشجيع الاستهلاك عن طريق خفض الضرائب، وكان سعر الفائدة المنخفض أو القروض

الميسرة يعد أيضاً حافزاً مهماً آخر للاستهلاك، وي طرح هذا السؤال نفسه، وهو كيف استطاع الأمريكيون بادخار يقترب من الصفر أن يلبوا استهلاكاً ضخماً كهذا؟ ويجب بحث إجابة هذا السؤال في العملة، فقد استطاعت الولايات المتحدة أن يكون عندها مثل هذا الاستهلاك فقط فقط في ظل قروضها وديونها الفلكية المتزايدة.

وجذور الأزمة المالية الحالية ليست في سوق العقارات وإنما هي تكمن في الديون الخارجية الأمريكية، ففي السنوات الأربع الماضية فقط اقترض القطاع الخاص الأمريكي من الخارج ما يقرب من ٣ تريليونات دولار وهذه الأموال تدفقت على الولايات المتحدة بشكل مباشر وغير مباشر من دول مثل الصين وألمانيا واليابان والسعودية، والتي تتمتع بفائض تجاري ملحوظ في معاملاتها التجارية مع تلك الدولة (انظر: مايكل ماندل، بيزنيس ويك، ١٣ أكتوبر ٢٠٠٨ ص ٣٢)، حيث قام المستثمرون الخارجيون بتسليم أموالهم للمؤسسات المالية الأمريكية، وقد ضمنت هذه الأموال القروض الرهنية في الولايات المتحدة وبعبارة أبسط، جمع الأمريكيون المدخرات الدولية في دولتهم وواصلوا بها استهلاكهم بالجملة، وقد كانت العملة مفيدة للولايات المتحدة، وبدونها كان يتعين على الحكومة الأمريكية أن تعلن إفلاسها منذ فترة طويلة مثل الحكومة الإسبانية، والفارق الوحيد أن أيسلندا - التي كانت في العقد الأخيرين التلميذ المجتهد بالمدرسة الليبرالية الجديدة والنموذج الرأسمالي الأمريكي - فقط لم تستفد من مزايا العملة، والعملة بالنسبة للولايات المتحدة تعني عملة قروض وديون هذه الدولة، أي تصدير نصف القروض المسمومة على الأقل إلى الخارج، أي خفض سعر الدولار وتصدير السلع الأمريكية، أي زيادة سعر اليورو أمام الدولار والركود المالي في أوروبا. وعلى هذا النحو عولت الولايات المتحدة ديونها وركودها الاقتصادي وميزانياتها الحربية، وهنا أهملت المؤسسات الدولية لعصر بيرتون وودز (مؤتمر النقد الدولي) الأول والثاني مثل صندوق النقد الدولي، وأهملت الكثير من أهدافها الأساسية وصارت هي العامل المباشر للخزانة الوطنية الأمريكية، حيث أنه - طبقاً لقول الرئيس الأمريكي - لا يمكن تمييز هاتين المؤسستين كثيراً عن بعضها بعضاً (انظر ستيجليتز ٢٠٠٨ ب). وعلى عكس فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية فإن الاقتصاد الأمريكي لا يتصدر الاقتصاد العالمي، ليس هذا فحسب، بل كان العامل الرئيسي في عملة الركود. على هذا الأساس فإن إعادة النظر في نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية أمر لا مفر منه، ويعتبر مؤتمر ١٥ نوفمبر ٢٠٠٨ في واشنطن الخطوة الأولى فقط في هذا الطريق. وبدون الاصطلاحات الأساسية في أداءات "بيرتون وودز

"واشنطن لن تقدر أوروبا على مواجهة الركود الاقتصادي كالصين واليابان وروسيا وهذه الدعوة العامة (النظام العالمي الجديد التي ظهرت بصوت عال خارج الولايات المتحدة هذه المرة لا تنذر بانتهاء الهيمنة الأمريكية في العالم فحسب، بل تشير إلى الخطر العظيم الذي يواجهه الاقتصاد الأمريكي وهو خطر (انخفاض قيمة الدولار باعتباره العملة الرسمية في العالم وظهور الأزمة المالية بالقطاع الخاص في صورة أزمة مالية حكومية كاملة.

وعلى هذا الأساس، فإنه بإعادة النظر في أطر "بيرتون وودز" وواشنطن سيواصل التاريخ عمله من نفس الموضع الذي كان قد تركه في عام ١٩٨٩ بسقوط سور برلين: هدم النظام العالمي الذي ظهر بعد الحرب، وإقامة نظام عالمي جديد. السعي من أجل الخروج من الأزمة وعجز السوق وخطة بولسون وإدماج البنوك:

يساعد استرجاع بداية ظهور الأزمة المالية الأخيرة على تذكر اللحظات الحاسمة في محاولات الخروج من الأزمة. ولن تخطئ الطريق إذا تتبعنا كيفية انفجار الفقاعة الأخيرة منذ ١٦ مارس ٢٠٠٨ لأنه في هذا اليوم امتنع أحد أكبر بنوك الاستثمار الأمريكية ويسمى "Bear Stearns" عن دفع ١٣٤٠٠ مليار دولار المتعلقة بالاعتمادات، وهذا الرقم الذي يعتبر عشرة أضعاف المبلغ الذي كان قد جرّال (ت.س.م) إلى حافة الإفلاس في عام ١٩٩٨، قد قهر هذا البنك الاستثماري، وقد سحب جامي ديمون مدير بنك ج.ب. مورجان تشيس الاستثماري، بنك "Bear Stearns" وفقاً لهواه في نفس شهر مارس.

وفي ٢٨ يوليو ٢٠٠٨ طرح الكونجرس الأمريكي مشروعاً للتصويت من أجل إنقاذ ملكية الوحدات السكنية لأربعمائة ألف مواطن أمريكي والذين كانوا قد تعرضوا لمصادرة أموالهم، وفي نفس هذا الشهر عجزت شركتا القروض العقارية العملاقان فني ماي وفريدي ماك اللتان سبق الحديث عنهما، عن سداد تعهداتها المالية البالغة ألف وخمسمائة مليار دولار. وبما أن كثيراً من الشركات الكبرى مثل صندوق التقاعد وصندوق الإعانة المتبادلة وحتى البنوك المركزية للدول الخارجية كانت قد استثمرت أموالها في هاتين الشركتين العملاقين فإن بقاء النظام المالي الأمريكي كان مرهوناً ببقاء هاتين الشركتين، ولهذا السبب أيضاً تم تأمين فني ماي وفريدي ماك في ٧ سبتمبر ووصلت ميزانية هذا التأمين إلى مائتي مليار دولار.

وواجه البنك الأمريكي الاستثماري الخامس "ليمان براذرز" خطر الإفلاس هو الآخر في الأسبوع الأول من سبتمبر. وبرغم كل هذه الحوارات والتخمينات والمساومات بين رؤساء وول ستريت ووزارة الخزانة الوطنية والبنك المركزي

(فيدرال ريزرف) فقد قرر بولسون في ١٣ و ١٤ سبتمبر أن يترك مصير هذا البنك للسوق، وقد أعلن السوق أيضاً إفلاس هذا البنك في ٥ سبتمبر، وفي أعقاب ذلك ساد القلق والخوف كل أرجاء النظام المالي، وفي نفس هذا اليوم استحوذ بنك أمريكا (Bank of America) على شركة "ميريل لينش".

وفي ١٦ سبتمبر تركت الحكومة والبنك المركزي فكرة إنقاذ المؤسسات المالية التي تواجه خطر الإفلاس المالي كل على حدة، وقبلت عجز السوق بعيداً عن رغبتها ونظرتها الاقتصادية، واتبعت سياسة المساندة الحكومية العامة للمؤسسات المالية، ولهذا فقد اشترت ٧٩,٩ / من أسهم شركة التأمين المعروفة باسم "المجموعة الأمريكية الدولية" (إيه آي جي) بمبلغ ٨٥ مليار دولار.

وبعد ثلاثة أيام، وفي ١٩ سبتمبر، اقترضت وزارة الخزانة الأمريكية لأول شراء "الأوراق المالية المسمومة" الخاصة بالبنوك، وكانت ميزانية هذه الخطة التي يدعمها البيت الأبيض واشتهرت بخطة بولسون أكثر من سبعمائة مليار دولار. والجدير بالذكر أن الهدف من تدخلات الحكومة في هذه الفترة لم يكن هو إنقاذ البنوك التجارية وإنما إنقاذ شركات التأمين وبنوك الاستثمار، والتي كانت تعد الحلقات الضعيفة في سلسلة الأزمة نقدية، وامتنتع البنوك عن منح الاعتمادات والقروض للشركات وفيما بينها أيضاً، وأصاب خطر نقص السيولة النقدية كل النظام الائتماني بالشلل والعجز. وطبقاً لما قاله الاقتصادي النمساوي البارز "جوزيف شو مبيتر" (١٩١٢-١٩٦٨) فإن النظام الرأسمالي خليط من "النظام الائتماني والابتكارات الرأسمالية لأصحاب العمل"، وعجز النظام الائتماني هو بداية السقوط الاقتصادي، وهذا الأمر له عواقب كارثية خاصة للشركات الأمريكية التي تعتمد على الاعتمادات أكثر من أي شيء لتأمين احتياجاتها المالية.

وفي نفس الوقت ومع تشعب الأزمة زادت المساعدات الحكومية -التي كانت تقدر في البداية من ٢٥ إلى ٥٠ مليار دولار- في الفترة من يوليو حتى سبتمبر إلى سبعمائة مليار دولار، وهذا التغير الكيفي، والذي كان يدل على عمق واتساع الأزمة المالية والبنكية، كان صدى لرؤية واشنطن ووجهة نظرها بشأن حجم تدخل الحكومة في الاقتصاد. وبعد ١٦ سبتمبر صارت "ول ستريت" اشتراكية ليست وحدها وإنما البيت الأبيض والبنك المركزي أيضاً.

وفي ٢١ سبتمبر ترك "جولدمان ماكس" و"مورجان ستانلي" موقعيهما كمصرفين استثماريين حتى يتمكنوا من الاستفادة من خطة الإنقاذ الحكومية، وبعد أربعة أيام من ذلك وفي ٢٥ سبتمبر أقامت الحكومة أول صناديق الإدخار أو الإعانة الأمريكية المتبادلة باسم "وامو" وسلمت

أنشطته البنكية بأسعار منخفضة، أي ٩, ١ مليار دولار لبنك ج. ب. مورجان، وبهذه الطريقة صار بنك ج. ب. مورجان تحت إدارة جامي ديمون - الذي كان قد وضع قبضته على بنك الاستثمار Bear Stearns في شهر مارس - أحد الغيلان المالية الأمريكية الثلاثة، أما الغولان الآخران - اللذان أعلننا عن وجودهما القوي في نفس هذه الفترة بدمج البنوك الموشكة على الإفلاس - فهما بنك أمريكا وسيتي كورب، ومثلما قيل سابقاً فإن بنك أمريكا قد ابتلع شركة ميريل لينش في ١٥ سبتمبر ووضع سيتى كورب. يده على عمليات "واتشوفيا" البنكية في ٢٩ سبتمبر بمساعدة ج. ب. مورجان، واجتذب ٤٢ مليار دولار خسائر فعلية في إطار الاعتمادات الراهنة.

وفي ٢٩ سبتمبر طرحت خطة بولسون في مجلس الشيوخ والنواب، ورفضت بأغلبية ١٣٣ صوت مقابل ٩٥ صوتاً، وقد جاء الرفض من قبل كلا الفريقين الجمهوريين والديمقراطيين، وقد رفضوا هذه الخطة لأسباب مختلفة، وقد أصاب كل أنحاء العالم، وكانت نتيجته الفورية سقوط مؤشر داو جونز إلى معدل ٧ / برغم أن أسواق البورصة قويت إلى حد ما في اليوم التالي، وتم تسليم خطة بولسون - برنابك المشتركة مرة أخرى للكونجرس الأمريكي مع بعض التعديلات، مثل توقع مائة وخمسين مليار دولار إعفاء ضريبي من أجل الحصول على موافقة أكبر عدد من النواب. حول هذه المساعي (انظر: ستيجلتزر. ٢٠٠٨، ٢).

وفي آخر الأمر تم التصديق على هذه الخطة المعدلة في مجلس الشيوخ في أول أكتوبر بأغلبية ٧٤ صوتاً مقابل اعتراض ٢٥ صوتاً ثم حصلت على موافقة مجلس النواب في الثالث من أكتوبر بأغلبية ٢٦٣ صوتاً مقابل اعتراض ١٧١ صوتاً. ونستخلص من ذلك أنه منذ انفجار فقاعة العقارات في شهر مارس حتى التصديق على خطة بولسون - برنابك في الثالث من أكتوبر ٢٠٠٨ كانت فترة الشهور السبعة المتتالية ضرورية للتفكير في حل للخروج من الأزمة المالية، وكانت سرعة تحرك واشنطن ملحوظة ليس فقط بالمقارنة مع أزمة ١٩٢٩ وإنما حتى بالمقارنة مع الأزمة المالية اليابانية في التسعينيات. ويمكن القول بجرأة بأنه حتى إعصار كاترينا لم يستطع أن يثير واحد بالمائة من همة رجال الحكومة الأمر بالتفكير في الأزمة المالية الأخيرة، حيث عقدت في الأسابيع الأخيرة من سبتمبر مئات المؤتمرات في مختلف أرجاء العالم على المستويات المختلفة بمشاركة رؤساء الدول والمديرين الماليين والبنكيين ومديري أسواق البورصة والتي ما زالت تتواصل وأطلق نفي الاستيقاظ الجماعي في أوروبا أيضاً مثل الولايات المتحدة في شهر سبتمبر.

وفي ٢٩ سبتمبر قامت بريطانيا بتأميم جزء من مؤسسة

الاعتمادات الرهنية " رادفورد وبرينجلي " بمعنى أنها استحوذت على قروض هذه المؤسسة وقيمتها ٧٢ مليار دولار وسلمت عملياتها المالية الأقل لبنك ستاندار الإسباني، وفي هذا اليوم اشترى المديرون الحكوميون لدولة الهند وبلجيكا ولوكسمبورج ٤٩ / من أسهم بنك فورتى بمبلغ ١٦, ٢ مليار دولار. وعلاوة على ذلك فقد قام البنك المركزي الألماني بتأمين خط ائتماني حكومي بمبلغ خمسين مليار دولار للشركة التجارية العقارية التابعة لمجموعة "هيو" للمعاملات الملكية.

وفي ٣٠ سبتمبر حصل البنك الفرنسي - البلجيكي (ديكسيا) على ٩ / ٢ مليار دولار من الحكومات الأوروبية الثلاث.

وفي الرابع من أكتوبر جمع الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي باعتباره رئيس الاتحاد الأوروبي رؤساء الدول الأربع الكبرى: فرنسا وألمانيا، وإنجلترا، وإيطاليا في باريس وتعهد بمساعدة البنوك الأوروبية - التي تعاني من المشكلات والأزمات المالية - وبرغم ذلك فقد فشلت فكرة تأسيس صندوق أوروبي مشترك لمساندة البنوك بسبب رفض ألمانيا.

وفي السادس من أكتوبر قال نيكولا ساركوزي في بيان صدر عن الدول الأوروبية السبع والعشرين: " يعلن جميع زعماء الاتحاد الأوروبي أنهم سيستخدمون كافة التدابير اللازمة لضمان استقرار النظام المالي " (انظر: لوموند، ٦ أكتوبر ٢٠٠٨).

وفي السابع من أكتوبر رفع وزراء المالية الاقتصاديون الأوروبيون رصيد الودائع البنكية حتى خمسين ألف يورو، وكانت هذه أول خطوة مشتركة للاتحاد الأوروبي، وفي الثامن من أكتوبر قامت بنوك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكذلك سائر نظرائها في كندا وبريطانيا والسويد وسويسرا بشكل متزامن ومتضامن بخفض سعر الفائدة البنكية نصف في المائة حتى تضمن الإعتمادات البنكية والنقدية اللازمة للنظام المالي.

وفي العاشر من أكتوبر أعلن رؤساء الدول السبع الغنية (مجموعة السبع) في واشنطن أنهم سيساندون "كافة المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية" ويستخدمون جميع الوسائل الممكنة من أجل "فتح الاعتماد وتحريك الأسواق". وفي الحادي عشر من أكتوبر اقترحت البرازيل عقد اجتماع يضم ممثلي العشرين دولة (مجموعة العشرين) التي تضم مجموعة السبع دول النامية من أجل إدارة الأزمة المالية، وقد قامت الدول الـ ١٨٥ أعضاء صندوق النقد الدولي بالتصديق على مشروع مجموعة السبع، وفي الثاني عشر من أكتوبر اجتمع في باريس ممثلو الدول الأوروبية الخمس عشرة

لمنطقة اليورو.

وأخيراً وفي الثالث عشر من أكتوبر توصلت هذه الدول الأوروبية الخمس عشرة بعد عدة أسابيع من المباحثات والمشاورات بين جوردون براون وانجيلا ميركل ونيكولا ساركوزي في قصر الإليزيه إلى الخطة التي لم تعتمد على شراء "الأوراق المالية المسمومة" بعكس خطة بولسون - برنابك، وإنما كانت تهدف إلى حقن البنوك الأوروبية برؤوس الأموال حتى ١٣٠٠ مليار يورو وتأمينها في حالة الضرورة (انظر: ليبراسيون، ١٣ أكتوبر ٢٠٠٨، ولوموند، ١٤ أكتوبر ٢٠٠٨) والفكرة الأساسية لهذه الخطة والتي كانت قد نفذت قبل ذلك في بريطانيا في سبتمبر ٢٠٠٧ بتأمين بنك نورذرن روك قد وجدت في البداية قبول دول منطقة اليورو، ثم وقعت عليها الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين في ١٦ أكتوبر.

وقد كانت الخطة الأوروبية أكثر اتزاناً من خطة بولسون - برنابك الأمريكية، وتعد أول خطوة أوروبية مؤثرة بالتجارب الإنجليزية، وكانت هذه الخطة موضع اهتمام بولسون وأدت إلى إجراء بعض التعديلات في طريقة تنفيذ خطته.

وببحث سابقة الأزمة المالية الأخيرة وأحداثها وإيجاد مخرج لها في الولايات المتحدة وأوروبا نلاحظ ثلاث ظواهر مهمة في هذا الموضوع:

(١) عدم نجاة بنك ليبار براذرز، (٢) خطة بولسون - برنابك، (٣) الخطة الأوروبية وأثرها في تعديل خطة بولسون - برنابك، وستتناول فيما يلي بحث هذه الظواهر الثلاث.

عدم نجاة بنك ليبار براذرز في ١٥ سبتمبر ٢٠٠٨:

حتى الآن أسهب الاقتصاديون كثيراً في الحديث والكتابة عن هذا الحدث وسيستمر الوضع هكذا (في هذا الشأن انظر: لوردون، ٢٠٠٨، جاك سايبير، ٢٣٠٠٨) وقد اعتبر كثير من الاقتصاديين أن واقعتين إحداهما عدم تدخل وزارة الخزانة الأمريكية في مسألة إنقاذ ليبار براذرز في ١٥ سبتمبر، والأخرى عدم التصديق على خطة بولسون في ٢٩ سبتمبر، هما من عوامل تشعب الأزمة، ولكن لماذا لم تسرع الخزانة الأمريكية لنجدة خامس أكبر بنك الاستثمار الأمريكية ليبار براذرز؟ وقد طرحت نظريات مختلفة في الرد على هذا السؤال.

فقد رأى بعض الخبراء أن عدم تدخل الخزانة كان سببه سابقة العمل الشخصي للسيد بولسون، حيث إنه كان قبل ذلك أحد مديري جولدمان ساكس، وهي الشركة التي كانت تعتبر واحدة من أقرب الشركاء التجاريين لبنك ليبار براذرز، ولهذا السبب كان تدخل الخزانة الأمريكية من الممكن أن يثير الشكوك حول وجود مصلحة شخصية. وقد

رأى الاقتصاديون الآخرون أن هذه النظرية بمعنى حماية الاحتياطي النقدي اللازم للتدخل في الحالات الأهم، وأخيراً فقد طرح اقتراب انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة أيضاً كعامل بارز في تبرير هذه النظرية من الناحية السياسية لأنه بهذا الشكل كان هناك تأييد لمبدأ امتناع الحكومة عن التدخل في عمل السوق، وهي النظرية الرسمية للمحافظين الجدد في المجال الاقتصادي.

ومن الأسباب الرئيسية بدون شك إيمان بولسون بقدرة السوق وضرورة امتناع الحكومة عن التدخل في شئونه إلا في الحالات الخاصة، ولكن هذه الحادثة كما يعتقد الكاتب كانت في الأساس اختباراً لمدى استعداد القطاع الحكومي وقدرته على إنقاذ القطاع الخاص.

وتشير سابقة النظام المالي الأمريكي إلى قيام ج. ب. مورجان بدور كبير في أزمة ١٩٠٧ المالية، فقد استطاع بمفرده أن ينقذ بلدية نيويورك من إفلاس محقق بجمع ٢٥ مليون دولار في عشرين دقيقة وشراء سندات قروضها، وأن يحافظ على سوق بورصة نيويورك مفتوحاً كما هو، وأن يملأ صناديق واشنطن بجلب الذهب من أوروبا، وأن يحسن وضع الورق الأخضر (الدولار)، ولكن في الأزمة الأخيرة لم يقدر أقوى مديري القطاع الخاص على إنقاذ النظام بمفردهم، وهنا كان من الضروري تضامن الثلاثة بدلاً من شخص واحد: (١) بولسون وزير الخزانة الوطنية، (٢) جامي ديمون مدير ج. ب. مورجان تشيس أحد أكبر ثلاثة بنوك أمريكية بعد الأزمة الأخيرة، (٣) وارن بوفت والذي اشترى مع ميتسويشي اليابانية أسهم جولدمان ساكس ومورجان ستانلي. ومن بين هؤلاء الثلاثة تولى الأول وزارة الخزانة الوطنية والإثنان الآخران يتبعان للقطاع الخاص، أما سابقة السيد بولسون فتشير إلى أنه كان هو أيضاً من موظفي جولدمان ساكس مثل كثيرين غيره من المديرين الحاكم الحالي لولاية نيو جيرسي، وروبرت روين سكرتير وزارة الخزانة، وستيفن فريدمان مدير المجلس القومي الاقتصادي في أعوام ٢٠٠٢ - ٢٠٠٥، كان ثلاثتهم من مديري شركة جولدمان ساكس (انظر: اكونوميست، ٣ أكتوبر ٢٠٠٨، ص ٥٨). وترابط النظام المالي والجهاز الحكومي لا يتضح في صحيفة المسؤولين والمديرين الحكوميين فحسب، بل يتضح ببحث عملية ظهور الفقاعات المالية وانفجارها، حيث إن الأسواق المالية لم تكن تستطيع أن تتمتع بازدهار كهذا بدون مساندة الحكومة خاصة بدون سياسة المحافظة على انخفاض سعر الفائدة البنكية أو بعبارة أخرى، برغم أن الأسواق المالية تجعل نفسها دائماً بعيدة عن الرقابة الحكومية لأنها تطالب دائماً بالتمتع بالمساعدات والإعانات الحكومية، وقد سارعت الحكومة أيضاً بمساعدتها وقللت خسائر هذا

القطاع بشكل أو بآخر وذلك في عصور الأزمة كما في أعوام ١٩٨٩، ١٩٩٤، ١٩٩٧، ١٩٩٨. وبرغم أن شعار "الاعتماد على النفس" و"الاعتماد على السوق" قد تردد مرات من قبل المؤسسات لم ترغب أبدا في استخدام هذه الشعارات بشأنها، وفي اعتقادها كما أن اشتراكية الفوائد تتنافى مع النمو والازدهار الإقتصادي فإن اشتراكية الخسائر بنفس القدر هي في صالح المجتمع وضمان الأمن الاقتصادي!

خطة بولسون - برنابك:

أحد هذه الانتقادات متعلق بالإعفاءات الضريبية البالغة مائة وخمسين مليار دولار والتي كما يقول ستيجلتس (٢٠٠٨) قد أضيفت بهدف كسب تأييد النواب الجمهوريين والديمقراطيين المعارضين وحثهم على مساندة الخطة، وهي لا تقل عن "الرشوة" في شيء (ستيجلتس، نفس المصدر) وفي نفس الوقت لا تعطى هذه الخطة إجابة واضحة للمبوني أمريكي يواجهون خطر فقدان منازلهم ولا يقدرعون على دفع رهن مساكنهم الذي يفوق حالياً ثمن منازلهم (ستيجلتس، ٢٠٠٨).

أما المسألة الأساسية فهي الفكرة المحورية لهذه الخطة والتي تعتمد على شراء "الأوراق المالية المسمومة" حتى سبعمائة مليار دولار، وبهذا الشكل تشتري الحكومة الأوراق المالية "السيئة" وتعطى الأوراق المالية "الجيدة" لـ وول ستريت، ولكن كيف يمكن التمييز بين مئات الآلاف من هذه الأوراق المالية، وكيف يمكن معرفة "الجيد" من "السيء". وعلى هذا الأساس فإن نظام العمل المقترح لهذه الخطة - غير واضح ويجب اعتباره شكلاً من أشكال مشروع شراء قروض وول ستريت من جانب الحكومة دون أن تكون لدى رافعي الضرائب المعلومات اللازمة والواضحة حول أداء الحكومة، ولكن لماذا يجب تصور أن تنفيذ مثل هذه الخطة هو الحل للأزمة؟

ولم يجب بولسون وبرنابك أبداً على هذا السؤال، وبرغم أن إصرارهم على توصيل الدم بأقصى سرعة للمريض الذي

ينزف أمر مقبول، ولكن لماذا يجب تصور أن هذا الأمر الحتمي للدم هو الذي سيوقف التزيف؟

والنموذج البديل الذي يشير إليه كثير من الاقتصاديين هو توصيل الأموال للبنوك وشراء الأوراق المالية - "الجيدة" أو "السيئة" - وتأمين البنوك الكبيرة (نظر: ارموند فيلبس ٢٠٠٨، بول كروجرمان ٢٠٠٨). وقد استخدم هذا النموذج سابقاً في السويد والنرويج وكانت له أيضاً نتائج جيدة، ونفس هذا النموذج تتبعه أيضاً جوردون براون في إنجلترا في سبتمبر ٢٠٠٧، ومؤخراً في ٨ أكتوبر، حيث إنه أرشد الأمريكيين إلى طريق جديد وذلك بإعلانه حقن خمسين مليار ليرة استرليني، وكذلك إعطاء ضمانات كبيرة للمعاملات المالية بين البنوك، ولذا فإنه عندما قام الكونجرس الأمريكي بالتصديق على خطة - بولسون - برنابك أجرى فيها بعض التعديل قبل أن يعلن حتمية هذا الأمر، وبهذا الشكل استلهمت الولايات المتحدة الفكرة من إنجلترا وإذا لم نقل (الاتحاد الأوروبي) وتركت خطة بولسون - برنابك - فكرة شراء "الأسهم المسمومة" من أجل عملية "حقن المال".

عدم توافق خطة بولسون - برنابك مع خطة - الاتحاد الأوروبي:

برغم أن مسئول البنك المركزي ووزارة الخزانة الأمريكية قد قالوا في الأسابيع الأخيرة أنهم بالصلاحيات التي خولها الكونجرس مستعدون للتفكير في تدابير تشبه التدابير الأوروبية إلا أن خطة بولسون - برنابك تختلف هكذا مع خطة الاتحاد الأوروبي في مسألة أساسية، ففي خطة بولسون - برنابك لا يتفق حقن المال مع مراقبة الأداء وكيفية استثمار القروض الممنوحة، وأفضل مثال على ذلك دفع أول قسط من اعتماد قيمته سبعمائة مليار دولار لبنك ج. ب. مورجان في ١٧ أكتوبر، حيث قرر البنك المركزي ووزارة الخزانة حقن هذا البنك بمبلغ ٢٥ مليار دولار بدلاً من شراء الأوراق المالية المسمومة، ولكن لم يوص بأي رقابة من جانب الحكومة بشأن كيفية استهلاك هذه الأموال.

دراسة

منع سلسلة عدم الاستقرار... الدور الأمريكي في منع التقدم النووي الإيراني

Preventing a Cascade of Instability, U.S Engagement to Check Iranian Nuclear Progress, the Washington institute for near east policy, March 2009.

إعداد: سمير زكي البسيوني

١٨

لإظهار التزامها أمام جميع الدول خاصة دول المنطقة بالنهج الدبلوماسي وذلك من أجل تقوية علاقاتها مع أصدقائها في منطقة الشرق الأوسط وتدعيم سياسة منع الانتشار النووي على المستوى الدولي.

استقرار الشرق الأوسط وتقدم إيران النووي : المشكلة حتى بدون إجراء إيران اختبار للأسلحة النووية أو مجرد الإعلان عن القدرة على القيام بذلك، فإن مجرد تقدم إيران بخطى ثابتة نحو امتلاك الأسلحة النووية سيكون له تأثير كبير على منطقة الشرق الأوسط. المهم هنا أن الثقة المتزايدة التي ظهرت عند بعض القوى الراديكالية في المنطقة تزامنت مع نضال الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها في أفغانستان، الخطر العربي الإسرائيلي، وحتى في العراق حالياً، وهو ما أدى إلى تحدث البعض في المنطقة - سواء الأصدقاء أو الأعداء - عن بداية أفول نجم الولايات المتحدة وبزوغ نجم إيران في المنطقة.

التقدم الإيراني نحو امتلاك الأسلحة النووية أثار الشكوك بين البعض حول قيمة الولايات المتحدة كحليف رئيسي في المنطقة، فالتقدم الإيراني ورغم كافة الضغوط الدولية

سواء كانت إيران على وشك امتلاك، أو امتلكت بالفعل، الأسلحة النووية فإن تصور هذا الأمر سوف يفرز العديد من المشكلات في منطقة الشرق الأوسط، ولهذا فالولايات المتحدة لا يتوجب عليها فقط أن تردع وتمنع إيران من الحصول على الأسلحة النووية ولكن عليها أيضاً أن تواجه حالة عدم الاستقرار التي ستنتج عن امتلاك إيران للسلاح النووي وردود الفعل من الدول والقوى الأخرى في المنطقة التي إما ستقوم بمهاجمة إيران أو سترضى بإيران النووية أو ستحاول مجازاة إيران في امتلاك الأسلحة النووية الأمر الذي سيؤدي إلى حالة من سباق التسلح بين دول المنطقة، ولهذا فإن منع إيران تقدم إيران نحو امتلاك الأسلحة النووية يعد أولوية وطنية حيوية بالنسبة للولايات المتحدة ومصالحها في منطقة الشرق الأوسط.

إلى أن تصل الولايات المتحدة إلى تحقيق هذا الهدف ينبغي عليها أن تقوى من سياساتها لمنع سلسلة عدم الاستقرار التي ستحدث في المنطقة بسبب تقدم إيران نحو الحصول على الأسلحة النووية. أيضاً على الولايات المتحدة أن تحول مخاطر التقدم النووي الإيراني إلى فرص لصالحها من خلال تقوية دبلوماسية التفاوض متعدد الأطراف مع إيران وذلك

المفروضة عليه أدى إلى تشكك البعض في فعالية القيادة الأمريكية ومدى قدرة الولايات المتحدة على مواجهة التحدي الإيراني.

قلق دول المنطقة لا يتوقف عن حد معين فالقلق يأتي من إمكانية تطور الأمر بين الولايات المتحدة وإيران إلى مواجهة عسكرية بين الطرفين سيكون أول ضحاياها دول المنطقة خاصة الدول الخليجية التي ستكون أهدافاً لأسلحة إيران وصواريخها خاصة وأن هذه الدول تستضيف على أرضها قوات وقواعد أمريكية.

أيضاً قلق دول المنطقة ينبع أيضاً من إمكانية حدوث انفتاح أمريكي على إيران الأمر الذي يؤدي إلى التقارب بينهما وذلك على حساب دول المنطقة لأن هذا التقارب الإيراني الأمريكي سوف يصاحبه العديد من الاغراءات الأمريكية لإيران على رأسها أن يكون لها دور مهم في الترتيبات الإقليمية في المنطقة وهو الأمر الذي يتعارض مع مصالح الدول العربية الحليفة للولايات المتحدة.

في هذا الإطار قامت إدارة الرئيس الأمريكي أوباما بوضع خطة لاجراء حوار مباشر لكن "قاسى" لمخاطبة سلوك إيران الصعب خاصة برنامجها النووي، لكن يبدو أن الوقت قصير جداً إذا لم تنجح الطرق الدبلوماسية، فإيران مستمرة وبخطة سريعة في عملية إنتاج اليورانيوم منخفض التخصيب وتقوم بشكل سريع بتركيب أجهزة الطرد المركزية التي تعطىها القدرة على إنتاج اليورانيوم على التخصيب في مدة أقصر، هذا النجاح الإيراني يتزامن مع عدم قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على فرض رقبتها على منشآت إيران النووية وبالتالي عدم القدرة على اكتشاف الوسائل والمناطق السرية التي قد تقوم إيران بإنشائها لإنتاج اليورانيوم على التخصيب.

إذن يبدو أن المجتمع الدولي غير قادر على إيقاف تقدم إيران نحو امتلاك برنامج للأسلحة النووية، إسرائيل قد تقرر التصرف من طرف واحد، فمهما اعتقد القادة الأمريكيين فإن الإسرائيليين مقتنعين أنهم الآن لديهم خيار عسكري وعليهم أن يستخدموا هذا الخيار قبل أن تسرع إيران وتقدم في برنامجها بشكل يعوق إسرائيل عن استخدام الحل العسكري خصوصاً في ظل المفاوضات الجادة بين إيران وروسيا، والتي تحاول إسرائيل عرقلتها بكافة السبل، في بيع روسيا لإيران صواريخ إس ٣٠٠ أرض جو سوف تعطى قدرة لإيران على مواجهة هذه الضربة العسكرية الإسرائيلية.

لكن رغم كل ما يمكن أن يقال عن توجيه ضربة عسكرية وقائية ضد البرنامج النووي الإيراني إلا أن هناك حكمة مهمة تؤكد أن القيام بعمل عسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية يحمل في طياته أخطار هامة كما يحمل فرص مجهولة للنجاح، فلا يوجد ضمان حقيقى بأن هذه الضربة الوقائية سوف تساهم في تدمير تام للبنية التحتية لبرنامج إيران النووي، أو تأخيرها وتعطيله على الأقل، كما لا توجد معرفة تامة بطبيعة الرد

الإيراني على هذه الضربة الوقائية.

أيضاً يرى الكثير من المحللين أن الوقت ليس مناسباً لهذه الضربة كما أن الوسائل الدبلوماسية تبقى دائماً على آمال وفرص للنجاح، فالمهم هنا هو الوقوف ليس فقط على النتائج العسكرية والتقنية ولكن التعرف على النتائج السياسية لهذه الضربة الوقائية. والظروف الداخلية في إيران والعلاقات الإقليمية والدولية التي قد تصاحب هذا العمل العسكري ضد إيران. على سبيل المثال توجيه ضربة عسكرية وقائية للمنشآت النووية الإيرانية في الوقت الذي تشهد فيه الساحة الدولية نشاطاً دبلوماسياً مكثفاً وفي الوقت تعلن فيه المخابرات الأمريكية أن إيران ما يزال أمامها عدة سنوات للوصول إلى امتلاك القنبلة النووية يختلف كثيراً إذا ما تم توجيه هذه الضربة في ظل انسحاب إيران من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية حيث ستكون الظروف الإقليمية والدولية في هذه اللحظة مهياة أكثر لتوجيه هذه الضربة.

تركز المناقشات حول العمل العسكري الوقائي عموماً على ما هو حجم الدمار المتوقع من توجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية. على أية حال لا يعد هذا الأمر هو المقياس الوحيد أو الأهم في تحديد نجاح الضربة، فالعمل العسكري لن يستطيع بمفرده إيقاف برنامج إيران النووي، فحتى لو تم تدمير المنشآت النووية الإيرانية فإن إيران قد يكون لديها القدرة على إعادة البناء.

وبالتالى فإن العمل العسكري قد يعانى من مرارة الفشل في حالة بقاء إيران لديها الرغبة في إعادة البناء مرة أخرى، لهذا فإن أفضل نتيجة ترغب الولايات المتحدة وحلفائها في تحقيقها من وراء الضربة العسكرية هي أن تقوم طهران باتخاذ قرار بتفكيك وإيقاف بقايا برنامجها النووي.

إذن القيام بعمل عسكري للقضاء على البنية التحتية النووية لإيران سيكتب له النجاح جزئياً، وربما يحمل نتائج ومخرجات عكسية في النهاية، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى توجيه انتقادات حادة لواشنطن وحلفائها وهو ما قد يساعد ويشجع طهران على إعادة بناء برنامجها النووي مرة أخرى. لأن إيران سوف ينظر إليها في هذه الحالة باعتبارها ضحية كما سيتأكد الجميع أن الولايات المتحدة هي التي أعطت لإسرائيل الضوء الأخضر لمهاجمة إيران حتى ولو لم يحدث هذا وهو الأمر الذي سيؤثر على علاقات الولايات المتحدة مع حلفائها وأصدقائها في المنطقة، كما أن هذا الأمر سيعطى لإيران الفرصة أمام المجتمع الدولي أن تطالب بالحصول على الأسلحة النووية للدفاع عن نفسها، كما سيشكل هذا الفشل للضربة عامل ردع بالنسبة للولايات المتحدة حيث ستمتنع عن توجيه أى ضربة عسكرية لبرنامج إيران النووية أو غيرها.

إذن مجرد امتلاك إيران للأسلحة النووية أو مجرد القدرة على إنتاجها بشكل سريع سوف يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار في المنطقة وسيؤدي إلى إثارة المخاوف بين دول المنطقة التي

تعانى من مشكلات داخلية بين السنة والشيعة وتخشى هذه الدول أن تستغلها إيران، بالإضافة إلى إمكانية قيام إيران بتعطيل مصالحها النفطية عن طريق وقف إمدادات الطاقة عبر مضيق هرمز.

أيضاً قد تعمل إيران على تشجيع الجماعات الراديكالية الموجودة في هذه الدول لزعزعة الاستقرار بها.

إذا نجحت إيران في الإفلات ببرنامجهما النووي ومواجهة كافة قرارات مجلس الأمن فإن نظام منع الانتشار النووي سوف يواجه بتحدى خطير يتمثل في اتجاه باقى الدول إلى محاكاة السلوك الإيراني وهو الأمر الذى سوف يعرض نظام منع الانتشار النووي إلى مخاطر كبيرة.

العلاقات الأمريكية مع دول مجلس التعاون:

تعتبر المصالح الأمريكية في المنطقة مهمة جداً وذلك لأن الولايات المتحدة لها علاقات ثنائية قوية بالعديد من القوى الإقليمية في المنطقة مثل مصر وتركيا والمملكة العربية السعودية، ولهذا فمن الضروري تعزيز وتقوية الحوار الاستراتيجى الثنائى على المستوى، ولا يتوقف الأمر على الحوار مع هذه القوى بل يجب أن يمتد الحوار الاستراتيجى مع دول مجلس التعاون الخليجى فالإدارة الأمريكية الجديدة يتبغى عليها استكشاف الفرص لمساعدة دول مجلس التعاون الخليجى في الأشياء التى تمثل نقاط ضعف بالنسبة لهم. وفي هذا الإطار هناك مبادرة ممتازة وجديرة بالملاحظة وهى الاتفاقية الجديدة بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية والتى عن طريقها سيتم تقديم العديد من الخدمات للمملكة في مجالات الطاقة والأمن الداخلى.

في الوقت نفسه الحوار الاستراتيجى مع الدول العربية في المنطقة يجب أن يكون ذو اتجاهين، فمن الملائم والضرورى أيضاً أن تبقى واشنطن على الحوار الردى مع القوى الإقليمية في المنطقة وذلك لاستشارة واشتظن قبل القيام بالاتجاه للتخلى عن التزاماتهم في إطار اتفاقية منع الانتشار النووي والوكالة الدولية للطاقة الذرية والقيام بتخصيب اليورانيوم بعيداً عنها وذلك للحفاظ على درجة معقولة من الشفافية في برامجهم النووية وأن لا تتعدى الحدود المسموح بها.

البعض في منطقة الشرق الأوسط لديهم قلق حول كيفية تعاطى القيادة الأمريكية مع مشكلة البرنامج النووى الإيراني، فالقوى الإقليمية في المنطقة من الممكن أن لا يكون لديها أفكار أفضل حول كيفية مواجهة القضية، ولكنهم يتوقعون أن الولايات المتحدة سوف تستخدم وسائل عديدة - نفوذها الدولى، الدبلوماسية، أو اللجوء للقوة في حالة الضرورة- لمواجهة هذه المشكلة. الدول الخليجية الصغيرة تنظر للولايات المتحدة بأنها قادرة على إيجاد الحل لهذه المشكلة ولكن بالشكل الذى لا يؤثر على مصالحهم.

بالإضافة إلى هذا على الإدارة الأمريكية في حالة وجود الرغبة في الجلوس مع إيران على مائدة المفاوضات أن يكون

لدى هذه الإدارة الوصول إلى ما بعد القضية النووية وعدم التوقف أو التقيد فقط بهذه القضية، حيث ينبغي تحضير قائمة بأهم الموضوعات والقضايا التى سيتم طرحها أثناء المفاوضات مع إيران ويتضمن ذلك مشكلات عديدة أهمها القرصنة في الخليج «الفارسى» وهو ما يتطلب وجود أصدقاء الولايات المتحدة في المنطقة أثناء هذه المفاوضات، كما يجب على الولايات المتحدة أن ترسم صورة لإيران حول ما يمكن أن تجنيه إيران من هذه المفاوضات ويشمل ذلك مشاركة إيران في ترتيبات الأمن الإقليمى في المنطقة، كما يجب أن تشعر إيران بالاحترام الأمريكى لها.

ضرورة توحيد الجهود الدولية:

من المعلوم أن الهدف الرئيسى للجهود الدولية هو منع إيران من تطوير قدراتها للحصول على السلاح النووى، ولكن ثمة هدف آخر يتمثل في ضرورة توحيد الجهود الدولية التى تبذل في هذه القضية وذلك لأن وجود إجماع وتوحيد لهذه الجهود في إطار المبادرات الدبلوماسية ربما يعد أفضل طريق لزيادة فرص قبول إيران بالمساومات في المستقبل، فإيران لا تفضل أن تعزل نفسها عن المجتمع الدولى، فهى ليست كوريا الشمالية. لهذا فإن المعارضة المتكررة وعدم وجود إجماع داخل مجلس الأمن حول فرض عقوبات جماعية على إيران من الأمور الهامة التى تستغلها إيران، ومن ثم فوجود هذا الإجماع سيكون تأثيره أكبر على إيران من فرض عقوبات اقتصادية أو أمنية، كما أن وجود هذا الإجماع قد يدفع بإيران إلى التفكير في إمكانية تأجيل طموحاتها النووية، أما اتجاه الولايات المتحدة إلى التحرك بشكل فردى في هذه القضية قد يؤدي إلى نتائج سلبية حيث سيدفع إلى مزيد من التوتر بين أصدقاء الولايات المتحدة في المنطقة، كما سيصور الولايات المتحدة على أنها تواجه قوى عظمى في المنطقة مما سيدعم بدون أى مبرر وضع ومكانة إيران في المنطقة.

من المهم أن تدرك الولايات المتحدة أنها يجب أن تعمل أولاً على التنسيق داخل مجلس الأمن وأن تتحرك أولاً في سبيل توحيد المجموعة المؤثرة داخل مجلس الأمن خاصة روسيا والصين بالإضافة إلى فرنسا وبريطانيا وألمانيا (مجموعة ١+٥) لأن أى جهود أو خطوات يجب أن تأتى عبر هذه المجموعة، من المفيد أيضاً أن تدرك الدول العربية وتركيا وإسرائيل أنهم قوى مؤثرة في هذه القضية وهو الأمر الذى سيتطلب من الإدارة الأمريكية القيام بسلسلة من الحوارات الاستراتيجية مع حلفائها في المنطقة.

إن التحركات والمبادرات الفردية تعد معضلة كبيرة، لأنها يمكن أن تقود طهران إلى الاعتقاد أن المجتمع الدولى منقسم بشأنها وهو ما يشكل مصلحة لإيران. الأمر الذى قد يدفعها على المضى قدماً في تكريس هذا الانقسام بين الدول المؤثرة في القضية النووية. علاوة على هذا تحمل مسألة زيادة تحسين العروض والحوافز المقدمة لإيران العديد من المخاطر، لأنها قد

تدفع إيران إلى الاعتقاد أنه كلما زاد انتظارها فترة أطول وزاد ورفضها للعروض كلما تحسنت هذه الحوافز وهو ما سوف يدفعها إلى الماطلة في الدخول في مفاوضات من أجل تحسين حزمة الحوافز المقدمة إليها في كل مرة، لهذا السبب يجب أن يتم تنسيق الجهود الدولية لفرض مزيد من الضغوط على إيران.

في حالة رفض إيران لإيقاف عملية التخصيب في تلك الحالة على الولايات المتحدة أن تعمل على الترويج في إطار المجتمع الدولي لسياسة «المقاومة والردع» بدلا من سياسة الرضوخ والردع» وذلك لمنع إيران من تطوير برنامجها النووي، وفي حالة الفشل في التوصل لاتفاقية يجب أن تزيد الضغوط والعقوبات الاقتصادية وزيادة عزلة إيران في إطار من التنسيق مع الدول والقوى الأخرى وذلك لوضع قاعدة للاحتواء طويل المدى لطموحات إيران النووية.

تبدى العديد من الدول في منطقة الشرق الأوسط قلقها بسبب التخوف من فشل الولايات المتحدة في منع استمرار إيران في برنامجها النووي، لهذا فإن تبني استراتيجية الردع يجب أن يتم بحذر نظرا لم تحمله من مخاطر كبيرة على المنطقة، حيث يجب عند الحديث عن استراتيجية ردع إيران إقناع دول المنطقة بعدم السير في طريق إيران، كما ينبغي استعمال هذه الاستراتيجية لجعل برنامج إيران النووي أقل جاذبية بالنسبة للقادة الإيرانيين. من خلال تقليل فوائده ومزاياه العسكرية بالنسبة لإيران وذلك من خلال تحسين القدرات الصاروخية لإسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي، هذه الخطوة الأمريكية سوف تزيد من ثقة دول المنطقة بقدرات الولايات المتحدة والتزامها بحمايتهم، كما سيقبل من إغراء الدول الخليجية نحو الاتجاه إلى امتلاك برامج نووية للحماية من أخطار امتلاك إيران للأسلحة النووية، كما سيمنع إسرائيل من الاتجاه على القيام بعمل عسكري منفرد ضد إيران لضرب البنية التحتية للبرنامج النووي الإيراني. وعلى الإدارة الأمريكية أيضا إقناع الدول العربية بربط مجالها الجوي والصاروخي معها لأن مثل هذا الارتباط سوف يزيد من أمن هذه الأنظمة.

تؤكد روسيا أن احتمال قيامها بإتمام صفقة بيع النظام الدفاعي الجوي اس-٣٠٠ لإيران سوف يدفع إلى الاستقرار في المنطقة لأنها تعتقد أن إسرائيل تستعد لتوجيه ضربة عسكرية لإيران، على أية حال فإن هذه الرؤية قد تشكل خطر حقيقي على استقرار المنطقة لأن إسرائيل قد تشعر بضرورة التحرك الآن قبل إتمام هذه الصفقة بين إيران وروسيا. وفي حالة إتمام هذه الصفقة ونجاح إيران في الحصول على هذه الصواريخ يجب على الولايات المتحدة أن تعمل على إعادة التوازن إلى المعادلة الاستراتيجية من خلال تزويد إسرائيل بالمزيد من الأسلحة المتطورة، فعلى سبيل المثال إذا ما قامت الولايات المتحدة بتزويد إسرائيل بالطائرات المتطورة فقد يمنع هذا روسيا من إتمام الصفقة مع إيران. وبالرغم من كل هذا يجب

أن يتم وضع إطار أكثر تعاوناً للعلاقات الأمريكية - الروسية، حيث ينبغي على روسيا أن تدرك أن الولايات المتحدة تعمل على منع إسرائيل من القيام بضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية وذلك لحين انتهاء الجهود الدولية في الرامية إلى إقناع إيران بالتخلي عن برنامجها النووي.

الولايات المتحدة عليها أن تدعم المبادرات الدولية الرامية إلى إقناع إيران بمستقبل أفضل إذا ما تخلت عن طموحاتها النووية، وهذا يشمل الحديث عن ترتيبات الأمن الإقليمي في المنطقة بالشكل الذي يحقق مصلحة لكل الأطراف، فعلى سبيل المثال هناك ضرورة للحيث حول حرية الحركة من خلال مضيق هرمز.

إن سياسة ردع إيران يجب أن لا تؤخذ كبديل لسياسة الضغط على إيران للتخلي عن نشاطاتها النووية، فالمجتمع الدولي يجب أن يبقى على هدفه وهو إنهاء إيران لعملية التخصيب وإيقاف غيران عن العودة إلى التخصيب مرة أخرى.

يجب أيضا أن تعلم إيران بأنها إذا ما أرادت حوافز جديدة فيجب عليها أن تعرض أولا ماذا تريد، كما على المجتمع الدولي أن يكون على استعداد إذا ما أقدمت إيران على قرار إستراتيجي بالتخلي عن طموحاتها النووية بتقديم حوافز تحفظ ماء الوجه بالنسبة لإيران بشرط عدم تعارضها مع مصالح المجتمع الدولي.

إن سياسة الردع في مرحلة الحرب الباردة كانت مسألة معقدة. طبقاً لتقرير عام ٢٠٠٩ التي تعده لجنة العمل لإدارة الأسلحة النووية التي كان يرأسها وزير الدفاع السابق جيمس ستيلنجر، يقول التقرير أن الولايات المتحدة لم تعتقد كثيراً خلال السنوات الأخيرة في مسألة الردع النووي، ويضيف التقرير أن بعض القدرات النووية الأمريكية قد ضعفت، وليس من الواضح شكل الاستراتيجية التي قد تتبعها الولايات المتحدة في استخدام الردع في منطقة الشرق الأوسط.

ثمة قضية مهمة وتحتاج إلى قدر كبير من التفكير وهي كيف يمكن للمظلة النووية الأمريكية أن تعمل بشكل ملائم في منطقة الشرق الأوسط. بداية يبدي العديد داخل الخليج ان المنطقة بالفعل تستفيد من المظلة النووية الأمريكية ولهذا فهم يرحبون بها، ولكن لا تشترك إيران على الإطلاق في هذا الإدراك. ومن جانبها لا تبدو إسرائيل متحمسة للمظلة النووية الأمريكية وذلك لعدة أسباب:

- أولها، أن إسرائيل لديها قدراتها الخاصة للردع.
- ثانيها، إعلان الولايات المتحدة لهذه المظلة قد يضر بحالة الغموض التي تستفيد منها إسرائيل.
- ثالثها، يتخوف الكثير من الإسرائيليين من أن يأتي الإعلان عن المظلة النووية الأمريكية على حساب حرية إسرائيل في العمل ومواجهة الأخطار المحيطة بها.
- لكي يكون الردع فعالا يجب أن يكون موثوق به من كلا

الجانبين أي إيران وحلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، وهو الأمر الذي قد يحتاج إلى توقيع اتفاقية أو معاهدة. تقترح تجربة الحرب الباردة أن مسألة نشر الأسلحة يعد أمراً مفيداً وضرورياً في أغلب الأحيان لجعل هذه الوعود موثوق بها، ورغم هذا ليس من الواضح بأن هذه الرؤية يمكن أن تنطبق على منطقة الشرق الأوسط، فالقوى الإقليمية غير متحمسة في أغلب الأحيان للحضور الكبير للقوات الأمريكية في المنطقة، ولهذا فإن مسألة وضع صواريخ كروز نووية على السفن يعد مسألة معقدة ومن ثم فإن التشاور والحوار يعد أمراً ضرورياً لجعل الردع أكثر فعالية وبالشكل الذي يخدم المصالح الأمريكية.

تعد العقوبات الرامنة المفروضة على إيران متواضعة لحد كبير ولكن فرض المزيد من هذه العقوبات قد يعطيها المزيد من القوة، وينبغي على العقوبات المفروضة من جانب الأمم المتحدة على إيران أن تتوسع في مجال العقوبات على استيراد الأدوات أو الوسائل ثنائية الاستخدام، كما يجب توعية الدول التي تستورد منها إيران هذه الوسائل بخطورة استخدام إيران لهذه الأدوات في أغراض عسكرية، كما يجب على الأمم المتحدة زيادة تفعيل دور لجنة العقوبات والتي تضم بلجيكا، بوركينا فاسو، وكوستاريكا وهي اللجنة التي تعتبر مثقفة عن ممارسة دورها منذ وقت طويل.

هناك أصوات كثيرة داخل الولايات المتحدة تشتكي من العلاقات بين إيران والامارات العربية المتحدة ودول الخليج الأخرى والتي تستغلها إيران في الحصول على المواد ثنائية الاستخدام وتطالب هذه الأصوات بمنع ذلك، لهذا على الولايات المتحدة أن تكون في وضع أفضل بالنسبة لهذه القضية وذلك يمكن أن يتحقق إذا ما تمكنت الولايات المتحدة من تقديم المزيد من الخدمات لهذه الدول.

بالتوازي مع هذا على الولايات المتحدة أن تسرع بتقديم حوافزها لإيران وذلك بشكل عملي من خلال نقاط محددة يتم عرضها على الرأي العام العالمي وذلك لوضع وكشف إيران أمام الجميع وفي هذا الحالة هناك احتمال كبير أن توافق إيران على هذه الصفقة، فإيران لا تفضل أن تكون معزولة عن العالم، فالضغط على إيران يجب أن يمارس في إطار الجهود الدولية وليس بشكل منفرد من جانب الولايات المتحدة.

إنهاء التخصيب : هدف المجتمع الدولي

في النهاية يجب أن يكون للمجتمع الدولي دور في منع إيران من الاستمرار في عملية التخصيب للوصول إلى السلاح النووي وذلك من خلال منع الشركات والوكالات التي تتعامل مع إيران في توريد المواد والوسائل التي تساعد في عملية التخصيب من التعامل مع إيران وذلك من خلال توضيح المخاطر التي قد تتعرض لها هذه الهيئات بسبب تعاملها مع إيران. الأمر المهم أيضاً هو أن تمنع الولايات المتحدة عملية بناء مصافي جديدة للنفط في إيران ومنع عمليات إعادة تأهيل آبار النفط في إيران.

الرئيس الأمريكي باراك أوباما أثناء حملته الانتخابية أكد أنه مهتم بمسألة اعتماد إيران بشكل كبير على النفط كنقطة قوة، ولهذا فإن الحكومة الأمريكية عليها أن تعيق البلدان والشركات من بناء مصافي جديدة للنفط في إيران أو الدخول في عمليات تأهيل وتجديد الآبار الموجودة بالفعل، كما يجب أيضاً منع تصدير المنتجات النفطية المصفاة إلى إيران.

على الجانب الآخر وفي إطار الضغط على إيران يجب أن توضح الولايات المتحدة وتخطب المخاوف والقلق الإيراني والضمانات التي قد تحصل عليها إيران في حالة اتخاذ القرار الإيراني بالتخلي عن التخصيب والحصول على السلاح النووي.

الولايات المتحدة أيضاً يجب أن لا تهمل الدور الأوروبي في القضية النووية الإيرانية، فأوروبا بالطبع قلقة من البرنامج النووي الإيراني، لكنها لا تجد وسيلة أو آلية موحدة للعمل المشترك في هذه القضية.

أضف إلى هذا أن التقدم في مجلس الأمن سيكون أسهل في حالة نجاح واشنطن في إقناع الصين بأن البرنامج النووي الإيراني يمثل تهديد استراتيجي للصين ومصالحها، ويمكن أيضاً إقناع روسيا بأن مصلحتها تأتي عن طريق التعاون الكامل مع الغرب. تحفيز هذه الدول على الانضمام إلى الولايات المتحدة وحلفائها في زيادة الضغط الدولي على إيران يتطلب اتباع دبلوماسية ماهرة، كما يتطلب زيادة التعاون في مناطق الاهتمام المتبادل لنجاح هذا المسعى.

فالدول الخليجية - خاصة المملكة العربية السعودية - تعد وسيلة جيدة لإقناع الصين بالانضمام إلى هذا التحالف وذلك من خلال استغلال اهتمام الصين بالوصول إلى أسواق النفط وامتدادات الطاقة، والإدارة الأمريكية يجب أن تتحدث بشكل أكثر جدية مع حلفائها من الدول الخليجية للولوج بقوة في الدبلوماسية الدولية المحيطة بالبرنامج النووي الإيراني.

خاتمة:

الاهتمام الأمريكي بوقف البرنامج النووي الإيراني لن يكتب له النجاح عن طريق العمل الأمريكي المنفرد، لكن الأمر يتطلب زيادة التعاون والتنسيق مع باقي الأطراف المهتمة بهذا البرنامج، بالإضافة إلى عدم التحدث عن الحوافز المقدمة لإيران بشمل مبهم، لكن يجب أن توضع هذه الحوافز في شكل محدد أمام المجتمع الدولي.

لا يجب أن تنظر الإدارة الأمريكية للبرنامج النووي الإيراني على أنه مجرد خطر، لكنه من خلال التعاطي معه بشكل أكثر حكمة قد يتحول إلى فرصة، فواشنطن في حالة النجاح في حل هذه المشكلة يمكن أن تضع أساساً قوياً لفكرة عدم الانتشار النووي على المستوى الدولي، كما أن حل هذه المشكلة سوف يطمئن الدول الخليجية التي تنظر إلى الولايات المتحدة على أنها على القائد القادر على حمايتها وتأكيد فكرة القيادة وعدم أفول نجم الولايات المتحدة.

افتتاحيات الصحف الإيرانية

افتتاحيات الصحف الإيرانية
الصادرة باللغة الفارسية
في شهر اسفند ١٣٨٧ هـ.ش.
الموافق فبراير/ مارس ٢٠٠٩ م

مير حسين موسوي، وأشارت صحيفة نوروز إلى موقف مجمع علماء الدين المجاهدين (روحانيون مبارز)، ومطالبته خاتمي بعدم التنازل والعدول عن موقفه، مؤكدا حتمية فوزه في الانتخابات، وأنه أصلح الجميع لهذه المرحلة. واعتبرت صحيفة بهار خاتمي ثروة قومية أكبر من مجرد مرشح للرئاسة. وشرحت أسباب تنازله الأربعة، وهي: أن المنافسة ليست من أجل الاستيلاء على السلطة لأنها لن تكون أخلاقية، وأنه يمثل الإصلاح، وتشيت الأصوات بين قيادات الإصلاحيين ليست مفيدة للحركة، وأنه مع ترشيح ثلاثة إصلاحيين لن يحصل أحدهم على أغلبية الأصوات التي تسمح له بمنافسة الأصوليين، وأنه لا يريد الدخول في لعبة المراوغة بالانتظار حتى موعد الانتخابات. وقد أعلنت صحيفة التضامن عن تأييد حزبها لخاتمي، فضلا عن أحزاب أخرى مثل حركة الحرية وحزب العدالة والتنمية المستقل.

وأشارت صحيفة روز إلى أن موسوي قد عمل وزيرا للخارجية قبل أن ينجح في الحصول على ثقة البرلمان عام ١٣٦٠ هـ.ش. ١٩٨٢ م ليكون رئيسا للوزراء، بعد فشل على أكبر ولايتي في الحصول عليها، واستمر رئيسا للوزراء ثماني سنوات، بشعار إدارة الأزمات بموارد محدودة، وبعد إلغاء منصب رئيس الوزراء تم تعيينه عضوا في المجلس الأعلى للثورة الثقافية، ورئيسا لمجمع الفنون، وعضوا بمجمع تحديد مصلحة النظام، بمعنى أنه جدير بأن يرشح نفسه في هذه المرحلة. وأشارت صحيفة انتخاب إلى أن مير حسين موسوي الذي يراهن عليه خاتمي يتمتع بعدد من المزايا التي حققت له رصيда في تاريخ الثورة وبين الجماهير، ومن أهمها السياسة الاقتصادية التي اتبعها في فترة رئاسته للوزارة، وخلال سنوات ١٩٨٧ و٨٨ و٨٩ م، التي اتسمت بعدم الاستقرار وكثرة التحديات، حيث قام بإعادة بناء

كانت افتتاحيات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية في شهر اسفند ١٣٨٧ هـ.ش. الموافق فبراير/ مارس ٢٠٠٩ م مواكبة للأحداث سواء في داخل إيران، أو على مستوى منطقة الشرق الأوسط، أو على المستوى العالمي، لكن اهتماماتها هذا الشهر كانت مركزة على أمرين: أولهما الاستعداد للانتخابات رئاسة الجمهورية القادمة، والثاني العلاقات الإيرانية-الأمريكية.

فيما يتعلق بالأمر الأول، فقد اصطفت الصحف خلف مرشحين المحتملين، وحشدت طاقتها في تأييدهم، وإبراز إنجازاتهم، والدفاع عنهم في مواجهة ما يثيره خصومهم في حقهم، وقد شغل ترشيح مير حسين موسوي نفسه لانتخابات الرئاسة، وتنازل سيد محمد خاتمي لصالحه بعد أن كان قد رشح نفسه، أكبر اهتمام من جانب كل من الصحف ذات التوجه الإصلاحي والصحف ذات التوجه الأصولي على السواء بنسبة الاهتمام والدوافع، فقد عبرت كل صحيفة إصلاحية عن موقف الجماعة أو الحزب الذي تتحدث بلسانه، تجاه هذا الحدث، حيث سعت صحيفة اعتماد على الناطقة بلسان حزب الاعتماد الوطني إلى دعم زعيمها مهدي كروي، وتوضيح موقفه واتخاذ توجهها مستقلا يعتمد على الوسطية التقليدية، وحصوله على مساحة جديدة في القاعدة الشعبية. وتابعت صحيفة آفتاب مبادرة مهدي كروي بالإعلان عن ترشيح نفسه مبكرا، مؤكدة على الثقة الشعبية التي يتمتع بها، وأنه سيستمر في المنافسة حتى النهاية، ولن يتنازل عن الترشيح لحساب أحد حتى زميله خاتمي، في ضوء ما حققه من نتائج مرضية في انتخابات الرئاسة السابقة، فضلا عن صلته الطيبة بقيادات النظام وعلماء الدين.

وقد عبرت الصحف الإصلاحية عن الجدل الذي أثاره تنازل خاتمي عن ترشيح نفسه في انتخابات الرئاسة لصالح

المؤسسات، وإنشاء الهيئة القومية للتخطيط والموازنة، وإنشاء مجمع الفنون، وأنه لم يغير توجهاته مع تغير الضغوط، وكانت الخطة الخمسية الأولى التي وضعتها حكومته تتميز بالتوازن والانضباط الذي يعتبر أحد مقومات عمله. وأكدت صحيفة اطلاعات أن خاتمي يرى في موسوى القدرة على مواجهة الأصوليين مع امتلاكهم أسباب القوة، وتحقيق ما لم يستطع هو تحقيقه مع وجود برلمان مؤيد له خلال فترتي رئاسته، في حين يرى أن كروبي لديه القدرة على المواجهة، وأشارت إلى دعوة خاتمي للاتفاق بينه وبين موسوى على مرشح واحد للإصلاحيين لمنع تفتيت الأصوات. ومن ناحية أخرى أكدت صحيفة اعتماد ملي أن كروبي يعتقد في قدرة الإصلاحيين على الفوز عند اتفاقهم على مرشح واحد، لكن هذا لا يعني عدم ترحيبه بترشيح آخرين، كما أنه لن يتنازل لأحد، وأنه يدخل المنافسة بشعار التقنين وتأسيس القوانين، ودعت الصحيفة إلى عدم تشويه صورة المنافس، والمحافظة على احترام كافة الشخصيات السياسية، وطالبت بوضع استراتيجية مشتركة بين المرشحين الإصلاحيين.

ركزت صحيفة تابناك على فكرة الحكومة الائتلافية التي طرحها محسن رضائي، مطالبة بأن من الضروري تجربة هذه الفكرة، ومؤكدة على أن الأصوليين سوف يصلون إلى موقف موحد لاختيار مرشحهم في الانتخابات.

وأشارت صحيفة جمهوري اسلامي إلى أن ظهور مير حسين موسوى في قيادة الإصلاحيين يعني أنه عكس شعاره من أصولي إصلاحى خلال رفقته للزعيم خامنئي في فترة رئاسته للجمهورية، فضلا عن تجاوبه مع فكر آية الله الخميني الزعيم

في تلك الفترة، إلى إصلاحى أصولي من خلال تجاوبه مع الإصلاحيين وانتقاده عمل الأصوليين. وقد أكدت صحيفة تابناك أن الزعيم خامنئي قد أعلن أنه لا يؤيد مرشحا بعينه في انتخابات الرئاسة، فإنه يفتح المجال أمام منافسة حقيقية بين كافة المرشحين. في حين ركزت معظم افتتاحيات صحيفة كيهان على توجهها في دعم الرئيس أحمدي نجاد للحصول على فترة رئاسة ثانية، مؤكدة أن الأصوليين سوف يتفقدون في نهاية الأمر على مرشح واحد هو أحمدي نجاد، ومن ثم فقد أبرزت إنجازاته، ودافعت عنه في مواجهة النقد الذي يوجه له ولحكومته.

أما موضوع العلاقات الإيرانية-الأمريكية فقد ظهر على سطح اهتمامات الصحف هذا الشهر، وقد زاد هذا الاهتمام مع الرسالة التي وجهها الرئيس الأمريكي أوباما إلى الشعب الإيراني والقيادة الإيرانية لبدء صفحة جديدة في العلاقات، وقد وصفتها الصحف الإيرانية الإصلاحية بالإيجابية، وأنها خطوة على الطريق الصحيح، في حين تعاملت معها الصحف الأصولية بحذر، حتى جاءت تصريحات الزعيم سيد علي خامنئي التي وصفها جميع الصحف بالمتوازنة، مركزة على تأكيد الزعيم أن إيران تنتظر أفعالا وليس الأقوال وحدها، وأن على الرئيس الأمريكي أن يصحح أخطاء الماضي، سواء ما يتعلق بالأموال الإيرانية المجمدة، أو الحصار الاقتصادي أو العقوبات أو إسقاط الطائرة الإيرانية المدنية أو غيرها. وأكدت الصحف الأصولية أن الزعيم قد ألقي الكرة في الملعب الأمريكي انتظارا للمبادرات التي أشار إليها الرئيس الأمريكي.

الإصلاحيون والبعد الثالث

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

اليسار الإصلاحي. أما حزب كوادر البناء فقد تم تفكيكه داخليا بين اتجاهات ثلاثة، اتجاه محافظ بقيادة كرباستشي يساند حزب الثقة الوطني، واتجاه يساري يساند أنصار خاتمي، واتجاه مستقل يتمتع بمساندة هاشمي رفسنجاني بقيادة أخيه محمد هاشمي. بالإضافة إلى عدد من الأحزاب الالتقاطية التي تعتمد على دعم عشائري أو إقليمي أو عرقي، مثل حزب التضامن، فضلا عن أحزاب ليبرالية لها أجندة خاصة قبعت تحت مظلة الإصلاحيين مثل حركة الحرية. ثم توجه الإصلاحيون إلى اكتساب أرض جديدة من خلال إقامة علاقة قوية مع حزب العدالة والتنمية المستقل، ورئيسه الشرفي الرئيس الأسبق هاشمي رفسنجاني بعد ارتفاع أسهمه داخل النظام وعلى المستوى الشعبي، ونجاحه للمرة الثانية في الحصول على رئاسة مجلس خبراء الزعامة، (مع امتناعه عن ترشيح نفسه في انتخابات الرئاسة).

ومع بداية مبكرة للحرب الدعائية التي أثارها الإصلاحيون تمهيدا لانتخابات رئاسة الجمهورية القادمة، بادر مهدي كروبي زعيم حزب الثقة الوطني بالإعلان عن ترشيح نفسه مبكرا، مؤكدا على الثقة الشعبية التي يتمتع بها، مع الإعلان أن سيستمر في المنافسة حتى النهاية، ولن يتنازل عن الترشيح لحساب أحد حتى زميله خاتمي، في ضوء ما حققه من نتائج مرضية في انتخابات الرئاسة السابقة، فضلا عن صلته الطيبة بالزعيم الذي قابله قبل ترشيح نفسه ليؤكد هذه الصلة، كما التقى بعلماء الدين في حوزة قم، والتقى بأعضاء مجلس خبراء الزعامة، فضلا عن التقائه بأعضاء مجلس الشورى الإسلامي

من الواضح أن الإصلاحيين بعد هزيمتهم في جولة انتخابات رئاسة الجمهورية الإيرانية السابقة، وفي الانتخابات البرلمانية والشعبية، وسيطرة الأصوليين على المواقع الهامة والمؤثرة في النظام، ومع السياسة النشطة والمتحركة للرئيس أحمدى نجاد، قد خططوا لاستراتيجية جديدة في مواجهة الأصوليين، تقوم على أساس اختراق في العمق الأصولي، سواء كان الفكري أو الحركي، وتكوين البعد الثالث لحركة الإصلاح في إيران، وهذا ليس معناه اختيار طريق وسط بين الأصوليين والإصلاحيين، أو بين اليمين واليسار الإصلاحي، في المرحلة الماضية، بل بعد ثالث أعمق من هذين الاتجاهين، له آليات جديدة نتيجة اجتهد إصلاحى خالص. فقامت الجماعات والأحزاب الإصلاحية بتطوير فكرها، مما أدى إلى إعادة تنظيم الجماعات والأحزاب الإصلاحية، وتحديد توجه كل جماعة، مع تكليفها بدور على الساحة يتفق مع توجهها، فقد سعى حزب الاعتماد الوطني بعد اتخاذه توجهها مستقلا يعتمد على الوسطية التقليدية، إلى الحصول على مساحة جديدة في قطاعات الأصوليين، والتعامل مع المرجعية المجددة من علماء الدين في الحوزة، وأخذ يضم إلى صفوفه عددا من شباب الحوزة العلمية، ثم ينتج إلى مناطق الأقليات العرقية في المحافظات الإيرانية، لتوفير قاعدة شعبية. أما حزب المشاركة فقد عمد إلى تغيير قياداته، وأبرز تجمعات جديدة متميزة تلتقى في يسار المعسكر الإصلاحي، لتضم عددا من الجماعات الليبرالية، مع تجمع أنصار خاتمي. واختار حزب مجاهدي الثورة الإسلامية أقصى

الذين انتخبوا لأكثر من دورة، فضلاً عن ممثلي المحافظات النائية.

كما قام الرئيس السابق سيد محمد خاتمي زعيم مجمع علماء الدين المجاهدين (روحانيون مبارز) والأب الروحي لحزب المشاركة وتكتل الثاني من خرداد، بالاتصال بأحد الشخصيات ذات الثقل في النظام، والمقربة من الزعيم ومن القيادات العسكرية والنظامية، لإعادته إلى الساحة السياسية على قائمة الإصلاحيين، وإغرائه بقيادة التشكيل الإصلاحي الجديد، وهذه الشخصية هي مير حسين موسوي رئيس الوزراء في عهد رئاسة آية الله خامنئي زعيم الثورة الحالي، والذي تحقق في ظل وزارته التوازن بين مجتمع الحرب ومجتمع الإصلاح، ونجاحه في إدارة الأزمات.

وقد عقد محمد خاتمي اتفاقاً مع مير حسين موسوي بعد أن نجح في اجتذابه إلى الساحة السياسية بعد اعتزال دام عشرين عاماً، وأثار لديه الاهتمام بقيادة المرحلة القادمة من عمر الجمهورية الإسلامية، ووعدته بأنه لن ينافسه في انتخابات الرئاسة إذا فكر في ترشيح نفسه، وأنه سيتنازل لصالحه، وحتى يضمن دخول مير حسين موسوي الساحة قام بالإعداد لمقدمه على قائمة الإصلاحيين، فرشح نفسه ليجمع حوله الأنصار، ثم قام بجولة في المحافظات ليجمع الأصوات للإصلاحيين من ناحية، ويثبت تعنت وصلف الأصوليين الذين يمسكون زمام الأمور في المحافظات، وقد نجح في كلا الأمرين بما لا فاقه من تهديد برفض صلاحيته في مجلس الرقابة على القوانين، وتهديد بالقتل، ومنعه من عقد لقاءات جماهيرية بحجة أن موعد الدعاية الانتخابية لم يبدأ بعد.

وهكذا فقد وقع مير حسين موسوي في شرك الإصلاحيين بعد ترده في الدخول معهم، باعتباره أقرب إلى الأصولية من الإصلاحية، وربما كان ترده من أجل أن يحصل على عرض من الأصوليين، ولكن الأصوليين كانوا مكتفين، وليسوا في حاجة إلى ترشيحه على قائمتهم. وقد حزم مير حسين موسوي أمره للانضمام إلى الإصلاحيين مع احتفاظه بنسبة أصولية في برنامجه الانتخابي. وقد تنازل خاتمي لصالحه وهناك في رسالة بعثها له بدخوله الساحة، ووعدته بأن يقدم له كل مساعدة ممكنة من أجل تحقيق الهدف الأسمى للإصلاح، مؤكداً على توحيد الجبهة الإصلاحية، وسد أبواب الفرقة والتشتت والضعف، ورفع المستوى المادي والمعنوي للوطن، وتوفير العدالة الشاملة، والحفاظ على حرمة وكرامة الإنسان، والأخلاق خاصة بين القيادات.

وإذا كان تنازل خاتمي عن ترشيح نفسه في انتخابات الرئاسة لصالح مير حسين موسوي قد أثار جدلاً بين أنصاره، فاحتد بعضهم وعلى رأسهم مجمع علماء الدين المجاهدين

(روحانيون مبارز)، وطالبه بعدم التنازل والعدول عن موقفه، مؤكداً حتمية فوزه في الانتخابات، وأنه أصلح الجميع لهذه المرحلة. واعتبره البعض مثل جماعة بهار وجماعة ياري وجماعة ٨٨ (التي تشكلت لنصرتها في انتخابات عام ٨٨ أي الانتخابات القادمة) ثروة قومية أكبر من مجرد مرشح للرئاسة. وقد أعلن خاتمي لمؤيديه عن أسباب تنازله، وهي: أن المنافسة ليست من أجل الاستيلاء على السلطة لأنها لن تكون أخلاقية، وأنه يمثل الإصلاح، وتشتت الأصوات بين قيادات الإصلاحيين ليست مفيدة للحركة، وأنه مع ترشيح ثلاثة إصلاحيين لن يحصل أحدهم على أغلبية الأصوات التي تسمح له بمنافسة الأصوليين، وأنه لا يريد الدخول في لعبة المراوغة بالانتظار حتى موعد الانتخابات.

ومن ناحية أخرى أكد كروبي أنه يعتقد في قدرة الإصلاحيين على الفوز عند اتفاقهم على مرشح واحد، لكن هذا لا يعني عدم ترشيحه بترشيح آخرين، كما أنه لن يتنازل لأحد، وأن انسحاب خاتمي ليس معناه خسارة جهوده في دعم الإصلاحيين، لأن التوجه أولى من الوحدة، والرفقة مع المنافسة أمر مفيد، وأن من محاور التوجه: العمل على حرية الانتخابات، مع نقد السياسات القائمة، وعرض بدائل لها في إدارة البلاد، وعدم تشويه صورة المنافس، والمحافظة على احترام كافة الشخصيات السياسية، وطالب بوضع استراتيجية مشتركة بين المرشحين الإصلاحيين. ومن ثم فإن كروبي يدخل المنافسة بشعار التقنين وتأصيل القوانين.

ويتمتع مير حسين موسوي الذي يراهن عليه خاتمي لتحقيق البعد الثالث للإصلاح بعدد من المزايا التي حققت له رصيذاً في تاريخ الثورة وبين الجماهير، ومن أهمها السياسة الاقتصادية التي اتبعتها في فترة رئاسته للوزارة، وخلال سنوات ١٩٨٧ و٨٨ و٨٩م، التي اتسمت بعدم الاستقرار وكثرة التحديات، حيث قام بإعادة بناء المؤسسات، وإنشاء الهيئة القومية للتخطيط والموازنة، مع إنشاء مجمع الفنون في نفس الوقت، لكي يحقق التوازن بين الاقتصاد والثقافة، في ظل توجه الثورة الإسلامية وأهدافها، وهو لم يغير توجهاته مع تغير الضغوط، ورغم أنه قد أشيع عنه أنه ينجح إلى اليسار، فقد كانت ظروف الحرب هي التي تجعله يتخذ أسلوباً اشتراكياً بالتوجه الإسلامي، فكان يدعم التعاونيات باعتبار أن القطاع الخاص لم يكن مؤهلاً في هذه الظروف للقيام بالدور الأكبر في الاقتصاد، وإزاء ظروف الحرب كانت الحكومة تعمل على استقرار السوق، من خلال التخطيط للتنمية في ظل إدارة الأزمات، فاستفاد من كل الطاقات، ولم يلجأ إلى التأميم وإنما دعا المستثمرين إلى خدمة المواطنين ودعم جبهات القتال، فكانت الخطة الخمسية الأولى التي وضعتها حكومته تتميز بالتوازن والانضباط الذي يعتبر أحد

مقومات عمله. ويعتقد مير حسين موسى أن الشعارات المرفوعة حاليا في الساحة السياسية قد تحقق بعض المصالح العامة، ولكنها ليست كافية لتحقيق المطالب الشعبية، ومن ثم فقد اختار شعار إحياء القيم، التي قدمها على توفير الخبز للجماهير. وقد انتقى موسى شعاراته فمع التزامه بالثورة وبالنظام الذي أثبتته في عهد إدارته، أى في أصعب الظروف، ظروف الحرب، أكد على عدم خرق القوانين أو التلاعب بها، وإنما الوقوف بحزم ضد من يحاول تجاوزها، وما لذلك من أثر على الإدارة ودولة المؤسسات، والاستقرار والحرية والتنمية، وانعكاس ذلك أيضا في العلاقات الخارجية، وكذلك عدم نقضه لأى عهد يقطعه للجماهير، كما أكد على الوحدة الوطنية، وليس بمعنى الوحدة الفكرية ولا وحدة الخطاب فقط، وإنما الانسجام الكامل بين كل القوى القادرة في البلاد. وطالب موسى بنظرة جديدة إلى السياسة الاقتصادية، وهو ما يسميه الاقتصاد الأخلاقي، لأنه يحقق الاستقلال الاقتصادي والمجتمع الأخلاقي. وهكذا جمع مير حسين موسى بين شعارى كل من خاتمى المتمثل في القيادة الأخلاقية، وكروبي المتمثل في سيادة القانون، إضافة إلى التغيير الذى يعد به.

وقد ولد مير حسين موسى في مدينة خامنه بمحافظة آذربيجان الشرقية، وهو حاصل على بكالوريوس الهندسة المعمارية وبناء المدن من الجامعة الوطنية (جامعة الشهيد بهشتى حاليا)، وعين معيدا في هذه الكلية حيث قام بالتدريس فيها، وكان أحد أعضاء اللجنة المركزية لحزب الجمهورية الإسلامية، وعمل وزيرا للخارجية قبل أن ينجح في الحصول على ثقة البرلمان عام ١٣٦٠هـ. ش. ١٩٨٢م ليكون رئيسا للوزراء، بعد فشل على أكبر ولايتى في الحصول عليها، واستمر رئيسا للوزراء ثماني سنوات، بشعار إدارة

الأزمات بموارد محدودة، وبعد إلغاء منصب رئيس الوزراء تم تعيينه عضوا في المجلس الأعلى للثورة الثقافية، ورئيسا لمجمع الفنون، وعضوا بمجمع تحديد مصلحة النظام. من الواضح أن خاتمى يرى في موسى القدرة على مواجهة الأصوليين مع امتلاكهم أسباب القوة، وتحقيق ما لم يستطع هو تحقيقه مع وجود برلمان مؤيد له خلال فترتى رئاسته، في حين يرى أن كروبي لديه القدرة على المواجهة، ولا شك أنه سوف يصبر إلى نهاية الشوط ليختبر قدرته على كسب الأصوات، ربما حتى انتخابات الإعادة، فإن بلغ موسى هذه المرحلة فإنه سيدعمه، ومن ثم فقد دعا كلا المرشحين الإصلاحيين إلى الوحدة والتفاهم حول اختيار مرشح إصلاحى واحد في المعركة الانتخابية.

إن ظهور مير حسين موسى في قيادة الإصلاحيين يعنى أنه عكس شعاره من أصولى إصلاحى خلال رفقته لخاتمى في فترة رئاسته للجمهورية، مع كونه من نفس بلدته خامنه، فضلا عن تجاوبه مع فكر آية الله الخمينى الزعيم في تلك الفترة، إلى إصلاحى أصولى من خلال تجاوبه مع الإصلاحيين وانتقاده عمل الأصوليين، ومن ثم فقد جعل شعاره: مواطن مهتم بمصير البلاد، وقد أعلنت أجهزته الدعائية شعارا بهذا المعنى هو شعار: لكل مواطن مركز خدمة ولكل إيرانى رفيق «هر شهروند يك ستاد» و «هر ايرانى يك همراه».

وإذا كان الزعيم خامنى قد أعلن أنه لا يؤيد مرشحا بعينه في انتخابات الرئاسة، فإنه يفتح المجال أمام منافسة حقيقية بين موسى الذى دعمه من قبل، وأحمدى نجاد الذى يدعمه حاليا، لأنه كان يستطيع أن يوجه بترشيح موسى من خلال تكتل الأصوليين، فضلا عن أن كلا من موسى وأحمدى نجاد يمثلان بعدا ثالثا لكل من الإصلاحيين والأصوليين، ونجاح أى منهما يحقق أهداف النظام.

انتخابات الرئاسة تدخل مرحلة حاسمة (ملف خاص)

مع اقتراب موعد انتخابات الدورة العاشرة لرئاسة الجمهورية التي سوف تجري في ١٢ يونيو القادم، بدأت ملامح خريطة المرشحين للقوي السياسية في التبلور تدريجياً، حيث تتجه الأمور إلى الاستقرار داخل تيار الإصلاحيين، مع انسحاب الرئيس السابق محمد خاتمي، وانحصار بورصة المرشحين بين مير حسين موسوي وآخر رئيس لوزراء إيران ومهدي كزوبي زعيم حزب اعتماد ملي (الثقة الوطنية). بينما تبدو الأمور غامضة داخل تيار المحافظين. فإلى الآن لم يتخذ الرئيس أحمدي نجاد قراره بالترشيح للانتخابات، رغم قصر المدة الباقية على إجراء الانتخابات، بما يؤشر إلى أن الإجماع على مرشح واحد على قائمة المحافظين لم يتم بعد، وربما تشهد الأيام المقبلة مفاجآت كبيرة قبل إجراء الانتخابات.

فيما يلي عرض يتناول استعدادات القوي السياسية المختلفة للانتخابات الرئاسية وتفاعلاتها الداخلية حول ترشيحات الرئاسة.

١- انسحاب خاتمي

إيران امروز (١٧/٣/٢٠٠٩)

اوساط السلطة في ايران اعتبرتهم اغراب ودخلاء، ومن هذه النخبة العظيمة نذكر امير كبير ، ومصديق ، خليل ملكي وبازرجان وغيرهم .

لقد تحول هذا الامر الى نموذج ثابت في الدول التي لا تملك زعامتها السياسية اي رصيد من الرشيد والخبرة.

ومثل هؤلاء البشر لا صبر لهم امام الضغوط المتتالية والمحيطه بهم من كل جانب ، وكان هذا الامر هو نقطة ضعف خاتمي ومن حوله من المحترمين غير المعروفين ، اللذين كانت دوافعهم لدخول الساحة السياسية اخلاقية في الاساس . لكن الفكر العميق والمشاعر الجياشة والعمل لخدمة الامة لا يتناسب مطلقا مع ضروريات الساحة السياسية الايرانية التي تستلزم الجلد السميك والقلب البارد !.

اخيرا كان قرار خاتمي أسرع من المتوقع، واستسلم للتشكك الداخلي والضغط القوي من الزعامة، وترك الساحة للسيد مير حسين موسوي، كان صوت اليوم ومستقبل ايران، الشخص الذي يرى الافق البعيدة، وكان المقابل للتعزيمه بالاصول الاخلاقية والفكر المستنير والغرور الفطري والصدق، سهام مسمومة وحقد دفين وتهم زائفة من الساحة السياسية الايرانية.

خاتمي ليس اول ولا اخر شخص يسقط من اعلى الساحة السياسية بسبب فكره، فهناك قائمة كبيرة وطويلة من النخبة العظام اللذين كانت لديهم الدوافع الانسانية النبيلة ويحملون فكر وآمال الديمقراطية، ووجدوا ان مسئوليتهم تدفعهم الى ساحة العمل السياسي من اجل خدمة الامة والوطن، الا ان

وبالنسبة لشخصية موسى فهو شخصية جيدة ، وهو وسط بين التيارات السياسية وسياسته دائما هي تقليل التوتر في الداخل والخارج ، وهو الشخص الوحيد الذي يستطيع ان يكسر صف الاصوليين ، وربما ان هذا التوجه الجديد سيقود التمزق الموجود في التيار الاصولي الى عزلة اكثر

للاصوليين والعسكريين المؤيدين لاجدى نجاد . ومع هذا الفشل للسيد نجاد بسبب قلة ثقته السياسية، بلا شك سيضعف عملية التصويت لصالحه ، لكن ليس هناك اهم من تحقيق نفس الهدف لصالحه وفتح الساحة السياسية نسبيا ، لانه في غير هذه الحالة سيصبح كابوس خاتمي حقيقة

٢- عدم نجاح التيار الاصلاحى ليس سياسيا

اعتماد (الثقة) ١٨ / ٢ / ٢٠٠٩

إن خدمات عهد الإصلاحات والمواقف وما أعطته للدولة لا يجب أن ينسى، وأن القول بإخفاق الإصلاحات بمثابة (نكران للجميل) والقول بإخفاق الإصلاحات هو العنوان الخاطيء.

وإذا تقرر أن أطرح بحثا حول هذا الموضوع فإنى لابد من طرح التساؤلات التالية، ماذا صار بعد ثمانى سنوات اعتبارها البعض هي التي أدت إلى تشكيل الثاني من خرداد؟ ولماذا عمل الإصلاحيون بهذا الشكل حتى يقودوا المجتمع في النهاية لهذه المسيرة غير المناسبة وغير المطمئنة؟ وفي الإجابة على هذه الاسئلة يمكن الإشارة الى القضايا الداخلية للإصلاحات، ومن بينها زعامة التيار الاصلاحى، وعدم التنظيم المناسب، وكذلك تشدد بعض الإصلاحيين. وتبع ذلك بلا شك تهيئة المجال للتيار المقابل لتحقيق انتصاره على الإصلاحيين.

ولو أن مجموعة فكرية وسياسية يجب أن تفكر في الأسباب والمشكلات التي كانت سببا في إخفاقها في الفترة السابقة فإنها بالطبع ستفكر في أسباب أخرى مثل سيطرة التيار المقابل والأعمال غير الأخلاقية التي يرتكبها، وبشكل عام، فإن التشدد الموجود من قبل التيار المعارض يذكرنى بجملة للشهيد مطهرى (سيوف الإمبريالية والماركسية يضربون كمقص).

وإذا كان المتدينون في تيار الإصلاحات قد تسببوا في فشل الإصلاحات، فإن المعتدلين منهم قد ساهموا في استمرارها.

بالنظر إلى المسيرة التي طوتها الإصلاحات خلال السنوات القليلة الماضية، وبالنظر إلى الظروف التي يعايشها المجتمع الإيراني، تتضح كثيرا من الحقائق المهمة فيما يتعلق بتيار الإصلاحات، ومن هو الشخص الأفضل من خاتمي، والذي يمكنه إزالة الغموض المتعلق بالإصلاحات.

ولنفس السبب عقدت ثلاثة اجتماعات، وبنفس الصورة التي أوضحها السيد محمد خاتمي في الاجتماع الأول عندما قال "إن سبب عقد هذه الجلسات هو عرض رؤية واضحة عن الإصلاحات، وتوضيح أكثر لبعض جوانب مسيرة الإصلاحات حتى لا يقع بعض الأشخاص (الذين لديهم مفهوم آخر عن الإصلاحات من زاوية أخرى) في سوء فهم، وفي رأيي أن القيام بمثل هذا الأمر، جيد للغاية، وعبر ذلك سيتضح الكثير من الغموض حول مسيرة الإصلاحات".

في هذه الأيام يسمع كثيرا من قبل البعض أن سبب إخفاق التيار الاصلاحى يرجع لتشدد بعض الإصلاحيين، وفي رأيي أنه لا يمكن أن تصبح قضية سياسية او اجتماعية هي الأزمة، ولا يمكن أن نقول أن فشل الإصلاحيين يرجع لسبب وجود متشددين داخل التيار.

وأعتقد أن مسيرة الإصلاحات بعد انتصار الثورة الاسلامية كانت من الأحداث السياسية في الدولة، وقام الإصلاحيون بخدمات كثيرة للشعب، وإن كانوا غير موفقين في أمور أخرى.

٣- مسؤولية الإصلاحين الثقيلة

سيد حسين موسى تبريزي ■ اعتماد (الثقة) ٨ / ٢ / ٢٠٠٩

والتي ساهمت أيضا في جذب الرأي العام الإيراني والحصول على ثقته وتأييده.

من هذا المنطلق يجب القول إن الأحزاب السياسية في إيران يجب أن تلعب دورا أكثر فعالية على الصعيد السياسي بالدولة، وأن تتماشى مع متغيرات العصر، خاصة تلك الأحزاب الإصلاحية التي باتت حاليا تحظى بدعم قطاع عريض من الشعب الإيراني، مما يزيد من عبء المسؤولية الملقاة على عاتق تلك الأحزاب. ومن هذا المنطلق فإن هذه الفعالية يجب أن تركز بالأساس على تحقيق الانسجام والتوافق الداخلي، خاصة ونحن على أعتاب الانتخابات الرئاسية العاشرة.

لحسن الحظ يحظى الإصلاحيون بالعديد من الشخصيات المعروفة ذات الثقل والرصيد الشعبي، ومن الممكن أن يتقدموا بمرشحين أكفاء، لكن هذا لا يجب أن يؤثر على شعورهم بالمسؤولية.

بالرغم من ذلك، يجب الإشارة إلى أن الأحزاب الإصلاحية تتعرض لقيود لا تتعرض لها الأحزاب الأصولية، وعليها ألا تنشغل بمسألة رفض الصلاحية وحدها، وأن توحد جهودها في اتجاه مشكلات أخرى، بل وتسمو عن الخلافات الحزبية وتعمق بفعالية في حل مشكلات الدولة الحقيقية، لتثبت للشعب الإيراني بمختلف طبقاته أن الحكومة الإصلاحية كانت وستظل المدافع عن حقوقه وآماله.

يجب أن يثبت الإصلاحيون في المرحلة القادمة أنه حتى وإن لم تشمل شعارات خاتمي في السابق مسألة الرفاهية الاقتصادية، إلا أن حكومته كانت أكثر استجابة لحقوق الإيرانيين عن غيرها من الحكومات الأصولية.

بوصف الحزب المؤسسة التي يمارس من خلالها الأشخاص النشاطات السياسية بشكل احترافي، فإن للحزب سمات عدة تميز أدائه، والانتخابات من أبرز الآليات التي تميز أداء الأحزاب، لما لها من دور في تنمية المنافسات الحزبية وصولا إلى السلطة.

بالرغم من ذلك، وتزامنا مع ما تشهده دولتنا مؤخرا من فعاليات حزبية استعدادا للانتخابات الرئاسية، إلا أن الأحزاب الإيرانية لازالت ضعيفة لدرجة لا تؤهلها للعب الدور المحوري، والمكون الرئيسي لمصير الدولة.

وكما تعلمون جيدا فإن الأحزاب تتقدم بخيرة مرشحيها سواء في انتخابات مجلس الشورى الإسلامى أو انتخابات مجلس الخبراء أو الانتخابات المحلية، أو الانتخابات الرئاسية بالأخص من منطلق حرصها على تحقيق مكاسب سياسية، لذلك لا يحق لأى رئيس إيراني أن يدعى اعتماده على أصوات الشعب فقط دون دور الحزب المنتمى إليه، خاصة أن رؤساء إيران جميعهم بدءا من بنى صدر، والشهيد رجائي، وآية الله خامنئي، وهاشمي رفسنجاني، والسيد محمد خاتمي، ومحمود أحمدى نجاد، قد حصلوا على دعم وتأييد الأحزاب والتيارات السياسية الإيرانية.

لقد مارست الأحزاب الإيرانية دورا بارزا في الانتخابات سواء المرتبط منها برجال الدين مثل جمعية روحانيت، ومجمع روحانيون، وجمعية المدرسين، أو الأحزاب الأخرى مثل تنظيم مجاهدى الثورة الإسلامية، ومجمع أتباع خط الإمام، وكوادر التعمير والمؤتلفة و....، لكن هذا الدور الذى قامت به الأحزاب لا ينفى بالطبع السمات المميزة للمرشحين،

٤- مصرون على عزل شريعتمداري

امروز (اليوم) ٢٢/٢/٢٠٠٩

الذي طال "بينظير بوتو"، وشبهته بتلك السيدة، فلماذا لم تتحدث تلك التصريحات عن "برويز مشرف" إيران؟ ولماذا لم تتحدث عن الفارق بين العسكريين الإيرانيين ونظرائهم الباكستانيين؟

آرمين أكد أن تلك التصريحات التي أدلى بها شريعتمداري تجعله مسئولا عن حياة السيد خاتمي، مضيفا أن أقل ضرر سيتعرض له خاتمي سيشير بأصابع الاتهام إلى السيد شريعتمداري الذي فرض أضرارا بالغة على الدولة والنظام الإيراني.

وردا على سؤال بشأن الهدف من تلك التصريحات وهذا النهج قال آرمين: اعتقد أن تلك التصريحات تأتي في إطار الحرب النفسية من جانب أصحاب السلطة ضد الإصلاحيين، وهي حرب تسعى لإشاعة أجواء من التوتر في الساحة المجتمعية لما قد تسببه من اضطراب في صفوف الإصلاحيين، كما أن تلك التصريحات تساهم في خلق مخاوف شعبية في حالة وصول خاتمي إلى السلطة، وعلى الإصلاحيين أن يتعاملوا مع تلك الهجمات الدعائية بحكمة وعقلانية من أجل إحباطها والحيلولة دون تأثير تلك التصريحات على الشعب الإيراني.

آرمين عضو مجلس الشورى السياسى لمنظمة مجاهدى الثورة الإسلامية، أكد أيضا أنه لم يكن يتخيل ما أقدمت عليه مؤسسة كيان من هذا الإجراء التخريبي في الساحة السياسية متسائلا "كيف تقوم مؤسسة بنقل كيهان وشخصية بنقل شريعتمداري التي من المفترض أنها تمثل الزعامة في تلك المؤسسة بهذه الخطوة، في حين كان من الواجب أن تحافظ على استقلاليتها وحيادها بعيدا عن أى منافسات انتخابية أو سياسية؟"

ثم أثنى آرمين على حياد مرشد الثورة سماحة آية الله خامنئي مؤكدا أن هذا الحياد يجب أن يشمل أيضا جميع المؤسسات التي تشرف عليها الزعامة.

صرح محسن آرمين المتحدث باسم منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية قائلا: بعد الموضوع الذي نشرته كيهان ضد السيد خاتمي، يجب أن يتعهد السيد حسين شريعتمداري شخصيا بمسئولية الحفاظ على حياة السيد خاتمي، لأن خاتمي إذا عطس فيما بعد فإن أصابع الاتهام ستطال شريعتمداري وأنصاره.

وخلال الحوار الذي أجراه آرمين مع وكالة أنباء مجاهدى الثورة الإسلامية الإيرانية، تمت الإشارة إلى ما شهدناه من حملة دعائية متشددة شنتها كيهان ضد السيد خاتمي، حيث قال آرمين: "إن تلك التصريحات كانت بمثابة دليل على التشدد والتعصب الأعمى الخارج عن السيطرة ضد مسألة ترشيح السيد خاتمي في الانتخابات الرئاسية القادمة، وهي تصريحات لا تتناقض فقط مع مصالح النظام وإنما هي تصريحات غير مسؤولة، وتفتقر إلى الحكمة والموضوعية، خاصة أنها عقدت مقارنة غير متكافئة بين خاتمي والسيدة "بينظير بوتو"، وشبهت بين الوضع في باكستان وإيران.

آرمين الذي انتقد بشدة إجراء مقارنة بين الدورات الانتخابية على مدى الثلاثين عاما الماضية في إيران، وانتخابات دول أخرى مثل باكستان والهند بما رافقها من أحداث وعمليات اغتيال وإرهاب و....، أضاف قائلا: "لقد كانت هذه هي المرة الأولى التي يتعرض فيها مرشح في انتخابات إيرانية لتهديد بالقتل، وهو تهديد وإن كان مجرد هجوم دعائى إلا أنه يكلف الدولة والنظام نفقات باهظة، ويعرض صورة النظام والمجتمع لموجة من عدم الاستقرار."

من ناحية أخرى، تناول آرمين العديد من النقاط غير الموضوعية في تلك المقارنة مؤكدا أن السيدة "بينظير بوتو"، دخلت إلى الساحة الباكستانية الملتهبة، وهي تدرك جيدا العلاقة القوية بين النظام العسكرى الباكستانى وحركة طالبان، ولكنها لم تحس تعرضها للاغتيال، الذى كان بتخطيط من مشرف والقادة العسكريين، مضيفا: "إذا كانت تلك التصريحات قد حذرت خاتمي من تعرضه للاغتيال

٥- الصدفه ليست سبيلا للتنمية نقد مير حسين موسى للاقتصاد الإيراني

يوسف ناصري ■ اعتماد ملي (الثقة الوطنية) ٢٣ / ٢ / ٢٠٠٩

١٤٢ عالميا، ولم يتم تحقيق النمو الاقتصادي المتوقع ٨٪، بل إن احتياطي العملة بالدولة لم يتخط الـ ٢٠ مليار دولار، لذلك يرى بعض الخبراء الاقتصاديين أن الإجراءات التي أقدمت عليها الحكومة التاسعة هي إجراءات كانت ضد التنمية بصفة عامة.

على صعيد آخر، انتقد المهندس "مير حسين موسى" رئيس وزراء إيران الأسبق توجهات مسئولى الحكومة التاسعة مؤكدا خلال مؤتمر صحفى أن مثل هذا النهج مثير للدهشة ولا يبعث على الأمل.

"موسوي" الذي تناول باستفاضة مجالات الاقتصاد والسياسة الخارجية تطرق، من ناحية أخرى، إلى مسألة الأحادية القطبية في العالم مضيفا: "لقد انتشر مصطلح الأحادية القطبية بعد انهيار الإمبراطورية السوفيتية، كما أن هدم سور برلين كان خطوة باعثة على التفاؤل لدى بعض منظري السياسة الأمريكية، ومن هذا المنطلق تزايدت التدخلات السياسية والاستراتيجية الأمريكية في شئون جميع المناطق الجيوبوليتيكية بالعالم. ومع الإعلان عن النظام العالمي الجديد أجمع الاستراتيجيون الأمريكيون على ضرورة إيجاد قوات في الشرق الأوسط وتغيير نمطه وصورته العامة، هذا الإجراء تأثر بالأساس بفكرة أن القدرات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية والسياسية الأمريكية ليس لها مثيل، ومن ثم سعى الأمريكيون لنشر حدودهم الأمنية ومدها من الناحية الجغرافية لتشمل منطقة الشرق الأوسط.

وبعد احتلال أفغانستان والعراق حاولت الولايات المتحدة من خلال هذا المشروع المعروف باسم مشروع الشرق الأوسط الكبير، التأثير على خريطة الشرق الأوسط بما فيها إيران وتحويلها إلى دويلات صغيرة، لكن ما شهدته منطقة الشرق الأوسط مؤخرا، والتشويه الذي أصاب الصورة الأمريكية بعد الفضائح التي ارتكبتها الأمريكيون في أفغانستان والعراق، وبعد حرب الـ ٣٣ يوما في جنوب لبنان، يثبت أن هذا النظام العالمي الجديد الأحادي القطبية على المحك، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية التي تسبب فيها بوش الابن، مع الأخذ في الاعتبار أيضا ظهور وتنامي قدرات اقتصادية آسيوية عدة على رأسها الصين والهند.

لدى دولتنا استراتيجية طويلة المدى للتنمية تعرف باسم استراتيجية التطلع العشرينية من ٢٠٠٥، حتى ٢٠٢٥، وطبقا لأهداف تلك الاستراتيجية التي وقع عليها سباحة مرشد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، تقرر أن تصبح إيران بحلول العام ٢٠٢٥، القوة الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية الأفضل بمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وشمال أفريقيا.

وفي إطار تلك الاستراتيجية أيضا تقرر تنفيذ أربع خطط خمسية للتنمية، وأول خطة خمسية هي بالأساس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من عام ٢٠٠٥، حتى ٢٠٠٩، وقد تمت الموافقة عليها ودخلت حيز التنفيذ، وضمن أهداف هذه الخطة تنفيذ نحو ربع أهداف استراتيجية التطلع العشرينية بالدولة، في حين كان من ضمن أهدافها الجزئية الوصول بنسبة التضخم إلى ما دون ١٠٪، والنهوض بالنمو الاقتصادي إلى ٨٪، وخفض اعتماد الميزانية الحالية للحكومة على النفط إلى نسبة صفر٪، كما تم التأكيد في تلك الخطة على ضرورة النمو الأفقى وإيجاد البنى التحتية الأساسية.

من ناحية أخرى، وتزامنا مع تنفيذ تلك الخطة الخمسية، تم إبلاغ السياسات العامة وفقا للمادة ٤٤ من الدستور من جانب سباحة مرشد الجمهورية الإسلامية الإيرانية حتى تكلف الحكومة بالعمل طبقا للخطة الخمسية وسياسات الدولة فيما يتعلق بالقطاع الخاص والمشروعات الكبرى، لكن تنفيذ الخطة الخمسية للتنمية لم يتم على النحو الأكمل من جانب الحكومة التاسعة.

ويمكن القول إن الحكومة التاسعة لا تؤمن أساسا بقانون الخطة الخمسية، حتى إن مسئولى تلك الحكومة وعلى رأسهم داوودى المستشار الأول لرئيس الجمهورية يقولون إن هذه الخطة قد تم إعدادها من جانب غير المحرومين، فمنذ تولى الحكومة التاسعة ومنذ عام ٢٠٠٥، وحتى ٢٠٠٨، تم بيع نفط بقيمة ١٩٨ مليار دولار. وخلال العام الحالى تجاوزت هذه القيمة ٥٠ مليار دولار، فيما يمكن اعتباره نسبة ضخمة من الدخل النفطى كافية لتحقيق التنمية في إيران، لكن عمليا أهداف الخطة الخمسية لم تتحقق، فقد وصلت نسبة التضخم إلى معدل ٢٦٪، كما وصل مؤشر الفائدة بإيران إلى المرتبة

وفيا يتعلق بإيران، فإن الحفاظ على استقلاليتها أمر مهم وضروري، لكن التدبير والعقلانية في السياسات الداخلية والخارجية لهما الأهمية ذاتها، ومن هنا يجب الأخذ في الاعتبار أنه تزامنا مع ظهور أوروبا القوية وآسيا النامية ومقاومة الهويات في العالم الثالث، ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها توجه يدعو إلى تبني أهداف من خلال القوة الناعمة، والحرب الناعمة بدلا من استراتيجية القوة العسكرية.

وربما يمكن القول إن ظهور ووصول "أوباما" إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة نابع بالأساس من هذا التوجه حتى إن الولايات المتحدة بدأت في التخلي عن أحاديثها بسبب الأخطاء التي ارتكبتها بوش الابن، لذلك فإننا نحن الإيرانيين لا يجب علينا التصدي لظواهر هذا الإجماع الغربي الجديد الذي بدأت تتجلى ملامحه مؤخرا، وبدلا من ذلك علينا أن نوجد حالة من التعامل والتعاطي مع المستجدات، مع الحفاظ على استقلالية وقيم النظام والمصالح الوطنية، بالتزامن مع تحقيق التقدم في شتى المجالات".

العولمة وتبعاتها باتت أكثر الأبحاث جدلا في السنوات الأخيرة. وقد تناول مير حسين موسوي برؤيته الخاصة تلك الظاهرة، وتحدث عن النهج الأمثل للتعامل معها والاستفادة منها مضيفا: "يوجد على مستوى العالم العديد من الأيديولوجيات والسياسات المتفاوتة بشأن مفهوم ومستقبل العولمة، لكن إذا أمعنتم النظر تجاه الأزمة الاقتصادية الأمريكية مؤخرا ستدركون كيف أثرت تلك الأزمة سريعا على اقتصاد العالم أجمع بما فيه الاقتصاد الإيراني، ونحن لم ننس مطلقا المظاهرات الاعتراضية التي فاق عدد المتظاهرين

بها مئات الآلاف خلال مؤتمر سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية، وهو مؤتمر وزراء منظمة التجارة العالمية.

وأنا اعتقد أن ظاهرة العولمة لا يمكن تجنبها، ولكن من خلال الاستعداد والحيلة يمكن الوقوف في وجه مشروع العولمة الليبرالية من جانب الدول النامية، ويمكننا الوقوف ضد ما يسمى بالأمركة كبديل عن العولمة، ولقد حظيت إيران بفرصة تاريخية في أعقاب الثورة الإسلامية للعب دور هام ومحوري في المنطقة والعالم، وكل السياسات التي اتخذتها للحيلولة دون التأثير على تقدم الدولة ومصالحها كانت سياسات صحيحة وناجحة. ومن منطلق وجودنا بقارة آسيا وانتهانا للعالم الإسلامي، نحن دولة لديها حضارة ومدنية تؤهلها لاختيار الجهة الأفضل للتحرك".

وبشأن سؤال حول الإشكالية المتمثلة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية دون اتخاذ التدابير الاقتصادية اللازمة، قال موسوي: "إذا تم التغاضي عن مسيرة العولمة وتجنبها بشكل متزايد فإن دولتنا ستخسر العديد من الفرص، وستعاني من أخطار لا حدها، ونحن على مدى العقد الماضي أضعنا العديد من الفرص المتاحة للانضمام إلى تلك المنظمة بسبب خلافاتنا المتعصبة المعتادة ضد الولايات المتحدة. وإذا تمعنا نهج الولايات المتحدة ذاتها بوصفها فاعل رئيسي بتلك المنظمة، سنجد أنها تتخذ مؤخرا إجراءات احترازية حتى ضد حلفائها من أجل حماية اقتصادها، ومن هنا أتساءل ما هو المانع حيال فتح أسواقنا أمام البضائع من شتى أنحاء العالم، المسألة تندرج في الحذر الزائد عن الحد بشأن أي مظهر من مظاهر العولمة".

٦- يجب على الإصلاحيين إقناع الرأي العام

مريم بهروزي ■ اعتماد (الثقة) ١٨/٢/٢٠٠٩

المتشددين، كما أن الإصلاحات لم تكن تسير في إطار محدد له ضوابطه، وتباعاً دفعهم التشدد إلى السير أحيانا عكس قيم وأهداف الثورة.

ومن ناحية أخرى، نجد أن الإصلاحات وشخصية محمد خاتمي كان يجب أن يكون لديها تعريفاً محدداً وواضحاً، الأمر الذي افتقرت إليه الإصلاحات والقائمين عليها من الأفراد الفاعلين في هذا المجال. ويعتقد أن وضع الإطار للإصلاحات من تقسيم الأداء والمواقف يحتاج أولاً إلى الابتعاد عن الانقسامات الداخلية ونبد الخلافات البينية.

إن المعارضة الظاهرة على التيار الإصلاحي والخلافات العميقة داخل هذه الجبهة تشير إلى أن السيد خاتمي ليس زعيم أو مؤسس التيار الإسلامي، فالتيارات لا ترتبط بشخص أو فرد بعينه، وفي اعتقادي فإن جمعية "زينب" ترتبط أكثر بالأفراد بينما يجب أن تولى الاهتمام بالبرامج والتيارات. وكذا فالمتشددون من الإصلاحيين منذ ظهورهم مع سيادة الإصلاحات، وهم يكيلون الضربات للإصلاح منذ اللحظة الأولى على الخروج من السيادة وتجاوز خاتمي. والإشكالية بالنسبة للسيد خاتمي في تصوري أنه لم يتهرباً من مثل هؤلاء

إنني هنا لا أوجه النقد لخاتمي أو حتى أصدر عليه أي أحكام، ورغم هذا فإن الأعمال التي أنجزت خلال فترة حكمه كانت في مجملها ضد الثورة وأهدافها، كما تتعارض أيضاً مع مبادئ الجمهورية (الإسلامية)، ألم يقيم مجلس الإصلاحات بأسوأ الأعمال غير المسئولة من نوعها، من نظير الاعتصام داخل المجلس، وتجاوز الجمهورية الإسلامية ودستورها إبان عهد الإصلاحيين، وألم يقبلها السيد خاتمي؟

وما لا شك فيه أن خاتمي طالما لم ينفصل عن أولئك المتشددين داخل التيار الإصلاحى، ولم يعلن أنه برئ من صداماتهم أمام المجتمع فإنه لن يتمكن من كسب الراى العام، نظراً لكون قبول مسئولية رئاسة الجمهورية تحتاج

إلى أصوات الغالبية العظمى من المجتمع، ومن ثم فهو يحتاج إلى إقناع الراى العام بقبوله تلك الأعمال المتشددة من عدمها!

وأخيراً أكد أن هذه الآراء ليست لنقد شخصيته أو أداء خاتمي، ولكن فيما يتعلق بأداء الإصلاحيين فعلينا القول إن مسألة تجاوز دستور الجمهورية والتعارض مع الثورة أمر مرفوض، وعلى السيد خاتمي إذا لم يكن يقبل بمثل هذه المواقف من قبل أنصاره، فعليه أن يعلن هذا صراحة، حتى تعرف مواقفه. وإنني إذ أقول هذا ليس في صالح شخصية خاتمي أو التيار الإصلاحى، ولكن لربما يمكنه إقناع الراى العام الإيراني.

٧- مقارنة جمال الدين الأفغانى بخاتمي

ضياء مصباح ■ اعتماد (الثقة) ٢٠/٢/٢٠٠٩

ساهم الوجود الفعال والنشط من جانب السيد جمال الدين أسد آبادى (الأفغانى) في الساحة السياسية الإيرانية وكفاحه ضد الاستبداد والاستعمار الأوروبى في إحداث تطورات جذرية نتيجة رقى أفكاره وحكمتها.

لقد كان الأفغانى أحد أبرز الشخصيات السياسية والفكرية بالعالم الإسلامى، التى رأت أن الثورة الفكرية ضرورة حتمية لبقاء المسلمين في العالم، حيث طالب بإصلاحات حقيقية في شتى شئون المسلمين.

السيد جمال الدين كان يؤمن بأن مشاركة الشعب في الحياة السياسية، ومشاركته في تحديد مصيره، ضرورة من أجل القضاء على التخلف، وكان يطالب بتجديد الخطاب الدينى بما يتوافق مع مقتضيات العصر، ومن هذا المنطلق وبواسطة سيف اللغة وصلابة القلم تمكن جمال الدين من إيصال فكرة الحكم النيابى إلى أذهان رجال الدين، معتمداً على تعاليم الدين، وفي هذا الشأن يجب القول إنه في تلك الفترة لم يكن لدى الإيرانيين فكر سياسى شيعى، وقد تأصل التسليم بالأمر الواقع حيث الاستبداد والظلم، لكن جمال الدين اعتبر تلك الساحة بمثابة الشجرة الحبيثة التى يجب استئصالها.

في الفترة التى عاشها جمال الدين كان المسلمون يعانون من الفقر والجهل والظلم والاستبداد في ظل هيمنة استعمارية، وقد واجه العالم الإسلامى دربين متفاوتين أحدهما كان يتلخص في الفكر الجديد والصناعة والتكنولوجيا، والآخر يتمثل في السياسة الاستعمارية، التى حافظت على الانحطاط

والتخلف والجهل.

مواجهة هذه القضايا من جانب السياسيين والمفكرين والعلماء ورجال الدين، أسفرت عن اتخاذ مواقف كانت دفاعية بالأساس، ويمكن تقسيم تلك المواقف إلى ثلاث مجموعات نهضوية: "سياسية وعسكرية واجتماعية"، و"فكرية وثقافية وعقائدية"، و"مجتمعية شاملة". وإذا تأملنا التيارات والمواقف العملية كردود أفعال من المسلمين خلال القرنين الأخيرين لقسمناها إلى تيارين رئيسيين:

١- تيار يتبع الحضارة الغربية، ذو التوجه الغربى (التجديد).

٢- تيار الإحياء وإعادة بناء الفكر الدينى، من الأصولية إلى الراديكالية الإسلامية (الإصلاح الدينى).

ويمكن القول إن السيد جمال الدين كان من رواد التوجه الثانى، حيث ناضل ضد الاستبداد والاستعمار والغرب، مثلما فعل كل من "إقبال" والشيخ "محمد عبده"، وهذا النهج يتشابه إلى حد كبير مع نهج السيد محمد خاتمي على النحو التالى:

خلال الندوة الدولية للاحتفال بذكرى الحكم النيابى في طهران، قال خاتمي "لقد شهدت إيران عبر مختلف العصور العديد من الانتصارات والإخفاقات، لكنها لم ولن تتخلى مطلقاً عن مطلبها التاريخى المتمثل في الاستقلال والحرية والتقدم."

وطبقاً للرؤية جمال الدين الأفغانى، يجب أولاً وقبل الوصول إلى مرحلة النضج الفكرى، تحقيق معرفة صحيحة وعلى

أسس سليمة، ومن هذا المنطلق على المسلمين أن يتعرفوا جيداً على الفكر الغربي، وأن ينظروا إلى العالم بعين الغرب، في إطار الهوية الإسلامية الأصيلة. خاتمي أيضاً يقول إنه يجب اكتساب التقنيات الحديثة، والعمل على جعلها وطنية في إطار يسمح بالنهل من الصناعات الغربية بما يتوافق مع مصالح الدولة. الخاصية الأخرى التي يمكن اعتبارها تمثل أحد أوج الشبه بين السيد محمد خاتمي وجمال الدين، هي قدرتها على إيصال

أفكارهما إلى المستمعين، وبينما يرى خاتمي أنه من الضروري الاعتماد على الأحزاب بوصفها السبيل لتحقيق تقدم في جميع مناحي الحياة، وأن ثقافة أمتنا هي، بالأساس ثقافة دينية، وأنه دون القراءة الصحيحة لهذا الدين في إطار من الحرية والاستقلالية لا يمكننا الوصول إلى الديمقراطية الحقيقية، يعتقد جمال الدين الأفغاني أن السبيل الأمثل لمواجهة الهجوم الغربي والتكنولوجيا الغربية، يتلخص في الاعتماد على الهوية والأصالة بعيداً عن التعصب والخرافات.

٨- نظرة علي ترشح مير حسين موسوي للانتخابات الرئاسية الوسط بين القوى المتناحرة

هادي خسرو شاهی ■ اعتماد ملي (الثقة الوطنية) ١٦/٣/٢٠٠٩

يسعى آخر رئيس وزراء لإيران إلى تولي مقعد رئاسة الجمهورية، ولديه أسباب واضحة ومقنعة للعودة إلى السلطة. فعلى حد قوله يشعر أن الإحساس بالمسئولية هو ما يدفعه إلى الاشتراك في الانتخابات الرئاسية العاشرة.

هو علي النقيض من ثوريي اليوم الذين كانوا محافظين في الماضي وكانت لديهم تحفظات على معتقدات الثورة الإسلامية، ظل متمسكاً بمبادئ وقيم الثورة، ومن ثم يمكن اعتبار ثورته ثورية أصيلة، أما ادعاء الآخرين بالأصولية فما هو إلا تحرك سياسي يهدف الوصول إلى السلطة.

لكن أولئك الذين كانوا محافظين وحلفاء استراتيجيين لبرالين للحكومة المؤقتة (جماعة مهدي بازرجان) هم اليوم يركبون جواد الثورة، ويدوسون على الراديكالية بأقدامهم، فأين هذه الثورية من ثورية خط الإمام ورفاقه؟

أولئك صادروا على الثورة والثورية لصالح أغراضهم، وأحلوا المصالح محل المبادئ. وإذا كان ثوريو عقد الثمانينيات، وعلى رأسهم مير حسين موسوي كمسئول عن تنفيذ مبادئ الثورة، قد أرادوا الثورة للثورة، فقد ظهرت اليوم مجموعة تريد الثورة من أجل مصالحها.

وإذا كانت الثورة في عقدها الأول قد لجأت إلى تولية المهندسين إدارة الدولة حتى لا تغرق في الأمواج في بحر النظام الرأسمالي العالمي، فثوريو اليوم ليس لديهم القدرة على الإدارة على المستوى الداخلي، ولا يتمتعون بالقدرة على إدارة الأزمات على الصعيد الخارجي كذلك، ونتيجة لكل هذا القصور الإداري ذبحت مبادئ الثورة وأصبحت أثراً بعد عين.

إذا كانت الثورة الإيرانية تسعى إلى الاعتماد على الذات،

حيث نفذت استراتيجية تعميق الإنتاج المحلي، واستبدال الواردات بمنتجات محلية، فإننا اليوم قد فتحنا بدولارات النفط الأبواب على مصراعيها حتى أصبحت إيران مرتعاً للسلع الاستهلاكية المستوردة.

إذا كان الثوريون في عام ١٩٧٩ قد أطاحوا بثقافة النظام البهلوي بسبب ترويجه للسلع الاستهلاكية، فالثوريون الإيرانيون اليوم يروجون للثورة الاستهلاكية بشكل عملي حتى يتعلق الشعب الإيراني بالسلع الاستهلاكية مقابل التضحية بمبادئ وقيم الثورة.

وإذا كانت السياسة الخارجية الإيرانية في أول عهد الثورة هي العمل بالشعار الأساسي للثورة (لا شرقية ولا غربية) فإيران اليوم في مواجهتها مع الغرب تظهر ميلاً إلى الشرق، وتحول التوجه إلى الشرق إلى سياسة تنفيذية يتبعها الجهاز الدبلوماسي الإيراني، وفي مثل هذه الأجواء بدأ بعض السياسيين الجدد في التحدث عن اتحاد استراتيجي مع روسيا، بينما يتمسك البعض بعضوية إيران في منظمة تعاون شنغهاي.

وإذا كان تم التمكن من إدارة البلاد بنجاح في عهد آخر رئيس وزراء إيراني في ظل ظروف الحرب، وانخفاض أسعار النفط، بل والوصول بمعدلات التضخم إلى أدنى مستويات لها، فالفضل الذي ينسب إلى ثوريي اليوم هو دفعهم بعائدات النفط التي لم يسبق لها مثيل إلى المجتمع الإيراني حتى يقضي ارتفاع معدلات التضخم على أبسط معايير الأمان للأفراد المعدمين الحفاة.

وإذا كان أولئك الحفاة في وقت ما هم أصحاب الثورة الحقيقيين، فهم الآن ليس لديهم الدافع لأن يكونوا القاعدة

المجتمعية للثورة، ولا أن يحملوا رسالتها التاريخية على أكتافهم، وذلك نتيجة لسياسات السياسيين الذين دخلوا الساحة السياسية الإيرانية مؤخراً.

لقد تحول الحفاة إلى أشد القطاعات المجتمعية غضباً من إيران اليوم، إذ إن كلمات الإمام الخميني أصبحت مجرد ذكرى في الأذهان، دون أن يكون لها أدنى أثر على الصعيد العملي.

ألم يكن من أهداف الثورة ألا يبقى أحد من الحفاة حافى القدمين، وأن يصبحوا جزءاً من الطبقة الوسطى حتى يكتسب النظام السياسي سمة الثبات، وكذلك تدعيم الجمهورية الإسلامية على الأصعدة الخارجية، ولكن سياسات الثوريين الجدد لم تحول هدف الإمام إلى واقع ملموس، ليس هذا فحسب، وإنما قلبت المعادلة، حيث أصبحت الطبقة الوسطى الإيرانية أقل في المجتمع الإيراني مما كانت عليه في الماضي.

ما حدث في إيران اليوم هو أن الحفاة لم ينالوا العزة التي أرادوها، ولم يحتفظ أولئك الذين كانوا ينتمون إلى الطبقة الوسطى بمكانتهم، فكلتا المجموعتين أهدرت كرامتهما، وصارت أضعف مما كانت عليه حتى لم يبق لديهما مساحة للمناورة.

إذا لم تكن أجواء المجتمع الإيراني على هذا النحو لما شعر المهندس مير حسين موسوي بالمسؤولية تجاه دخوله مرة ثانية إلى بنية السلطة، هو يعلم أنه اتخذ قرار الوجود والتدخل في ظل ظروف صعبة، هذه الظروف من الممكن أن تشوه صورة فترة حكمه في أذهان الإيرانيين، لكن ربما يمكن النظر إلى نصف الكوب المملوء. إذا نظر إلى المحيط السياسي بهذه النظرة فهذه المرحلة ستكون أفضل وقت لوجود مير موسوي على الساحة السياسية.

مير حسين موسوي معروف بثوريته، وأن فكره الاقتصادي لا يزال يتمحور حول فكرة العدالة، كما أنه من يساريي الثمانينيات، وسياسته الخارجية تنتمي لسياسات المواجهة مع العالم الخارجي.

إذا كان البعض يعتقد أنه بسبب هذه الأفكار التي لدى مير موسوي ينبغي ألا يشترك في الانتخابات الرئاسية القادمة لعدم توافق أفكاره مع المجتمع الإيراني والعالم الخارجي، فهم بذلك يكونون قد وقعوا في خطأ محاسبي كبير، إن أولئك الذين أنهكوا الثورة ومؤسساتها تحت ذريعة الثورية لن يكونوا سعداء بوجود مير حسين موسوي في الانتخابات الرئاسية، لأنهم يرون مهندس مرحلة الثورة والحرب منافساً قوياً لهم، منافساً تبدو هزيمته غير ممكنة.

مير حسين موسوي على خلاف بقية الإصلاحيين يفهم لغة الجماهير، وهو بالنسبة لهم يمثل فكر عصر ذهبي.

لدى الجماهير الإيرانية متحمسة لمير حسين موسوي لأنهم رأوا بأعينهم النجاح الاقتصادي والعدالة الاجتماعية في فترة توليه رئاسة الوزراء، وإن العودة إلى هذه المرحلة أو على الأقل إحياء عقد العدالة سيكون أفضل للجموع الشعبية التي تعاني من الحياة في ظل ارتفاع معدلات التضخم.

إن وجود مير حسين موسوي في الانتخابات يمكن في الوقت نفسه أن يعيد الأجواء السياسية الإيرانية إلى حالتها الطبيعية الأولى، لأنه من خلال هذا الوجود سيفقد أعداء الثورة حيثيتهم وسيكشف حقيقة معدنهم، وسيضطرون إلى العودة إلى مبادئهم المحافظة من أجل التنافس مع الثورة الحقيقية للثورة الإسلامية لأنه يمكن أن يفوزوا فقط من خلال هذا التمايز والاختلاف.

إن وجود مير حسين موسوي سيقبّل معادلة النظام السياسي الإيراني، وكل تلك الأشياء التي كانت في فكر الثوريين الجدد، ومن خلال اشتراكه في الانتخابات يحتمل أن نرى لأول مرة في تاريخ الجمهورية الإسلامية ظاهرة رئيس الجمهورية لفترة واحدة.

أظهر مير حسين موسوي منذ البداية أنه كثوري لا يتمسك بالتقاليد، على الرغم من تعظيمه لمبادئ وقيم الثورة.

من الممكن أن تحول صلة مير حسين موسوي بكثير من شخصيات الثورة ومعرفته ببنية السلطة في إيران عداء بعض أركان الثورة مع ثوريين الأيسر وإصلاحيين اليوم إلى تحالف، وإذا لم يحدث هذا، فلعل الوجه السياسي لإيران يتغير حينذاك، لدرجة أنه سيقال إن نظاماً جديداً قد ولد في إيران.

هذا التحول ليس بعيداً عن الواقع بدرجة كبيرة، لأن إيران جربت تناحر وتصالح أقطاب السلطة عدة مرات، وألم يخلق تصالح وتقارب أمير كبير مع ناصر الدين شاه معجزة في إيران، وألم يرس قائم مقام الفراهاني بصلاته بناءً جديداً في السياسة الإيرانية، وألم يكن وجود عباس ميزرا على رأس هرم السلطة بداية اتصال إيران بحدائق الغرب.

إذا كان ذلك قد حدث فإن وجود مير حسين موسوي يمكن أن يكون فتحاً خلافاً كذلك.

هو يستطيع بشكل قاطع أن يؤدي دور الوسط بين القوى السياسية الإيرانية المتنافرة أولئك الذين يبدو أنهم غير متوافقين.

إن مير حسين موسوي بأدائه سيظهر أن السياسة هي فن تحويل غير الممكن إلى ممكن، لكن موسوي لكي ينفذ ما يجب تنفيذه يحتاج إلى حلفاء سياسيين لأن مرحلة القائد المنفرد قد انتهت، أولئك الذين كانوا يرفعون الأحمال على أكتافهم منفردين. مير حسين موسوي هو ممثل اليساريين الإسلاميين، ومن ثم فهو يميل إلى الإصلاحيين والثوريين المعتدلين الحاليين أكثر من ميله إلى اليمين والثوريين الجدد.

على الرغم من وجود اختلاف بينه وبين الإصلاحيين بسبب تمسكه بمبادئ الثورة، لكن معيار التحالفات في إيران ليس الأفكار والأيدولوجيات وإنما العلاقات والصدقات.

ومن هذه الناحية تجمع صداقة قديمة بين مير حسين موسوى والإصلاحيين. إذن هناك إمكانية حدوث اتحاد بين الطرفين، ولكن المشكلة الأساسية التي ستواجه ذلك هي أن البعض ربما يقع في أخطاء استراتيجية بسبب اختلافات تكتيكية لدرجة أنهم عند تخييرهم بين خاتمي ومير حسين موسوى سيفضلون خاتمي على موسوى، في حين ترجع كفة موسوى على خاتمي لسببين على الأقل: الأول، أن خاتمي مرشح مرحلة التصادم ولا زال، والواقع أن التصادم في الوقت الحالي ليس في مصلحة الإصلاحيين لأن منافسهم يمتلك جميع أركان السلطة، والإصلاحيون خارجها تماماً.

إنهم يستطيعون بامتلاكهم لمراكز السلطة أن ينفذوا كل ما يريدونه، وأن يضعوا الإصلاحيين في أسوأ وضع يمكن تخيله، ولهذا السبب فإن ترشيح خاتمي سيكون بمثابة إشعال نيران الحرب بين القوى السياسية الإيرانية، وستقضي تلك النيران على الإصلاحيين تماماً.

السبب الآخر لتفضيل ترشيح مير حسين موسوى على ترشيح خاتمي، هو الوجه البيروقراطي لموسوى، فقد أدار إيران بشكل جيد طوال فترة الحرب، وبفضل إدارته وتعاون

المهندسين الإسلاميين معه تم تحجيم الأزمات الناتجة عن الحرب، وتجاوزت إيران الأزمات المتعاقبة بسلامة، لكن خاتمي يتخذ وجه السياسي المثقف، وتجربة فترة الإصلاحات أظهرت عدم كفاءة النموذج الإداري للمثقف السياسي، وخاتمي رمز لمثل هذا النموذج.

إن توجهات خاتمي الثقافية تجعله مرتبطاً بالمثالية بشكل تلقائي، وربما لهذا السبب قدم خاتمي للعالم أطروحة حوار الحضارات، في حين أنه في العام نفسه بدأ بدء حوار الحضارات الأمريكي صداماً حضارياً حتى يتضح للجميع أن الحقائق هي التي تصنع العالم وليست الأفكار، ولقد فشلت أفكار خاتمي وقتلت في مهدها.

لكن على الرغم من أن مير حسين موسوى مثالي ثوري إلى حد ما، لكن مثاليته ذات أبعاد تطبيقية أكثر من كونها فكرية، ومن ثم فهي أقرب إلى الواقع.

إذا كانت القوة تقوم بأكبر دور في النظام الدولي، فإن مير حسين موسوى يتعامله من منطلق القوة الثورية سيتوافق إلى حد كبير مع الواقع الموجود في النظام الدولي الذي تتحكم فيه معايير القوة.

هو من هذه الناحية، يشبه الواقعيين البراجماتيين مقارنة بخاتمي المتقارب مع التيار المثالي الليبرالي، ومن خلال هذه السمات لن يكون من السع أن يتوجه الإصلاحيون واليسار الإسلامي لانتخاب مير حسين موسوى بدلاً من خاتمي.

٩- الرؤية الفكرية لمير حسين موسوى

محمد رضا تاجيك ١٢ اعتماد (الثقة) ٢٨/٢/٢٠٠٩

والتقليدية، وبين نبد السلطة والفرار من التوتر، وبين التطور والثبات، وبين الإسلامية والإيرانية، وبين الإسلامية والجمهورية، وبين العموم والخصوص وبين القومية والوطنية وبين العولمة والإقليمية، وبين الفقر والثراء، وبين المعنوية والمادية، وبين العدل والرفاهية.

على أية حال، فالمهندس "مير حسين" هو المدبر في مرحلة عدم الاستقرار والأزمات المتراكمة والمتوالية على إيران فيما بعد الثورة الإيرانية (١٩٧٩). ومن ناحية أخرى، كان هو المخطط للنظام في مواجهة التداعيات النابعة من تلك الثورة، والممثل لهوية المقاومة ضد أحداثها المتسارعة. هذا بالإضافة إلى كافة المشكلات المتراكمة من المراحل السابقة عليها، من بداية الركود الاقتصادي الذي حدث منذ النصف الثاني من عام ١٩٧٧، والاضطرابات العامة المتوالية، بما في ذلك من

منذ ذلك الزمان الذي بدأ فيه الإنسان يتزين بجوهر المعرفة والإطلاع وقد عرف عنه جملة من الأفكار التي تميزه عن غيره، وبمعنى آخر، فإن لكل شخص نظام فكري ما، يبدو واضحاً للمتلقى عبر تفكيك بنى النص الذي يتضمنه.

كما أن تقييم النظام الفكري لهذا الشخص أو ذاك ممكن من خلال الوقوف على مواقفه من الظروف وجملة الأحداث المحيطة، خاصة لو كانت هذه الأحداث تتسم بالصعوبة، وفي تصور كاتب هذه السطور فإن المنظومة الفكرية لموسوى (رئيس وزراء إيران الأسبق)، تبلور في تلك الجغرافية المشتركة بين الإطلاع والمبدئية (المحافظة)، وبين الميول الأيديولوجية والتحررية، وبين الطموح والواقعية، وبين الشعبوية والنخبوية، وبين العقلانية والدينية، وبين التعددية والوحدوية، وبين الجماعية والفردانية، وبين الحداثة

انهيار الاحتياطي النقدي، والعقوبات الاقتصادية، وكذا تقليص تصدير البترول الخام الذي صاحبه زيادة الإعفاءات الضريبية على الرواتب وزيادة الأعباء الحكومية، ونقص رؤوس الأموال، وتقليص الإنتاج على مختلف الأصعدة، وهروب الاستثمارات سواء الداخلية أو الخارجية إلى الخارج، مما أدى إلى زيادة التضخم، وعوامل أخرى عدة كانت من جملة الانهيارات التي تراكبت وفرضت على تلك المرحلة.

ورغم ذلك كله إلا أننا سرعان ما شهدنا عملية النهوض، خاصة في الفترة الواقعة بين عامي ٨٢ وحتى ١٩٨٥، والمثلة في الرواج الاقتصادي لإيران. وفي هذا السياق، يؤكد خبراء الاقتصاد ومن بينهم الدكتور "حسين عظيمي" أن ما حدث من نهوض اقتصادي في تلك الفترة ربما لم نعهده حتى في مرحلة ما بعد الحرب (الحرب العراقية الإيرانية ٨٠-١٩٨٨)، ولعل المؤشرات والإحصاءات الواردة حول هذا الخصوص تشير إلى ذلك، حيث إن إجمالي الدخل القومي الإيراني قد ارتفع بنسبة تتجاوز ١٢٠٪، وهو الأمر الذي لم يحدث من قبل.

وما لا شك فيه أن رسم لوحة للنظام الفكري عند شخص ما قد لا يتأتى في ظل الظروف غير المستقرة وإنما ربما يمكن ذلك من خلال الوقوف على الظروف والأجواء السائدة في ظل هذا الشخص وبعده وقبله.

ومن جملة الظروف السلبية السائدة على الأوضاع الاقتصادية في إيران اليوم يمكننا ذكر ما يلي:

- عدم الاستقرار الاقتصادي.
 - قصر الرؤى الإدارية.
 - الخلل في الأمن الاقتصادي.
 - عدم فعالية الحكومة على الساحة الاقتصادية.
 - الأجواء غير المناسبة لسوق العمل والاستثمارات.
 - العجز المزمّن في الميزانية.
 - العجز المزمّن في الميزان التجاري (غير البتروli).
 - بطء النمو الاقتصادي.
 - التوزيع غير العادل للدخل.
 - البطالة والفقر المتزايد.
 - الفساد الاقتصادي.
 - ضعف البنية الاقتصادية الموجودة.
 - الأزمات في الأنظمة البنكية.
 - أزمات التأمين الاجتماعي.
 - التضخم.
 - هروب رؤوس الأموال للخارج.
 - ارتفاع سقف التوقعات غير الواقعية عند الشعب.
- هذا بالإضافة إلى التهريب وعدم مراجعة خبراء الاقتصاد فيما يتعلق بالموضوعات الاقتصادية الحيوية والتذبذب بين الخصخصة من عدمه، وأشياء من هذا القبيل.

ومن ثم كان يتحتم على من يتصدى للعمل الاقتصادي أن يقوم بجملة من الإجراءات التي من شأنها تعديل تلك الأوضاع القائمة من قبيل:

- إعادة النظر في المشروعات الاقتصادية.
- تحسين وارتقاء النظام الضريبي.
- تغيير البنية الخاصة بالإنتاج والاستثمار.
- تدوين وتنفيذ برامج وطنية لمواجهة الفساد الاقتصادي.

- إصلاح بنية اتخاذ القرار الاقتصادي.
- إصلاح الأنظمة البنكية ومسألة الفائدة.

- الاهتمام بتوافر فرص العمل، والحيلولة دون الاحتكار، وكذا التنسيق بين نظام الخصخصة والنظام العام، والأهم تدعيم نظام الإدارة والتخطيط، وتدعيم نظام الشفافية في تبادل المعلومات المتبادلة بين الجهات الشعبية والجهات المعنية في الدولة.. وإلى غير ذلك من العوامل التي تساعد على النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إيران.

والملاحظ أن السياسة السائدة في المجتمع الإيراني اليوم هي تركيبة بين القديم والحديث، والمشكلة أن كل طرف منهما يحاول أن يجذب الأوضاع إلى تياره، وللأسف الشديد لربما لا نبالي حينما نقول إن الهوية أصبحت يشوبها هالة من الغموض في ظل تلك السياسة القائمة على الصراعات والميول الحزبية تارة، والصراعات الشخصية تارة أخرى، بين السخط الشعبي والانغلاق الحكومي.

وفي هذا السياق، نجد أن المنظومة الفكرية للسيد موسوي استطاعت بما تتمتع به من فورية تتجاوز الآثار السلبية للتجنح والميول السياسية أن تلعب الدور المؤثر على مختلف المجالات والأصعدة، إذ إن أفكاره المتمثلة في تفعيل السياسي، الأخذ بالشرعية وإصلاح البيروقراطية الإدارية، والمناداة بحقوق المرأة السياسية، والدعوة إلى حقوق المواطنين على مختلف مستوياتهم الاجتماعية، وتقويم المؤسسات المدنية، والدمج بين الجمهورية والإسلامية في بوتقة واحدة، والسياسة الخارجية القائمة على تحقيق المنفعة والمصلحة معاً، وبذ التوتر وحق التعايش السلمي، والاستقرار الإقليمي والدولي، والتعاون مع المنظمات الدولية بالتزامن مع الوحدة القومية والسيادة الوطنية، وبث الأمل لدى الشعب عبر تحقيق طموحاته وحماية حرياته عبر تحرير الصحف، واحترام القانون، وإشاعة الثقافة السياسية القائمة على الشرعية، واحترام قواعد اللعبة السياسية، وكذا تقوية العدالة الاجتماعية، والأهم اعتبار الشعب اللاعب الأساسي على الساحة السياسية والمشارك الحقيقي في العملية السياسية.. كل ذلك إنما يعبر بجلاء عن مدى الدور المؤثر الذي لعبه وما زال يلعبه على الساحة، وهذا بدوره يبلور منظومته أو نظامه الفكري.

١٠ - خاتمي وأحمدى نجاد وخطاب العقد الرابع من عمر الثورة

محمد قادري ■ تابناك (المنير) ٢٠/٢/٢٠٠٩

الخاص بالعقد الرابع للثورة، وعلى جميع المستويات، وخاصة على المستوى السياسي، وقبولها يمكن أيضاً أن يمنع مسألة تحميل الماضي على المستقبل، ويمكن كذلك - بمنعه للتخريب في الماضي وتشويهه - أن يدفع إلى التفكير في وضع وتدوين مستقبل مشرق وعامر لإيران، بحيث يضاعف ويزيد ويدعم من نقاط القوة التي ظهرت في الماضي، لا أن يعمل على إلحاق الخسارة به بتشويهه ويحمل المستقبل بتجربة مكلفة جديدة باهظة التكاليف.

وتأسيساً على هذا، فإن الأوضاع السياسية والمناخ السياسي في إيران اليوم يبدو فيه أحمدى نجاد وقد تحمل عبء السؤال عن الماضي والمسئولية عنه، بينما يبدو خاتمي وقد أخذ على عاتقه تحميل الماضي على المستقبل، هذا بينما لو أخذت الأجيال المختلفة على عاتقها تطبيق روح الخطاب الوحدوي الجديد، فإن جيل الماضي كان سيذهب في حينه، والجيل الجديد يأتي ليحل محله في حينه أيضاً، وهذا يؤدي بالقطع إلى تكامل وتعاون بين الأجيال بدلاً من أن تعمل على إضعاف وتخريب بعضها بعضاً.

والنقطة المهمة الأخرى التي يمكن مناقشتها في هذا الإطار، هي عدم إدراك التيار الحاكم على السلطة الآن لكافة الرسائل التي تلقاها من المجتمع، وهذه المسألة للأسف تشير إلى عدم الاهتمام بالأوضاع والظروف وسوء الفهم الناتج عن التكبر والغرور الذي شمل كثيراً من النخب السياسية في الجيل الأول والثاني من أجيال الثورة، إذ إن عدم فهم المحيطين بخاتمي لرسالة ودرس "الثاني من خرداد"، وعدم فهم المحيطين لأحمدى نجاد والمؤيدين له لرسالة ودرس "الثالث من تير" قد أدى إلى أن يعتبر هؤلاء ومؤيدوهم أنهم قد أصبحوا محور التيار الاجتماعي ومحور الحدث، واستمروا في حركتهم وقد أغلقوها على أنفسهم، حيث واجهت هذه الحركة في حالة "الثاني من خرداد" أزمة الوصول إلى طريق مسدود، وليس من المستبعد أن يحدث هذا أيضاً في حالة "الثالث من تير" لأن كلا التيارين والحركتين لم يفهما الدرس جيداً.

وتأسيساً على هذا، فإنني أعتقد من منطلق تفعيل الخطاب الوحدوي للعقد الرابع للثورة، وضمن بناء الكوادر من العناصر والشخصيات الشابة، فإنه يجب مع شرح

يمكن تعريف خطاب العقد الرابع من عمر الثورة على أنه نموذج تقدمي على مختلف المستويات في المجتمع والسلطة معاً، وذلك في إطار سيادة الأسس والمبادئ الثورية وقيم نظام الجمهورية الإسلامية على هذا النموذج التقدمي لكي يمثل في النهاية، إلى جانب تثبيت الحাকمية والسيادة والأركان السياسية، الحلقة المفقودة والمحور الرئيسي للحركة في هذا العقد الرابع نحو بناء المجتمع وتدعيم أسس الحراك الاجتماعي السياسي فيه.

بعبارة أوضح، فإن كون "تحقيق العدالة والتقدم" كمحورين أساسيين في هذا الخطاب، إنما يمثل ذلك التوجه الذي يوجد أولاً، العلاقة المطلوبة بين المجتمع والسلطة، ويؤدي إلى دعوة المجتمع، وخاصة الجيل الجديد، إلى المشاركة في ساحة التقدم وتنامي العدالة بشكل يزيد عما كان عليه من قبل، وثانياً، سوف يقدم هذا الخطاب في هذه الساحة مفتاحاً لمشروع هندسة وبناء ذلك المجتمع المنشود والمأمول المترافق مع السلطة والمتوائم معها، وذلك ضمن تقوية وتدعيم الإحساس بالثقة بالنفس والإيمان بالذات، وثقة المجتمع بشكل عام في سلطته الحاكمة.

فهذا الخطاب "الوحدوي" المطروح للعقد الرابع من عمر الثورة هو في الحقيقة بصدد التمهيد للأرضية المناسبة لتنمية هذا المجتمع وبناءه، وذلك بوضعه لما يلزم ذلك من مجالات وما يكفيه من آليات. ومن هذا المنطلق يعمل هذا الخطاب جاهداً الآن على دفع القوة الحقيقية للمجتمع الإيراني إلى ميدان العمل لتخطيط وتدوين مستقبل مأمول ومنشود.

ولكن بنظرة فاحصة وناقدة لهذا التوجه التقدمي يمكننا أن ندرك جيداً أن النخب الثورية من الجيل الأول والثاني وخاصة على المستوى السياسي، لا تقبل مثل هذا الإطار من الخطاب الوحدوي. فعلى سبيل المثال، نجد هذه النخب السياسية أثناء فعاليتها الانتخابية المتسارعة والمتزايدة ليست على استعداد لقبول ثمار هذا الخطاب على المستوى السياسي في المجتمع، تلك الثمار القائمة على الوحدة والائتلاف بين كافة القوى والعناصر الثورية والمؤمنة بالثورة الإسلامية، وتستمر فقط في طرح دعاوى لا أساس لها من الصحة، وادعاءات تكلف المجتمع تكلفة باهظة.

هذا بينما التسليم بكافة الأطر لهذا الخطاب الوحدوي

وتفسير وتوضيح الحركة في المستقبل أن يتم أولاً: تقليل تكلفة وخسائر الأجيال المختلفة، والامتناع عن تحميل هذه الأجيال بخسائر بعضها بعضاً، ثانياً: التقليل من المدة الزمنية التي يستغرقها التغيير بين الأجيال، ثالثاً: ضرورة

تنحى الشخصية المحورية ووضع الخطاب الوجداني في موضع المحور الرئيسي لأي حركة لكي يسير في اتجاه التنامي والارتقاء بتنفيذ وتطبيق نظام الجمهورية الإسلامية في الحاضر والمستقبل.

١١- رجال الشيخ كروبي في الانتخابات

اعتماد ملي (الثقة الوطنية) ١٦/٣/٢٠٠٩

اتخذ الاحتفال برأس السنة الإيرانية هذا العام لون ورائحة الانتخابات، في هذه الأيام الأخيرة من السنة يسارع الناشطون السياسيون بملاقاة بعضهم بعضاً قبل حلول عطلة الأعياد الإيرانية ليواصلوا مشاوراتهم حول التحالفات والصفقات الانتخابية، ويبدو أنهم بصدد اتخاذ القرارات النهائية بشأن الانتخابات قبل حلول رأس السنة.

على الرغم من أن اللجان الانتخابية للمرشحين ستغلق لمدة ١٣ يوماً هي فترة عطلة أعياد رأس السنة، وستبقى مدة وجيزة لكي يعلن المرشحون عن برامجهم الانتخابية، لكن أنشطة لجان المرشحين لدعمهم مرشحينهم ستتركز أكثر في الأسابيع القليلة الباقية على الانتخابات.

وسط هذه الاستعدادات كان حزب الثقة الوطنية (اعتماد ملي) أول التنظيمات الحزبية التي أعلنت عن مرشحها، إذ رشحت سكرتيرها العام قبل جميع الأحزاب، وبدأ الحزب أنشطته الانتخابية بشفافية وصراحة كاملة.

وبناء على هذا، وضع مهدي كروبي قدمه على بداية طريق الانتخابات متقدماً بخطوة هذه المرة، وكذلك يتقدم بوجود دعم حزبي، والاستناد إلى قوة رفاقه الذين كانوا أوفياء له طيلة أربع سنوات مضت شغل فيها منصب سكرتير عام الحزب. ومما لاشك فيه أن دعم بعض الشخصيات السياسية البارزة يزيد من قوته، ويفصل بين إعلان مهدي كروبي عن ترشيحه وتشكيله لمجلس التخطيط لحملة الانتخابية شهران.

تشكلت اللجنة الانتخابية لكروبي من عدد من أعضاء حزب الثقة الوطنية، بالإضافة إلى بعض الشخصيات الأكاديمية التي لا تنتمي إلى الحزب، ويرأسها شخصية غير حزبية، رئيسها محسن رهامي العضو البارز في اتحاد مدرسي الجامعات ومحامي قضية اقتحام المدينة الجامعية. وقد أثار تشكيل هذه اللجنة ردود أفعال متباينة في أوساط الإصلاحيين لضمها عدداً من الشخصيات الإصلاحية غير الحزبية. وبعد كثير من تبادل الأخبار بين تصديق وتكذيب انضمام غلام حسين كرياستشي كمستشار لها، وبانضمام الأخير إلى لجنة كروبي الانتخابية دخلت اللجنة مرحلة جديدة، وتم تعيين سيد رضا نوروز زاده نائباً لكرياستشي، وكل يوم يمر يشهد تكوين لجان فرعية جديدة، ويأخذ نشاط اللجنة العامة شكلاً أكثر جدية وتركيزاً، وكانت لجنة شئون المرأة تبدأ أنشطتها، وذلك تحت رئاسة جميلة كديفر، بأن عقدت عدة لقاءات عامة، ثم بدأت أنشطة لجنة الدعاية ووسائل الإعلام برئاسة تقى كروبي.

مع تأكيد كروبي الدائم على رعاية حقوق الأقليات الدينية والعرقية عين رءوف قادري رئيساً للجنة شئون الأقليات لتلقى وبحث مطالب الأقليات من رئيس الجمهورية القادم، ثم عين إبراهيم أميني رئيساً للجنة القانونية، ويبدو أن تعيين رؤساء اللجان الانتخابية في المحافظات قد بدأ فعلياً بعد أن عين مهدي كروبي إلياس حضرتي عضو اللجنة المركزية لحزب الثقة الوطنية رئيساً للجنة الانتخابية في طهران.

١٢ - الدخول الذكي والانسحاب الملهم

آفتاب يزد (شمس يزد) ١٩/٣/٢٠٠٩

شعروا بالقلق على نحو جدى، ولم يعد نجاح مرشح أصولى فى حالة تعدد المرشحين الأصوليين صعباً فقط وإنما اقترب إلى حدود المستحيل.

إن توقيت وكيفية إعلان خاتمی عن ترشيحه جاء على نحو أجبر كثيراً من الأصوليين على التعبير عن رأيهم الحقيقى فى الانتخابات القادمة باستخدام عبارات واضحة تظهر عدم رضاهم عن الإجماع على رئيس الجمهورية الحالى.

فبعد الدخول الذكى لخاتمی إلى المنافسات الانتخابية سادت النظرة الواقعية المعسكر الانتخابى للأصوليين أكثر من ذى قبل؛ إذ قام خاتمی بجولة فى ثلاث من أفقر المحافظات الإيرانية التى ادعت حكومة أحمدي نجاح تغيير وجه الحياة فيها عن طريق المشروعات الاقتصادية التى نفذتها بها وهى فارس، وكهكيوله وبوشهر، وكان استقبال أهالى هذه المحافظات لخاتمی مدحياً لادعاءات الحكومة بشأن تحول الناس عن الإصلاحيين ورفضهم لهم، وبعد عدة أيام قليلة من هذه الجولة، أعلن خاتمی عن انسحابه من الانتخابات مع إعلان ميرحسين موسوى رسمياً عن ترشيحه لنفسه، وكان لانسحابه مكاسب للشعب الإيراني مثل دخوله، إذ كان استعجال بعض الأصوليين فى الإعلان عن تريبطاتهم الانتخابية بالغاً لدرجة أنهم لم يتحملوا أكثر من ٢٤ ساعة بعد إعلان خاتمی عن انسحابه، وانكشف الستار عن أسرار الأصوليين (١). ولعل ذلك أكبر فائدة لانسحاب خاتمی من الانتخابات، فضلاً عن اتضاح أن أهم مبدأ يحافظ عليه الأصوليين، وهو الحفاظ على السلطة داخل تيارهم وبأى ثمن.

وقد عبر الكاتب فى مقال سابق بصراحة عن أسبابه لرفضه ترشيح كل من خاتمی وأحمدي نجاد، وهى نفس الأسباب التى كان يذكرها خاتمی منذ ثلاثة أشهر، وتأكدت صحتها مع ترشيح خاتمی لنفسه. لقد قال خاتمی عدة مرات أنه فى حالة ترشيحه لنفسه ستزيد العقبات أمام رئيس الجمهورية وسيصل تعقيد الأمور إلى ذروته، ولعله بإعلانه عن ترشيحه كان يريد أن يؤكد لبعض مؤيديه صحة تحليله للواقع السياسى الإيراني. إحقاقاً للحق اتضح صحة هذا التحليل

(١) إشارة إلى دعوة صحيفة حزب الله الإيرانية إلى ضرورة ترشيح قاليباف لنفسه بعد انسحاب خاتمی - المترجم.

منذ اليوم الذى أعلن فيه السيد محمد خاتمی عن ترشيحه فى الانتخابات الرئاسية العاشرة حتى يوم إعلانه عن انسحابه منها، مرت فترة وجيزة لم تتعد الـ ٣٦ يوماً، لكنها كانت عظيمة الفائدة للساحة السياسية الإيرانية. فبمجرد أن أعلن خاتمی عن ترشيحه أخرج كثير من الأصوليين مكنون صدورهم وأعلنوا أنه إذا دخل خاتمی ساحة المنافسة الانتخابية فسوف يؤيد جميع الأصوليين أحمدي نجاد. وكان هذا التصريح أكبر فوائد دخول خاتمی المتأخر لساحة الانتخابات، إذ أوضح ذلك التصريح أن السيد أحمدي نجاد ليس الاختيار الأول لدى الأصوليين، ويقول آخريين هذا التصريح أن ما تعلنه الحكومة التاسعة عن حالة الرضا العام لدى الإيرانيين عن أداء الحكومة ما هو إلا نوع من الحرب النفسية تجاه التيار الإصلاحى المنافس.

تحدث خاتمی محذراً على مدار ثلاثة أشهر قبل ترشيحه عن العقبات التى ستوضع أمام رئيس الجمهورية فى حالة انتخاب رئيس إصلاحى، وقد أثبت خاتمی بصدقه الشديد أنه غير مستعد لجذب أصوات الناخبين دون أن يطلعهم على المخاطر التى ستترتب على ذلك.

اشترك أسلوب دعاية خاتمی بتلك الفترة فى نقاط كثيرة مع أسلوب دعاية كروبي وميرحسين موسوى الذى أعلن عن دخوله المنافسات الانتخابية فى وقت متأخر. وبدلاً من أن يهتموا بإظهار قدراتهم وتضخيمها أو قدرات الحكومة التى سيشكلونها، اهتموا بتوضيح حقائق واقع إيران حالياً، وقد أتاح المرشحون الإصلاحيون الثلاثة بهذا الأسلوب الفرصة للشعب أن يقارن بنفسه بين واقع اليوم من جهة، وأحواله فى فترة حكم الإصلاحيين من جهة أخرى، ومن ثم يأخذ القرار الواجب عليه اتخاذه.

فى تلك الأثناء ازداد تأكيد خاتمی على العقبات المتوقعة التى ستوضع أمامه ليثبت لمنافسيه أن رئيس الجمهورية الإصلاحى يستطيع الحصول على عدد أكبر من أصوات الناخبين على الرغم مما سيلاقيه من عقبات فى التنافس مع مرشح أصولى. مع دخول خاتمی رسمياً إلى ساحة المنافسات الانتخابية رفع ستاراً آخر عن سيناريو بعض أذعياء الأصولية أمام أعين الناس، إذ توقفت فجأة جميع انتقادات الأصوليين لشخص وحكومة أحمدي نجاد، ولم يعد لها أى أثر لأنهم

وكثير من الحقائق الأخرى من خلال هذا الدخول الذكي والانسحاب الملهم.

الدور الآن على المرشحين الإصلاحيين الآخرين لكي يثبتا ذكاهما فيما تبقى من أيام على إجراء الانتخابات، وبالقطع سيكونا كذلك.

وعلى جميع مؤيدي خاتمي حتى أولئك الذين صدرت عنهم تصرفات غير لائقة في الأيام السابقة حيال إعلان ميرحسين موسوي عن ترشحه أن يبرهنوا على ولائهم لنهج وأسلوب خاتمي من خلال فهم بنود خطاب الانسحاب الذي أعلنه

خاتمي والعمل بها جاء فيه. (٢)
على الإصلاحيين بشكل عام، ومؤيدي خاتمي بشكل خاص، أن يوضحوا أنهم مثل خاتمي يؤمنون بأن أي عمل يؤدي إلى تشتت أصوات المطالبين بالتغيير والإصلاح لن يغفره الله ولا الناس.

لو أن الجميع يهتم جدياً بتنفيذ وصايا خاتمي فسوف يتحقق هدف خاتمي بالتأكيد. لقد قال إن الاشتراك في الانتخابات يجب أن يكون بهدف الفوز فيها، وليس مجرد هوى في النفس باهظ التكلفة.

(٢) مضمون خطاب خاتمي كان يرمي إلى ضرورة تأييد ميرحسين موسوي.

١٣ - تقييم معوقات فوز كروبي وموسوي

مهدى تاجيك ■ اعتماد (الثقة) ٢٤ / ٢ / ٢٠٠٩

الكريم سروش، ومحسن كديفور، وعدة أسماء أخرى شهيرة تشكل قطاعاً - جزءاً - من النواب الإصلاحيين المفكرين في عصر الثاني من خرداد. أصحاب هذه الأسماء الشهيرة كشفوا مؤخراً عن «إدراك» ما مختلف بشأن الساحة السياسية الإيرانية تجاه السنوات الإثنتي عشرة الماضية. إنهم يريدون إرسال رسائل جديدة وطازجة إلى المجتمع بوصفهم المفكرين المنظرين للتيار الإصلاحي، لكن محمد خاتمي، رمز الإصلاح ومظهره السياسي في عقد التسعينيات، لا يزال يتحدث بوفاء بنفس الأدبيات السياسية التي كان يارسها قبل ١٢ سنة وذلك في الوقت الذي سيكون فيه عام ١٣٨٨ هـ. ش / ٢٠٠٩ م قد دخل حياتنا ومضى ربه تقريباً عند إجراء الانتخابات، ومع ذلك كله لم يظهر لنا - أو يكشف - محمد خاتمي عن تغيير ما في سليقته السياسية.

فخاتمي الذي كان قد اختار لنفسه شعار "المجتمع المدني" و"الديموقراطية الدينية" في عام ١٣٧٦ هـ. ش / ١٩٩٧ م، وذلك بتوصية وتشجيع من جماعة من المفكرين والأساتذة المنظرين في العلوم السياسية، لا يزال يستخدم نفس المصطلحات والمفردات ولازال مصراً على نفس اللغة، ولا يزال يرى، بل ويصدق نفسه بأن في استخدامها جذباً للرأي العام. إلى جانب هذا الأمر فقد أصبح خاتمي أكثر حيطة وحذراً تجاه الماضي فقد امتنع عن تقديم وعود انتخابية كبيرة

قبل ١٢ سنة مضت وفي مثل هذه الأيام ترشح محمد خاتمي لرئاسة الجمهورية، وها هو الآن يعيد الكرة ثانية، لكنه لم يعد المرشح الوحيد الذي يرغب في مواجهة المحافظين. الواقع أن كلام وأحاديث الإصلاحيين الآن قد تراجع تاركاً مكانه للكثير من الأطروحات الأخرى التي باتت مطروحة من جانب كل المنظمات والهيئات الفكرية، وكذلك الزعامات السياسية.

يعتبر محمد خاتمي زعيم الإصلاحيين الوسط (المعتدلين)، أما مهدى كروبي وغللام حسين كرباستيجي فهما ممثلان للإصلاحيين العمليين، أما "مير موسوي" المرشح الإصلاحي المحتمل (حسم أمر ترشيحه بالمشاركة في الانتخابات وقت ترجمة هذا المقال) فهو يمثل رغبة وتطلعات الإصلاحيين، بينما يمثل عبد الله نوري الفكر البنائي للإصلاحيين.

لكن على الرغم من هذا، ليس معلوماً ما إذا كان هؤلاء الإصلاحيون أصحاب الأقوال والمطالب البالية القديمة يحملون رسائل وأفكار جديدة للرأي العام أم أنهم سوف يتمحرون أو يتوقعون حول تفسير وتوضيح أسباب انقسامهم بهدف الفوز بالسلطة وحسب.

سقف محدود للإصلاحيين:

من الثابت والمعروف أن أكبر كنجي، وعماد الدين باقي، وهاشم أغاجري، سعيد حجاربان، وعباس عبيدي، وعبد

إلى مؤيديه، وطوال الأسابيع القليلة الماضية أظهر أكثر من مرة قلقه ومخاوفه من ألا يكون بإمكانه تحقيق وتنفيذ برامجه في حال تحقيق الفوز في الانتخابات. ويبدو أن تجربة السنوات الثماني التي قضاها في رئاسة الجمهورية قد أصقلته إلى درجة أنه بانت لديه قناعة مفادها الاحتراز الإيجابي من إطلاق الشعارات الحماسية الضخمة لدى الرأي العام الداخلي. يريد خاتمي من مؤيديه أن يتوقعوا منه تحقيق الحد الأدنى وألا يضعونه تحت ضغوط شديدة من أجل إحداث تغييرات آتية.

فيما يبدو فإن جزءاً مهماً من الشباب المؤيد لخاتمي قد أظهر بوضوح تأييده له، هم يرغبون في العودة إلى المنهج السياسي لحكومة الإصلاحات نتيجة عدم رضائهم عن عمل وممارسات حكومة أحمدى نجاد، ومن ثم فهم مستعدون، من أجل تنفيذ هذا الهدف، لأن يهبطوا من سقف توقعاتهم من حكومة خاتمي، أو بمعنى أدق من خاتمي نفسه.

المعروف أن المؤيدين الشباب لخاتمي غالباً ما يتقبلون فكرة أن مرشحهم ليست لديه رسالة جديدة لعرضها على الرأي العام. في المقابل هم يعتقدون بأن إعادة تكرار وترديد نفس الرسائل والشعارات السابقة هو أفضل مائة مرة من إعادة انتخاب حكومة أحمدى نجاد، لكن على الرغم من ذلك فإن بعض المنظرين المضطلعين والخبراء بشئون التيار الإصلاحي يسطحون أو يهملون من تأييد الشباب لخاتمي، وهم يقولون بأن الإصرار على شعارات ماضية لم تتحقق أو ثبت فشلها لن يحقق نتيجة، وأن مصير هذه الشعارات سيكون هو نفس مصيرها الذي لقيته في الماضي.

استناداً لنفس هذا التوجه، فإن معظم المنظرين الإصلاحيين قد باتوا على قناعة مفادها ضرورة قطع علاقاتهم أو روابطهم أو ارتباطهم بمحمد خاتمي، والأكثر من ذلك، أنهم لا يقولون بعدم تأييده في انتخابات الدورة الرئاسية العاشرة فحسب، وإنما يمتد الأمر بهم إلى درجة الدعوة للوقوف أمامه وضده. إن الشكوى والعتاب الأساسيين لمعظم المنظرين الإصلاحيين تجاه خاتمي أنه لم يتمسك بمواقفه في اللحظات الحاسمة والحساسة، وأنه قد هيا السبيل والمناخ أمام تقدم وانتصار المحافظين من خلال تفاهماته وانسجامه غير المقبول سواء معهم أو مع أنصاره. في اعتقادهم أن خاتمي يمكن أن يصبح مرشحاً جديراً للتيار الإصلاحي الإيراني فقط إذا ما قام بعمل مراجعة ذاتية تقييمية لكل ممارساته وسلوكه السياسي في السنوات الثماني التي قضاها رئيساً للجمهورية، وأن يتعمد الثبات على مواقفه والاحتراز من إظهار المهادنة أو التفاهم والانسجام أو التوافق مع مؤيديه.

المؤكد أن خاتمي لم يظهر حتى الآن دليلاً على حرصه التمسك بهذا المطلب، وفي المقابل.. جنح إلى الحديث أو

التحدث عن ميله ورغبته بشأن التعامل مع المؤسسات والتيارات السياسية المنافسة.

إن "الأدبيات الاحترازية الخاتمية" أو لنقل "أدبيات الحذر الخاتمي" قد دفعت الكثير من المحللين إلى الاستنتاج بأنه لا يجب أن نتوقع "خاتمي جديداً آخر" في انتخابات رئاسة الجمهورية العاشرة، وأن الاختلاف الموجود فعلاً والمتحقق فيه الآن أنه قد أصبح أكبر سناً مما كان عليه في عام ١٩٩٧؛ أي قبل ١٢ سنة، وأنه قد صار أكثر أصولية بنفس النسبة التي تحقّقها هذه السنوات الإثني عشرة.

إن الشيء الجديد بالتوقع هو أن خاتمي ٢٠٠٩ ليست لديه الرغبة في طرح وتقديم شعارات ثورية مثيرة، ووعود كبرى ضخمة بشأن إيجاد وتحقيق التغيير المنشود سياسياً واجتماعياً واقتصادياً.

إن أتباع خاتمي على قناعة مفادها أن الحسرة الموجودة لدى الرأي العام تجاه العصر المفقود للإصلاحيين قد صارت عميقة وجذرية، وأنه ليست هناك حاجة لتشجيع الناس وحثهم على التحرك، بل إن شعارات من شأنها تشجيع وتعبئة المجتمع بشكل كاف من أجل تحقيق النصر قد صارت وهمية أكثر منها أي شيء آخر.

الظاهر من الشواهد أن خاتمي ومؤيديه يسعون - كما كان الحال في المرات السابقة - إلى تحفيز وإعداد "الطبقة المتوسطة المدنية" (الموجود في المدن)، والتي تضم الجماعات الاجتماعية المرجعية.. هم يستثمرون في هذه الطبقة حتى الآن ويأملون - نتيجة لذلك - في جذب آراء قطاع من أصحاب الرأي البسطاء، من هنا فإن مستشاري خاتمي قد عمدوا - في طرح الشعارات والأساليب السياسية إلى لفت أنظار منافسيهم للاهتمام بآراء الطبقة المتوسطة، وذلك سعياً منهم إلى الحيلولة دون السقوط في دوائر التناقضات المتوقعة أو الممكنة.

المؤكد أن انخفاض سقف المطالبات الإصلاحية يمكن أن يؤدي إلى تراجع خاتمي في الانتخابات، ومن هنا فإن الرأي العام إذا لم يرحب بهذا الحد الأدنى فإن ٢٢ خرداد ١٣٨٨ هـ.ش/ ١٢ / يونيو/ ٢٠٠٩ لن يحقق للإصلاحيين أي حماسة تذكر مثل التي تحققت في ١٩٩٧.

في بحث آراء سكان المدن:

المؤكد أن السياسة الواضحة صريحة اللهجة التي تبنت شعار «٥٠ ألف تومان» (نحو ٩ آلاف دولار) لكل إيراني فوق سن الـ ١٨ سنة قد لعبت دوراً مهماً في انتخابات رئاسة الجمهورية السابقة، والآن تحظى نفس هذه السياسة بالقدر ذاته فيما يخص الانتخابات الرئاسية القادمة.

يعتقد مهدي كروبي أن لغته ولهجته العامة تحظى بقبول واسع بين شريحة كبيرة من الشرائح المكونة للرأي العام الإيراني، وأنه يستطيع من خلالها لفت نظر - وكسب تأييد -

سكان المناطق النائية والعشوائيات، وكذلك سكان المراكز. من هنا فإن كروبي متهم من جانب مجموعة من الإصلاحيين بأن لديه تصوراً سطحيًا بشأن إدارة «الأمر السياسي»، وأنه غريب تماماً عن الآليات والميكانيزمات السياسية الحديثة. لكي يقضى على هذا الاتهام، عقب قبوله الهزيمة في انتخابات رئاسة الجمهورية السابقة، فإنه قد عمد إلى تأسيس حزب «اعتماد ملي» - (الثقة الوطني)، وكذلك إصدار صحيفة تكون لسان حال حزبه.. كل ذلك من أجل التذليل على أنه يعرف قواعد وأصول ممارسة «السياسة الحديثة»، لكنه لازال يعاني اليوم من تهكم الكثيرين عليه انطلاقاً من - استناداً على - أنه يدير حزبه بنهج قديم أو على الأقل لا بد له من أن يقبل بأن حزبه ليس بحزب حديث.

يواجه كروبي أيضاً اتهاماً جديداً آخر مفاده أنه طوال الفترة التي أدار فيها مجلس الشورى السادس قد خضع وسلم للضغوط القادمة من خارج البرلمان، وأنه لم يظهر أصلاً الاهتمام الكامل لمطالب الإصلاحيين. هو أيضاً يعرف بأنه سبب الإخفاق الاستراتيجي الحالي للتحالف الإصلاحي في الدورة الحالية لانتخابات رئاسة الجمهورية، وذلك نظراً لعدم تأييده ترشيح محمد خاتمي، بل إن الكثيرين من أتباع ومؤيدي خاتمي باتوا مستعدين الآن إلى تعليق جزء من أسباب الفشل في رقبة كروبي، وذلك إذا ما انهزم خاتمي، وتحمله الذنب الأكبر في هذا الصدد.

مع هذا كله، فإن الواضح الآن أن كروبي لم يقع فريسة لهذه الاتهامات، كما لم يصبه الرعب بسببها، حيث لا يزال يؤكد على أنه سوف يستمر في الطريق حتى النهاية.

لقد قال إنه يريد أن يضع شعار «التغيير» على رأس جدول أولوياته، ولهذا فقد أنجز جهداً جديراً بالاهتمام من أجل كسب - وجذب - جماعة من الصحفيين الإصلاحيين، وكذلك الوجوه السياسية التي كانت منتسبة إلى خاتمي أو هاشمي رفسنجاني. كل ذلك من أجل ترميم وتعديل صورته السياسية بينهم.

مع الاهتمام بالنهج الذي اتبعه كروبي في السابق، يبدو أنه يجب الانتظار حتى تطرح الشعارات الفكرية الاستراتيجية سواء من جانبه أو من جانب مؤيديه، فربما كانت لديه «نصف رؤية» أو «نصف عين».. أعني ربما كان لديه نصف الأمل في أصوات المهتمين العشوائيين مثلما كان حاله من قبل، لكن مجموعة العمل التي معه كشفت أنه على الرغم من التوقعات الخاصة به والمتمحورة حول رأى وأصوات «الطبقة الوسطى في المدن إلا أنه يضع في اعتباره أيضاً ضرورة استثمار خاتمي ومؤيديه من أجل كسب الانتخابات.

من هنا فإن كروبي قد اعتمد في دعاياته الانتخابية على نهج ونموذج مماثل لنهج ونموذج خاتمي، وأنه قد محور جل

اهتمامه من أجل كسب تأييد الطبقة الوسطى المدنية، ومن ثم فإن احتمالات هزيمته هو وخاتمي قد ارتفعت كثيراً جداً عما كانت عليه من ذي قبل.

صعوبات نقاش الأمنيات!

بالنسبة للسياسي الذي عاش مشغولاً ومنهمكاً لسنوات طويلة جداً - بل أهم سنوات حياته وعمره - من أجل شراء «اللوحات والألوان» لكي يرسم ويخط بريشته رسوماته الإبداعية التعبيرية والمعبرة عن أمنياته وأفكاره.. مثل هذا الشخص تكون العودة إلى ساحة الانتخابات الرئاسية الصعبة المملوءة بالضجيج والضوضاء أمراً غير سهل تماماً. ميرحسين موسوي آخر رئيس وزراء في الجمهورية الإسلامية. على الرغم من أنه - وفقاً لرواية أصدقائه - لم يتخل عن السياسة أو يتعد عنها بعد تركه مقعد رئاسة الوزراء في عام ١٣٦٥ هـ. ش / ١٩٨٩، بل ولم ينشغل عن متابعة مستجداتها وتطوراتها إلا أنه لم يصدر عنه أية إشارات حقيقية تكشف عن ميله المشاركة والوجود في قلب هذه التطورات.

الآن وبعد عشرين سنة قد حطم «صمته السياسي»، ويقول بأنه يريد فعلياً أن يشارك بقوة في انتخابات رئاسة الجمهورية القادمة. هم يعلمون أن لموسوي تأثيراً كبيراً في بناء وتشيد الهيكل السياسي للجمهورية الإسلامية. هو أيضاً «رجل الأخلاق» الذي لازالت تشغل ذهنه وعقله مصطلحات وأقوال ومفاهيم مثل «العدالة الاجتماعية» و«حماية المستضعفين». الواقع أن موسوي يقف بالضبط على الخط الفاصل بين أقوال الإصلاحيين والمحافظين على السواء. من الناحية العملية هو يميل إلى الاقتراب من الإصلاحيين أكثر، ولكنه من الناحية الفكرية؛ أي من منظور الفكر السياسي، فهو في الخط الحدودي الفاصل بين الإصلاحيين والمحافظين. التوقعات والتمنيات بل المهمات التي ترددت طوال الأشهر الأخيرة بشأن ترشحه في الانتخابات القادمة قد سمعتها الأذان كافة، ومن ثم أحدثت ردود فعل مختلفة بحسب طبيعة وماهية الجهات والأفراد التي كشفت عن ردود الفعل هذه. فالإصلاحيون الخائميون استقبلوا هذه التوقعات «ببرود»، أما مؤيدو كروبي فقد استقبلوها بجدية أكبر.

لكن مع كل هذا، فالواضح أن ميرحسين موسوي في حال ما إذا قرر الترشح (هو ترشح بالفعل وقت ترجمة هذه الدراسة) يجب عليه قبل أي شيء أن يقدم صورة جديدة عن نفسه للمجتمع. لقد ترك السياسة في عالم ١٣٦٨ هـ. ش / ١٩٩٢، والآن فإن عامة المجتمع لديها صورة عنه كسياسي مؤيد «للإصلاحات الكوبونية» (أي الإصلاحات القائمة على اعتماد الدعم الحكومي) على الرغم من أن اقتصاد

الكوبونات لا يزال يحظى باستحسان من جانب متوسطي الأعمار الذين يعيشون في الحواشي المدينية (حواشي المدن أو العشوائيات)، بل وحتى من جانب الكثيرين من أفراد الطبقة المتوسطة إلا أن موسوى لا يمكنه الآن أن يجذب إليه "الشباب المعاصر" بنفس الوعود - وكذلك الأهداف السياسية - التي كان يرددها ويعلنها في عصر الحرب (أي في وقت رئاسته للوزراء، حيث شهد الحرب العراقية الإيرانية طوال الثمانين سنوات).

الواقع أن الأحاديث الصحفية والإعلامية التي أجراها موسوى مؤخراً قد كشفت ودلت على ضرورة مفادها حتمية أن يراجع "موسوى" نفسه وفكره الذي كان يردده من قبل، وضرورة ألا ينساق وراء - أو يسقط في - هذا الفكر البائد. على الرغم من أنه كان يحفظ - ولا زال - الأمانى والتطلعات الأساسية للثورة إلا أنه ليس لديه الإصرار على أن يؤكد أنه مؤيد "للاقتصاد الحكومي". هو يعلم جيداً أن "رسالة الاقتصاد الحكومي". و"توزيع كوبونات السلع والخدمات" لم يعد لها أي تأييد الآن. فلا وجود مؤثر لمؤيدي مثل هذه السياسات مثلما كان عليه الأمر من قبل.

من هنا فإن الناس ليس لديهم ميول أو رغبة لأن يعاود موسوى طرح مثل هذه الأطروحات أو الشعارات. المؤكد أنه لا يمكننا الآن إظهار الرأي بشأن "لون ورائحة" الشعارات الانتخابية لموسوى، وذلك لأن ترشيحه لا زال يغلفه الإبهام والغموض، لكننا نستطيع في نفس الوقت التوقع بأن شعاراته سوف تتمركز حول نفس الطيف الذي قد سعى محمد خاتمي ومهدي كروبي إلى استناره (الطبقة الوسطى في المدن).

المؤكد أن تقييم السلوك والممارسات الانتخابية للمرشحين الإصلاحيين الثلاثة من شأنه الكشف عن أنهم على الرغم من الاختلافات والفروقات الموجودة فيما بينهم، اعتماداً على طبيعة شخصية كل منهم إلا أن هذه الممارسات وذلك السلوك إنما يبدو في جوهره متقارباً فيما يخص طبيعة الاستفادة من الرأي العام. فثلاثتهم لا زالوا يسعون من أجل الاستئثار في الطبقة الوسطى في المدن لدرجة أن المنافسة بينهم من شأنها أن تثير ضحكات المرشحين المحافظين.

تعقيب المترجم:

المقال - أو الدراسة - التحليلية المترجمة تبدو منطقية إلى حد كبير، بل وربما يجوز القول بأنها كانت ولا زالت صائبة في توقعاتها وقراءاتها وذلك للأسباب التالية:

١- التراجع المفاجئ الذي أعلنه خاتمي عن خوض المنافسات الانتخابية الرئاسية القادمة، وهو التراجع الذي كشف بدوره عن بعض الوقائع التي تبدو حقيقية في إيران، يأتي على رأسها:

أ- صعوبة الفوز على التيار المحافظ في هذا الطرف الإقليمي

- الدولي الذي ثمر به وتعيشه إيران.

ب- هشاشة التحالف الإصلاحي مقابل المحافظين.

ج- أن التنافس بين رموز المرشحين الإصلاحيين؛ أي بين زعماء التيار الإصلاحي، قد يبدو أمراً مضحكاً بالفعل لأنه يكشف عن إصرار منهم بأن يحطموا بعضهم بعضاً لصالح المحافظين.

د- أن الرغبة التي كان المرشد على خامنئي قد كشف عنها مبكراً بشأن بقاء أحمدى نجاد لسنوات أربع أخرى قد باتت تأخذ طريقها نحو التحقق المادي.

٢- أن خاتمي قد يريد إفساح الطريق - عبر استقالته - أمام مير حسين موسوى لإعطائه الفرصة كاملة في خوض التجربة الرئاسية، وهو ما من شأنه:

أ- النأي بنفسه عن صراعات الفوز والخسارة، ومن ثم يظل متمتعاً بمرجعية سياسية لدى كل أو معظم الأجنحة والتيارات الإصلاحية.

ب- التمتع بفرصة كاملة من أجل حشد التأييد اللازم لتمكين موسوى من الفوز في الانتخابات الرئاسية.

ج- إعلان البراءة - أي "الاستبراء" - من دماء مير حسين موسوى في حالة ما إذا أخفق في الانتخابات أمام المحافظين.

٣- ثمة توجه عام داخل إيران، وداخل أروقة المحافظين والإصلاحيين على السواء مفاده السعى إلى إعطاء الفرصة كاملة لتجريب ورقة "مير حسين موسوى". فلقد كان هذا الرجل هو الغائب الحاضر في جميع الانتخابات الرئاسية والتشريعية على مدار السنوات العشرين السابقة. لقد كان السؤال عما إذا كان موسوى سوف يترشح أم لا هو أحد القواسم المشتركة المطروحة في كل الانتخابات الإيرانية التي جرت منذ عام ١٩٨٩ وحتى عام ٢٠٠٨. الشاهد هنا أن الجميع - محافظين وإصلاحيين - يريدون "تجريب" هذه الورقة من أجل:

أ- إما إحراقها تماماً بحيث لا تصبح صالحة بعد الآن لأن تطرح للرأي العام، وهو الهدف الذي أظنه مشتركاً بين الإصلاحيين والمحافظين على السواء من أجل التخلص من أحد عوامل الصدام الانتخابي على المستوى الداخلي الإيراني في الانتخابات التي ستجرى بعد يونيو ٢٠٠٩.

ب- إما استثمارها في تحقيق فوز طال انتظاره، وهي الأمنية التي قد تكون قائمة داخل البعض من القوى الإصلاحية، والتي ترفضها تماماً كل القوى المحافظة الراضية لعودته ثانية حتى وإن تمت تلك العودة أو جرت في إطار صفقة أو سيناريو يتم الاتفاق بشأنه.

الواضح هنا أن معطيات الواقع الداخلي الإيراني تقول بأن الكثير من القوى الإصلاحية ومعظم القوى المحافظة سوف تعمل خلال الانتخابات الرئاسية العاشرة من أجل تحقيق ما

يل:

أ- فوز أحمدى نجاد لفترة رئاسية جديدة تكون سبباً مباشراً في تحقيق المزيد من النفور والسخط الشعبى تجاه المحافظين؛ وهو الهدف الذى نراه كامناً في داخل الإصلاحيين سعياً لتحقيق هدف أكبر وأهم، وهو التخلص تماماً من الوجود السياسى لأحمدى نجاد، وتهيئة الراى العام الداخلى لعودة الإصلاحيين فى عام ٢٠١٤.

ب- تحقيق الفوز لأحمدى نجاد من أجل القضاء المبكر على فرص عودته لرئاسة الجمهورية، ومن ثم إفساح الطريق أمام غيره من الكوادر المحافظة فى عام ٢٠١٤، وهو الهدف الذى

يبدو شرعياً للكثير من قوى وأجنحة المحافظين.

ج- إعطاء الفرصة الأخيرة كاملة لكل الوجوه الإصلاحية القديمة والنمطية - مثل كروبي وموسوى - والتي بسببها يتم حجب العديد من الوجوه والشخصيات الإصلاحية الأخرى التى لازالت تقف فى الصف الثانى بعد خائى وكروبي وموسوى. فلما أن يتمكن أحد هذا الثلاثى - وتحديدًا الثنائى - كروبي وموسوى من الفوز فى الانتخابات فتكون المصلحة العليا للإصلاحيين قد تحققت، وإما أن يفشل كلاهما فى ذلك فتتحقق "المصلحة الاستراتيجية" للإصلاحيين حرق سياسى لأمثال هؤلاء الرجال.

١٤ - تعدد المرشحين للإصلاحيين: فرصة أم تهديد؟!

آذر منصورى ■ ■ ■ أمروز (اليوم) ٢٥ / ٢ / ٢٠٠٩

لتوحد كافة القوى والتيارات المطالبة بالديمقراطية فى إيران بزعامة الإمام الخمينى لتقوم فى مواجهة السلطة المطلقة لإمبراطورية الشاه، ولتشكل قواعد عسكرية ربما لم تكن تخطر مطلقاً على مخيلة أى واحد من عملاء الشاه والمقربين إليه، بل وحتى الشاه نفسه، إنها الثورة التى قال عنها كثير من الكتاب والمحللين السياسيين فى الداخل والخارج أنها تعتبر أهم ثورة فى النصف الثانى من القرن العشرين.

إن الاهتمام بمثل هذه المسألة قد تحول إلى مبدأ وأصل لا يمكن إنكاره ليس فقط فى نضال شعبنا الإيرانى وكفاحه من أجل الديمقراطية، بل أيضاً فى حركات اعتراضية لشعوب أخرى فى مختلف جهات العالم.

ومن ناحية أخرى، فإن الائتلاف والاتحاد بين المطالبين بالديمقراطية لم يكن فقط من لزميات الكفاح الثورى، بل إنه قد أبرز وأثمر نتائجها الإيجابية الفعالة فى مقاطع مختلفة وعدة من استمرار الحركات المطالبة بالديمقراطية، والتأثير الذى تتركه هذه الحركات فى مجتمعاتها.

إن تجربة الانتخابات التى استطاع الإصلاحيون تحقيق نجاح ملحوظ فيها لتثبت بجدارية مدى التأثير الإيجابى لهذا التوجه. فالائتلاف الذى حدث بين الإصلاحيين فى انتخابات الدور الأول لمحليات المدن والقرى، وانتخابات المجلس السادس، وانتخابات رئاسة الجمهورية فى دورتها السابعة والثامنة كان أبرز وأصدق شاهد على ذلك، فهذا الائتلاف لم يحقق النصر للإصلاحيين فحسب، بل إنه تمكن من أن يقلل من احتمالات حدوث أى نوع من

أثبتت تجربة الصراع والمنافسة بين مختلف التيارات المطالبة بالديمقراطية داخل جماهير الشعب الإيرانى أن هذه المنافسة والصراع كانت بمثابة نقطة الضعف فى حركة الديمقراطية والحراك الديمقراطى بوجه عام، كما مثل هذا الصراع والتنافس أيضاً انشقاقاً وفرقة وعدم تآلف بين الجماعات المرجعية المطالبة بالديمقراطية والساعية إليها، إذ إن وجود مثل هذا الصراع والتنافس جعل من غير الممكن التوصل إلى تحقيق الديمقراطية فى حدها الأعلى، وليس هذا فقط، بل إن هذا الصراع والتنافس أدى إلى أن يتحول معارضو الديمقراطية أيضاً إلى سد منيع فى طريق المطالبين بها والراغبين فيها، وإلى أن يتم كذلك إقصاؤهم من ساحة التنافس السياسى، ومن كافة ساحات المجتمع، تياراً بعد آخر وبطرق مختلفة.

هذه الحقيقة يثبتها بوضوح تاريخ نضال الشعب الإيرانى وكفاحه من أجل الديمقراطية، والذى يعود لأكثر من مائة عام. إن السبب الحقيقى والعامل الأساسى الذى مكن هذا الشعب من التقدم لخطوات فى هذا السبيل خلال فترات معروفة من تاريخ هذا النضال، حيث استطاع تحقيق انتصار ما، حتى ولو كان جزئياً أو مؤقتاً، قد تمثل فى ذلك الاتحاد والانسجام والتآلف الذى حدث بين مختلف تيارات هذا الشعب حول أى نوع من المشاركة فى تحقيق الديمقراطية كهدف نهائى وغاية منشودة.

والثورة الإسلامية تعد فى حد ذاتها أبرز مثال وأصدق مشاهد على هذا الطرح، فهذه الثورة قد تشكلت نتيجة

المواجهة السلبية من جانب المعارضين إلى أدنى حد لها. أما ما حدث بعد ذلك من تفرقة وتخرّب بين صفوف الإصلاحيين وتشتت لآرائهم وأصواتهم في انتخابات الدورات والمراحل الأخرى، خاصة انتخابات المرحلة الثانية في المجالس المحلية التي يعتقد كاتب هذه السطور أنها كانت واحدة من أكثر الانتخابات حرية وشفافية بعد قيام الثورة الإسلامية، فقد انتهت بهزيمة الإصلاحيين هزيمة حاسمة. كما أن انتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية وما حدث فيها للإصلاحيين تعد أيضاً شاهداً آخر على هذا الخطأ التكتيكي الذي وقع فيه الإصلاحيون. وما حدث بعد هذا أيضاً يعد من أهم أسباب هزيمة الإصلاحيين وخروجهم الكامل من السلطة، هذا الخروج الذي أدى إلى تقليل تكلفة المواجهة السلبية التي يخوضها معارضوهم بشكل غير مسبوق، إذ إنه يمكن اعتبار ما حدث من عدم توحد وانعدام الانسجام والتآلف بين صفوف الإصلاحيين السبب الرئيسي في هذه الهزيمة وهذا الخروج، كما أنه يمكن تلمس أسباب هذه التفرقة التي حدثت بينهم في عدم وعيهم بمقتضيات المرحلة الحالية التي تمر بها إيران، ومطالبة كل تيار من كافة الجماعات السياسية المختلفة، علاوة على رغبته الشديدة، في أن يكون له دور مؤثر في هذه المرحلة.

والواقع يشير إلى أن تأكيد الإصلاحيين الآن على تحقيق أقصى حد من الائتلاف والتآلف، والوصول بالمطالبات إلى أدنى حد لها، واعتبار هذا بمثابة أنسب الخيارات وأصلح التوجهات المطروحة أمامهم، إنما نشأ في الأساس من النظرة الواقعية للأضرار التي لحقت بهم في الانتخابات السابقة. وإذا لم يهتم الإصلاحيون بهذا الخيار والتوجه لأي سبب كان فإن هزيمتهم سوف تكون أمراً محتمل الحدوث بناء على الشواهد السابقة.

إن انتخابات الدورة العاشرة لرئاسة الجمهورية، ولأسباب عدة أكد عليها المحللون السياسيون مراراً، سوف تكون واحدة من أكثر الانتخابات تحديداً للمصير خلال العقد الأخير. ونظراً لأن الإصلاحيين سوف يخوضون هذه الانتخابات بمرشحين كثيرين فإن فوزهم في هذه الانتخابات سوف تقل احتمالاته بشكل متوقع، وذلك لأن هذه الانتخابات لابد من التفكير فقط في تحقيق الفوز فيها نظراً للأوضاع والظروف التي تمر بها البلاد، وهذا الفوز لن يتمكنوا من تحقيقه أبداً دون مراعاة أسبابه ووسائله، والعمل

على تنفيذها واستخدامها بأسلوب عملي فعال.

وصفوة القول أن ما يضمن هذا الفوز هو الاهتمام والتأكيد على مبدئين أساسيين: أولهما، تحقيق الائتلاف والتآلف إلى أقصى حد ممكن وخوض الانتخابات بمرشح واحد. ثانيهما، أن يكون هذا المرشح هو المتوقع والمحتمل فوزه أكثر من سائر المرشحين.

أما ما اعتبره بعض المحللين من أن تعدد المرشحين يعتبر ظاهرة إيجابية يجب أن تستمر حتى قرب عقد هذه الانتخابات، فإن كاتب هذه السطور لديه بعض الملاحظات حول مسألة تعدد المرشحين لرئاسة الجمهورية، نوردها هنا في السطور التالية.

إن ظهور عدد من المرشحين في معسكر الإصلاحيين طوال فترة الدعايا غير الرسمية لهذه الانتخابات من الممكن أن يتحول إلى فرصة متاحة لنشر الوعي وتوجيه النقد للأوضاع الحالية، ولزيادة المشاركة الشعبية في هذه الانتخابات، ولكن بشرط ألا يبادر كل مرشح من الإصلاحيين، ومعه من يؤيدونه، بالقيام بأعمال وتصرفات وأقوال سلبية ضد أي مرشح آخر من نفس المعسكر؛ أي من الإصلاحيين، فهذا يعد في نظر الكاتب تهديداً جدياً وضرراً كبيراً من المحتمل - مع الأوضاع الحالية التي تعيشها البلاد، ومع عدم المساواة الواضح في امتلاك إمكانات الدعايا ووسائل الإعلام بين كافة المرشحين - أن يتسبب في ضرب أي نوع من الائتلاف القوى الذي يجب أن يتم بين الإصلاحيين في هذه الفترة التي تسبق الدعايا الرسمية لهذه الانتخابات، ويفقد هذا التآلف أي نوع من التأثير.

والحقيقة أن حضور الإصلاحيين وخوضهم هذه الانتخابات بأكثر من مرشح يمكن أن يكون مفيداً فقط في حالة ما إذا قام كل مرشح من هؤلاء المرشحين الإصلاحيين بشرح وتوضيح الأوضاع الحالية، وإعلان برامج وخطته الإصلاحية لإنقاذ البلاد، وأن يمارس الدعايا الانتخابية بالإعلان عن برامج إيجابية تنبع من التوجه العام الذي يعلنه التيار الإصلاحي. بعبارة أخرى، فإن هذا الخيار وهذا التوجه هو فقط الذي سوف يجعل هذا التآلف العام بين صفوف الإصلاحيين أمراً ممكناً، وفيما عدا ذلك، فإن الإقدام على أي تصرف أو تصريح سلبي من قبل المرشحين ومؤيديهم في معسكر الإصلاحيين لن ينتهي فقط لصالح المعارضين للإصلاح، بل سوف يقلل أيضاً من احتمالات فوز الإصلاحيين في هذه الانتخابات بمعدل ملحوظ.

وعدو رئيس جمهورية

منصور بيطرف ■ اعتماد (الثقة) ٢٣ / ٢ / ٢٠٠٩

نتساءل: ما هي التحولات والتغيرات التي ساهمت في تحقيق النصر بالنسبة لنجاد؟ وأي وعود تلك التي قطعها على نفسه، فصوّت الشعب لصالحه؟ الآن وقد مضت ثلاث سنوات وثمانية أشهر من توليه رئاسة الجمهورية، إلى أي مدى تمكن نجاد من تحقيق وعوده؟
الشعارات الشعبية:

كان محمود أحمدى نجاد بالتأكيد أكثر الشخصيات التي خاضت الانتخابات الرئاسية، إطلاقاً للشعارات، وإذا تأملنا أحاديث مرشحي الانتخابات الرئاسية على مدى الثلاثين عاما الماضية، لأدركنا أن أحمدى نجاد وإن كان أقل شعبية طبقاً للاستطلاعات إلا أنه أكثر مرشح أطل بالتعهدات والشعارات الشعبية، وحصل على المرتبة الأولى من حيث إطلاق الشعارات.

لقد اعتمد محافظ طهران في تصريحاته الانتخابية بشكل أساسي على خمسة محاور هي: "سبب المشاركة، والشباب، والمشكلات الاقتصادية، والبرنامج الاقتصادي، ونوع الحكومة."

وبالرغم من أن المشكلات الاقتصادية كانت في الأساس وعلى مدى دورة نجاد الرئاسية هي محور تصريحاته ووعوده الشعبية التي ركزت في مجملها على الفساد الاقتصادي والرشوة والفقر إلا أنه لم يتمكن حتى الآن من تحقيق الحد الأدنى من المزايا الاقتصادية للشعب الإيراني، ولم يتمكن حتى من تحقيق توازن عمراني واستثماري في المحافظات النائية والمدن الصغيرة كما ذكرت تصريحاته المتكررة في هذا الشأن.

على صعيد آخر، وبالرغم من أن أحمدى نجاد لم ينطق بشعار "النفط على موائد الشعب"، الذي تكرر مرارا على لسان أنصاره، إلا أنه تكلم مرارا حول هذا الهدف مؤكداً أن النمو الاقتصادي ليس له فائدة إن لم ينعكس على حياة المواطن العادي، فهل بالفعل انعكس ذلك النمو على حياة المواطن، وهل تم القضاء على الفساد والرشوة في المؤسسات الاقتصادية الحكومية خلال مدة ولايته؟

بتاريخ الثالث والعشرين من شهر ارديهشت عام ١٣٨٤ هـ ش (١٣ / ٥ / ٢٠٠٤)، وفي تمام الساعة ١١،٢٠، ذهب محمود أحمدى نجاد - محافظ طهران حينها يرافقه مسعود زرباف وشريعتمداري وحبيب كاشاني الذين كانوا حينها أعضاء مجلس مدينة طهران إلى مبنى وزارة الداخلية في شارع فاطمي للإعلان رسمياً عن ترشيحه في انتخابات رئاسة الجمهورية.

وقد كان أحمدى نجاد حينها آخر شخص يتقدم لتسجيل اسمه لخوض المنافسات الانتخابية، وقبل يوم واحد من تسجيل اسمه قال بالحرف الواحد أمام حشد من سكان طهران "يجب أن نصل إلى مرحلة تريخنا، يحظى خلالها الشعب بمزيد من الخدمة".

١- بالرغم من أن هذه المرحلة لم يتم استجوابه بشأنها حتى الآن، وهي تعد مرحلة غامضة ونحن على مشارف الانتخابات الرئاسية التاسعة، لكن يبدو أن هذه المرحلة كانت مرحلة مريحة بالنسبة له، أي لأحمدى نجاد، فقد كان متفائلاً بدرجة كبيرة منذ دخوله الساحة الانتخابية، وكان مؤمناً بالفوز في الانتخابات، لذلك صبح أن نطلق عليه أحمدى الثوري ١٠٠٪.

٢- لقد كانت هذه المرحلة ضمن شعارات أنصاره خلال الأسابيع القليلة التي سبقت الانتخابات مباشرة، وبينما ظل أحمدى نجاد في مؤخرة استطلاعات الرأي التي أجرتها وزارة الإعلام والإذاعة والتلفزيون، إلا أنه في الثامن من خرداد (٢٩ / ٥ / ٢٠٠٥)، أطل بتصريح جاء فيه "ستقع أحداث عدة خلال العشرين يوماً القادمة فلا تتعجلوا".

٣- ورد في أحد تصريحاته قبل الانتخابات أيضاً "أعتقد أن الساحة السياسية الانتخابية ستشهد تغييرات جذرية خلال الأيام القادمة، لكنني لن أكون أحد أطراف تلك المباحثات والاتلافات".

٤- بالرغم من ذلك، كان أحمدى نجاد أحد الفائزين دخلاً المرحلة الثانية من انتخابات الرئاسة. من هذا المنطلق

الحصاد الاقتصادي لسنوات أحمدى نجاد

سرمایه (رأس المال) ۲۰/۳/۲۰۰۹

۲۰۳ مليارات دولار في استهلاك الطاقة، في حين أن المبلغ المخصص لاستهلاك الطاقة في الخطة الخمسية لا يتعدى ۸۴,۵ مليار دولار.

وفق بيانات البنك المركزي الإيراني أيضاً، أنفقت الحكومة الإيرانية من عائدات النفط بالعملة الأجنبية على مدار السنوات الأربع الماضية على التوالي ۴۶,۸ مليار دولار، و ۴۶,۸ مليار دولار، و ۴۶,۸ مليار دولار، و ۴۶,۸ مليار دولار، في حين أن المبالغ المدرجة في الخطة لهذه السنوات على التوالي هي ۲۰,۳، و ۲۰,۶، و ۲۱,۵، و ۲۲,۱ مليار دولار. وطبقاً للمادة ۵۱ من السياسات العامة لخطة التنمية الرابعة، وكذلك البند أ من المادة الثانية لهذه الخطة، الحكومة مكلفة بالسعى إلى إنهاء واعتماد الموازنة الإيرانية العامة على عائدات النفط، لكن أداء الحكومة الإيرانية في السنوات الأربع الماضية أوضح أن معدل استهلاك دولارات النفط في الموازنة العامة لم يقل، وإنما تزايد بشدة لدرجة أنه تم صرف أكثر من ۱۲۳ مليار دولار من عائدات النفط في هذه السنوات الأربع لتغطية النفقات الجارية للحكومة، بحيث وصل متوسط الإنفاق السنوي من الدولارات النفطية إلى ۳۱ مليار دولار، في حين أن ما تم تقريره في الخطة الخمسية كان يقتضي إنفاق ۹۷,۳ مليار دولار فقط على مدار السنوات الخمس. وبالإطلاع على هذه الأرقام يتضح أن الحكومة التاسعة قد أنفقت في قطاع النفقات الحكومية الجارية أكثر من مجموع نفقات الحكومة السابقة من العملة الصعبة في جميع القطاعات بمقدار ۵۹٪.

السحب من صندوق احتياطي عائدات النفط بنسبة ۳۰٪ مما هو مدرج في الخطة:

سحبت حكومة أحمدى نجاد من صندوق احتياطي عائدات النفط ۸۰,۷ مليار دولار بمعدل متوسط سنوي يبلغ نحو ۲۰ مليار دولار، وكانت معدلات السحب السنوي على الترتيب ۹,۷، و ۱۷,۷، و ۱۷,۷، و ۳۷,۱ مليار دولار، في حين أن الخطة الخمسية للتنمية تسمح للحكومة بسحب ۵,۵، و ۵,۲، و ۵,۵، و ۵,۵ مليار دولار على الترتيب ليبلغ مجموعهم في السنوات الأربع ۲۰,۳ مليار دولار، وذلك للإنفاق على المشروعات التعميرية. وبالإطلاع على ميزانية المشروعات التعميرية للحكومة يتضح أن الحكومة أنفقت على تلك المشروعات ۶۷,۵ مليار دولار، في حين أنه

بدراسة أداء هذه الحكومة على مدار السنوات الأربع الماضية يتضح أن المؤشرات الاقتصادية العامة لخامس أعوام الخطة الخمسية ستكون أقل بكثير من السنوات الأربع السابقة عليها، وذلك بظهور عدد من المشكلات الاقتصادية المحلية، فضلاً عن الأزمة الاقتصادية العالمية.

أنفقت حكومة أحمدى نجاد على مدار السنوات الأربع الماضية في بند استهلاك الطاقة أكثر من ۲۰۳ مليارات دولار؛ أي أنها تجاوزت الإنفاق المدرج في قانون الموازنة بمعدل ۱۴۲٪، ومولت هذا الإنفاق بأكثر من ۸,۷ مليار دولار من صندوق الاحتياطيات النقدية من عائدات النفط، وهذا الرقم يزيد بمعدل ۳۰٪ عما هو كان مخطط له في برنامج الخطة الخمسية الرابعة.

أدى الإنفاق المبالغ فيه من عائدات النفط إلى تضاعف حجم الموازنة العامة للدولة، ووصول حجم النقد المطروح إلى أكثر من ۱۷۰ ألف مليار تومان (الدولار يساوي ۸ آلاف تومان).

والأهم من كل ما سبق تضاعف مؤشر القيمة المنتجة، وانخفاض الواردات الرأسمالية (معدات الإنتاج) بمعدل ۵۰٪. ومن ناحية أخرى، تزايد واردات السلع الاستهلاكية في أعوام ۲۰۰۵، ۲۰۰۶، ۲۰۰۷ بمعدل ۳۶٪ مقارنة بالسنوات الثلاث السابقة عليها نتيجة لسياسات الحكومة التاسعة في تطبيق خطة الموازنة، حيث كان معدل النمو الاقتصادي في السنوات الأربع الماضية ۵,۴٪، و ۷,۱٪، و ۶,۵٪، و ۵,۶٪ على التوالي، وبلغ متوسط معدل النمو للسنوات الأربع مجتمعة ۵,۷٪، وبهذا تكون الحكومة التاسعة قد تخلفت بمعدل ۲۹٪ عن متوسط معدل النمو المخطط له في السنوات الأربع من الخطة الخمسية الرابعة، ويتوقع أن يتراجع النمو الاقتصادي الإيراني هذا العام إلى ما بين ۲٪ إلى ۳,۵٪، وعلى هذا الأساس سيصل متوسط معدل النمو في الخطة الخمسية الرابعة إلى ۴,۶٪ على أقصى تقدير، وهذا الرقم يعنى تحقيق ۵۷٪ فقط مما كانت تسعى إليه الخطة الخمسية الرابعة.

زيادة ۱۴٪ في استهلاك الطاقة:

وفق بيانات البنك المركزي الإيراني المدرجة في تقارير إدارة البحوث التابعة له، أنفقت الحكومة التاسعة في السنوات الأربع الأولى من الخطة الخمسية الحالية أكثر من

تم سحب ٨٠ مليار دولار من صندوق الاحتياطي لصالح تلك المشروعات، فضلاً عن المدرج في الموازنة من الأساس لصالحها.

وهذا يعني أن الحكومة الإيرانية على مدار السنوات الأربع الماضية أنفقت كل الموارد العامة للدولة من عائدات الحكومة على النفقات الجارية، ليس هذا فحسب، وإنما أنفقت كذلك ١٤ مليار دولار من أصل ٧٠ و ٨٠ مليار دولار سحبتها من صندوق الاحتياطي على النفقات الجارية أيضاً.

مقارنة النمو الاقتصادي باستهلاك النقد الأجنبي:

بينما نجد حكومة أحمدى نجاد قد سحبت أكثر من ٢,٥ ضعف من المبالغ المدرجة في خطة التنمية من النقد الأجنبي، نجدها لم تنجح إلا في تحقيق ٧٠٪ فقط من معدل النمو المستهدف.

انخفاض معدلات الاستثمار ٦٧,٣٪:

مع تزايد ارتفاع الأسعار في القطاعات الإنتاجية من الطبيعي أن يقل الإقبال على الاستثمار، وهذا الانخفاض يمكن ملاحظته في انخفاض معدل نمو إنشاء وتشغيل المؤسسات الصناعية على مدار سنوات خطة التنمية الرابعة مقارنة بخطة التنمية الثالثة الذي وصل إلى ٦٧,٣٪، كما أن المقارنة بين الفترتين المذكورتين تبين انخفاض نمو الاستثمارات الموجهة لإنشاء المؤسسات الصناعية بنسبة تزيد على ٧٤,١٪، وكذلك انخفاض عائد النشاط الصناعي بمعدل ٦٠,٥٪، حيث كان يبلغ ٨٧,٥٪ في الفترة ما بين ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤، ووصل إلى ٣٤,٦٪ في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٩. وإذا نظرنا إلى مجموع هذين المؤشرين (الاستثمار أثناء التأسيس، والاستثمار أثناء التشغيل) يتضح انخفاض مجموع هذين المؤشرين بمعدل ٦٧,٣٪ في السنوات الأربع الأخيرة مقارنة بالسنوات الأربع السابقة عليها، مع انخفاض عدد تصاريح إنشاء المؤسسات الصناعية بمعدل ٧٦,٣٪، وانخفاض متوسط النمو الصناعي من ٣٩٪ إلى ٦,٨٪.

زيادة واردات السلع الاستهلاكية بمعدل ٣٦٪ وانخفاض الواردات الرأسمالية بمعدل ٤٩٪:

من خلال مقارنة أرقام الواردات والصادرات في كل من السنوات الثلاث الأولى من الخطة الرابعة للتنمية، والسنوات الخمس من الخطة الثالثة، يتضح أنه خلال الفترة ما بين عامي

٢٠٠٥ و ٢٠٠٨ ارتفعت قيمة الواردات الاستهلاكية إلى ٥٠ مليار دولار، في حين كانت قيمتها أثناء خمس سنوات هي عمر الخطة التنموية الثالثة ٢٤,٦ مليار دولار. وبينما كانت نسبة الواردات الرأسمالية إلى مجموع الواردات في الخطة الثالثة تبلغ ٤٠٪، انخفضت تلك النسبة إلى ٢٠٪ في الخطة التنموية الرابعة.

ومع انخفاض الواردات الرأسمالية زادت الواردات الاستهلاكية. ومن ناحية أخرى، كانت نسبة الواردات من السلع الوسيطة تبلغ ٤٦,٥٪ من مجموع الواردات في الخطة التنموية الثالثة، وزادت في السنوات الأربع الأخيرة بنسبة ١٥٪ لتصل إلى ٦١,٢٪ من مجموع الواردات.

لقد كانت نسبة الواردات الرأسمالية في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥ إلى مجموع الواردات هي ٤٢,٥٪، و ٤٣٪، و ٤٣٪، وكانت نسبة واردات السلع الوسيطة عن نفس الفترة هي ٤٣,٨٪، و ٤٤٪، و ٤٣٪، لكن هذه النسب قد تغيرت بشكل كامل في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨، حيث بلغت نسبة الواردات الرأسمالية إلى مجموع الواردات ٢٢,٥٪، و ١٩,٣٪، و ١٨,٥٪، وزادت نسبة الواردات الوسيطة لتبلغ ٥٩,٥٪، و ٦١,٥٪، و ٦٢٪، وهذا يعني نقطة تحول ذات مغزى في مؤشرات الواردات السلعية حدثت في عام ٢٠٠٥، ونحن نرى نقطة التحول هذه في واردات السلع الاستهلاكية التي لم تكن تشكل في سنوات خطة التنمية الثالثة في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٤ إلا ١٢,٨٪، و ١٣٪، و ١٤٪ من مجموع الواردات الإيرانية، لكن بداية من عام ٢٠٠٥ زادت الواردات من السلع الاستهلاكية لتبلغ نسبتها من مجموع الواردات ١٨٪، ثم ارتفعت في العام التالي إلى ١٩,٢٪ والعام الذي يليه إلى ١٩,٥٪.

هذا التغير يعني أنه في عهد حكومة أحمدى نجاد وتنفيذ برنامج الخطة الخمسية الرابعة أبدى السوق الإيراني إقبالاً شديداً على السلع الاستهلاكية والوسيطة، وفي المقابل انخفض الطلب على السلع الاستثمارية بمعدل ٥٠٪، ولهذا السبب لم تحقق الحكومة الإيرانية إلا قدراً ضئيلاً من الأهداف التنموية للخطة سواء على مستوى النمو الاقتصادي أو نمو الاستثمارات.

معركة أحمدى نجاد والبرلمان

اعتراض رئيس الجمهورية وصلاحيات مجلس الشورى الإسلامى

د. سيد بهزاد بورسید ■ موقع (ألف) الإلكتروني ٢٠/٣/٢٠٠٩

أشارت الرسالة الأخيرة لرئيس الجمهورية بشأن الاعتراض الدستورى على رئاسة مجلس الشورى الإسلامى، وما أحدثته من تغييرات فى قانون الموازنة العامة، ردود أفعال متباينة، كما حظى رد رئيس المجلس على هذه الرسالة باهتمام كبير خاصة أنه حوى قدراً من الفكاهة والسخرية.

لذا سنلقى نظرة إجمالية من الزاوية الدستورية على هذه المكاتبات والنتائج المترتبة عليها.

١- صلاحيات رئيس الجمهورية فى التوجيه والاعتراض:

رئيس الجمهورية طبقاً للمادة ١١٣ من الدستور الإيرانى له أعلى مقام رسمى فى الدولة بعد مقام المرشد. وطبقاً للفصل الثانى من قانون تحديد وظائف وصلاحيات ومسؤوليات رئيس الجمهورية الإيرانى المصدق عليه عام ١٩٨٦ فإن ثمة مسؤوليات يمكن أن نذكر من بينها ما ورد فى المادة ١٣ من القانون المذكور، والتى تنص على أن له صلاحية الإشراف والمتابعة للسلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، وطبقاً للمادة ١٥ لذلك القانون له حق التوجيه والاعتراض على هذه السلطات.

وعندما اعتقد رئيس الجمهورية أنه تم انتهاك الدستور أثناء مناقشة لائحة ميزانية عام ٢٠٠٩-٢٠١٠ وجب عليه التوجيه والاعتراض فى هذه الحالة.

أ- هناك شك فيما يتعلق بإمكانية الاستناد إلى القانون المذكور، لأن ذلك القانون تم التصديق عليه فى عام ١٩٨٦ وتناول المبادئ الدستورية قبل التعديل الدستورى فى عام ١٩٨٩، وطبقاً للمادة ٥٧ من الدستور الإيرانى فإن السلطات الثلاث فى الجمهورية الإسلامية مستقلة عن بعضها بعضاً، وقد ذكرت طرق الإشراف على تنفيذ الدستور بصراحة فى بنود الدستور، ويتولى مجلس صيانة الدستور الإشراف على قرارات مجلس الشورى الإسلامى طبقاً للمادة ٩١ من الدستور.

وقد حذفت وظيفة تنظيم العلاقة بين السلطات الثلاث

من المادة ١١٣ وأضيفت مهمة الإشراف على السلطات إلى مهام مجلس صيانة الدستور فى البند رقم ٧ من المادة ١١٠ من الدستور، ومن ثم يجب الالتفات إلى أنه عندما أدرجت وسائل تنفيذ الإشراف على السلطات الثلاث فى الدستور لم يعد هناك مجال لتقديم تفسيرات، وعلى هذا الأساس طالما أن طريقة الإشراف على ممارسات مجلس الشورى الإسلامى قد أدرجت فى الدستور، لا يمكن تصور أن بقية السلطات لها حق الإشراف على أداء المجلس، وحتى إذا كانت صلاحية الرئيس فى الإشراف على أداء المجلس يمكن افتراضها طبقاً للمادة ١١٣ فسيبيل تحقيقها هو تنفيذ إشراف مجلس صيانة الدستور طبقاً للمادة ٩١.

ب- مع فرض إمكانية الاستناد إلى هذا القانون وما يتحدث عنه من صلاحيات رئيس الجمهورية، يبدو أن هناك خطأ أكبر قد حدث من الاستناد إلى قانون تم تعديله وهو عجلة رئيس الجمهورية فى إصدار هذا الاعتراض الدستورى والتبعات المترتبة عليه، لأن منصب رئيس الجمهورية هو أعلى منصب فى الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد مقام المرشد، الأمر الذى يستلزم أن يحتجب رئيس الجمهورية العجلة فى إصدار قراراته، والفهم الخاطئ لقانون الموازنة وصلاحيات مجلس الشورى الإسلامى لا يمكن أن تكون موضوعاً لاعتراض دستورى. ولعله كان من الأفضل أن يقوم رئيس الجمهورية الموقر بدراسة الموضوع بدقة أكبر قبل أن يقرر إرسال هذه الرسالة، لأن تصرفات رجال الدولة من مستوى رؤساء السلطات تعتبر أساساً يعمل به فى مراحل تالية.

٢- دراسة محتوى الاعتراض الدستورى:

حتى لو كان رئيس الجمهورية له الحق فى التوجيه والاعتراض على السلطة التشريعية طبقاً لقانون عام ١٩٨٦، فإن هذا الأمر مقبول فقط فى إطار الدستور وليس التفسيرات الخاصة لمواد الدستور.

احتوى الاعتراض الدستورى لرئيس الجمهورية على بنود ليس لها أى علاقة بمواد الدستور مثل البندين الثالث عشر

والرابع عشر، ويبدو أنه اغتنم الفرصة حتى يعرض بعض شكواه في إطار اعتراض دستوري لعلها تكون أكثر تأثيراً!!

على سبيل المثال لا الحصر، إذا تناولنا عدم توازن بنود اعتماد الموازنة، يشكو رئيس الجمهورية من تخفيض الاعتمادات المالية للهيئة الاستشارية العلمية والتقنية التابعة لرئيس الجمهورية.

هذه الهيئة هناك شك في الأساس القانوني الذي شكلت على أساسه. فلماذا إذاً يجب وضع اعتماد مستقل لها، في حين أن الموازنة تجاهلت وضع ميزانية لأكثر من ٢٩٠ جهازاً إدارياً تم تأسيسهم طبقاً للقانون ولهم لوائح قانونية.

إن وضع الميزانية عملية مستمرة طويلة لأجل تبدأ بمرحلة الإعداد، ثم الدراسة والتصديق عليها، وتستمر في عملية التنفيذ والإشراف، وهذه المراحل تبدأ من الأجهزة التنفيذية عندما تقدر النفقات وتنتهي بتقرير تفريغ الميزانية من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات.

وبالطبع، لا يمكن عبور هذه المراحل بدون التعاون بين الحكومة والمجلس على الرغم من أن السلطات الثلاث منفصلة قانونياً لكنها لا تعد جزراً منعزلة، وسيؤدي تعاون

الحكومة والمجلس إلى حل المشكلات وليس تقديم اعتراض دستوري، ولعله من الأفضل أن يتم التعاون بين الحكومة والمجلس من بداية الأمر عند إعداد لائحة الموازنة حتى لا تحدث مشاكل عند دراستها في المجلس. وللأسف التواصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ضئيل جداً من هذه الناحية، وإذا كان الاستناد إلى الصلاحيات القانونية وحدود الواجبات لتحديد التكاليف القانونية وحدود الصلاحيات أمراً مقبولاً، لكن تحقيق الأهداف وحل مشكلات الشعب يتطلب شيئاً أكبر هو تضافر وتعاون السلطات الثلاث.

وإجمالاً، يبدو أنه يجب اعتبار رسالة رئيس الجمهورية عتاباً أصدقاء وليس اعتراضاً دستورياً، ولعل التعاملات التي تمت بين الطرفين في مواقف سابقة تستلزم ذلك الفهم، ولكن اختيار هذا القلب ليصب فيه عتابه أو شكواه على أقصى تقدير أمر جدير بالدراسة والتأمل لأن سيادة الرئيس استند إلى فهم خاطئ للدستور الإيراني، كما أن هذه الرسالة تصب في إثارة الرأي العام الإيراني في نهاية فترة رئاسة أحمدى نجاد، وإقتراب موعد الانتخابات الرئاسية، وهو الوقت الذي يحتاج إلى هدوء أكثر.

رد لاريجاني على أحمدى نجاد اعتراضك الدستوري يفتقد الوجهة القانونية

موقع (ألف) الإلكتروني ٢٠٠٩/٣/١٨

٢- طبقاً للمادة ٩١ من الدستور، الفصل في مواضع الاختلاف الدستوري فيما يتعلق بالتشريع؛ أي الوظيفة الأساسية للمجلس، من حق مجلس صيانة الدستور فقط، وتدخل رئيس السلطة التنفيذية في هذا الشأن ليس له سند قانوني.

٣- استناد سيادتكم في هذا الاعتراض جاء على المادة ١٥ من قانون صلاحيات رئيس الجمهورية المصدق عليه عام ١٩٨٦ الذي يستند إلى المادة ١١٣ من الدستور الإيراني قبل تعديله، والتي كانت تنص على أن تنظيم العلاقة بين السلطات الثلاث جزء من مهام رئيس الجمهورية، في حين أنه في تعديل الدستور الذي تم عام ١٩٨٩ سلبت هذه الصلاحية من رئيس الجمهورية وأضيفت إلى صلاحيات

بسم الله الرحمن الرحيم
حضرة السيد الدكتور أحمدى نجاد/ رئيس الجمهورية الموقر

بعد السلام والتهنئة بمولد الرسول الكريم صلوات الله عليه، وبمولد الإمام جعفر الصادق عليه السلام، لقد اطلعت على اعتراض سيادتكم على السلطة التشريعية في الرسالة رقم ٢٤٣٠٣٨ بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٥ عن طريق وسائل الإعلام.

النقطة الأولى: اعتراض سيادتكم ليس له وجهة قانونية للأسباب التالية:

١- طبقاً للمادة ٥٧ من الدستور، السلطات الثلاث مستقلة.

المرشد (البند ٧ من المادة ١١٠ من الدستور).

النقطة الثانية: بالإضافة إلى عدم قانونية الاعتراض شكلاً، فإن موضوع الاعتراض، والذي يعترض على إحداث تغييرات في لائحة الموازنة داخل المجلس ليس له حيثية قانونية، فطبقاً للمادة ٧١ من الدستور يستطيع مجلس الشورى الإسلامي وضع القوانين في جميع الأمور في الحدود المقررة بالدستور، ووفقاً للمادة ٥٢ من الدستور يتم إعداد الموازنة السنوية العامة للدولة من قبل الحكومة، وتسلم إلى المجلس لدراستها والتصديق عليها، وأي تعديل في أرقام الموازنة يتم وفق القواعد المقررة في القانون، وكذلك المادة ١٤٥ من اللائحة الداخلية للمجلس التي تنص على أن تعديل أو تغيير أو تكميل أي مشروع أو لائحة من صلاحيات المجلس ولجانه المختصة. لذا، فإن اللوائح التي تصدرها الحكومة، ومن بينها لائحة الموازنة العامة، يمكن التصديق عليها أو رفضها أو إجراء إصلاحات أو تغييرات أو استكمالها بها، ونادراً ما يتم التصديق عليها كما هي.

لذا، إذا كانت القوانين والقرارات المصدق عليها في المجلس تخالف الدستور أو الشريعة الغراء، فإن مجلس صيانة الدستور مسئول عن إبداء رأيه، وحتى إذا كان المجلس يرى مصلحة البلاد في قراراته لأسباب مختلفة، فإن مجمع تحديد مصلحة النظام سيقدم رأيه النهائي الفاصل بين المجلسين. ومن ثم لا يمكن اعتبار مسألة إجراء تعديلات في لائحة الموازنة موضعاً لاعتراض رئيس الجمهورية، وبعد تصديق المجلس النهائي على اللائحة تصبح لازمة التنفيذ، وإذا واجهت الحكومة مشكلة في التنفيذ تستطيع أن تقدم تعديلاً للموازنة، وتطلب إذناً جديداً من المجلس.

وأنا كرئيس للمجلس، حتى إذا كنت معترضاً على قرار صادر من المجلس، فأنا مكلف بتنفيذ القانون والحفاظ على مكانة المجلس طبقاً للمادة ١٧ من قانون اللائحة الداخلية للمجلس، وهذا بهدف إقامة العدالة التي هي محور القانون.

وأنا لا أعتقد أن هذا القرار أو أي قرار بشري آخر سواء صادر عن الحكومة أو المجلس منزه عن الخطأ، ولا أرى ضرورة في الدفاع عن تفاصيل الموازنة لأن التغيير من حق المجلس. وطبقاً للمادة ٧١ من الدستور يستطيع مجلس الشورى الإسلامي وضع القوانين في جميع الأمور في حدود

قواعد الدستور.

ومخالفة قرارات المجلس من عدمه للدستور يحددها مجلس صيانة الدستور. وبعد خوض كل مراحل التحكيم القانوني ينبغي على الجميع الخضوع للقانون، ولكن لكي أبين أن الاعتراضات التي أبدتها المجلس على لائحة الموازنة، فضلاً عن أنها حق قانوني للمجلس، لها أساس عقلائي مقبول أشير إلى عدة نماذج منها:

النموذج الأول: فيما يتعلق بدعم السلع الأساسية، أعلن نواب المجلس أن مبلغ الـ ٣٠ مليار تومان (٣٧٥ مليون دولار) أكثر مما كان مقرراً في ميزانية العام الماضي، في حين أن كثيراً من السلع الأساسية قد انخفض سعرها إلى النصف عالمياً، ومن بينها القمح.

النموذج الثاني: فيما يتعلق بتعديل معاشات التأمين الاجتماعي، فعلى الرغم من تعديل معاشات المتقاعدين في جميع مؤسسات الدولة بمقتضى قانون إدارة الخدمات الحكومية الصادر في عام ٢٠٠٨، للأسف لم تشمل لائحة الموازنة أي اعتماد أو اقتراح بشأن قانون التأمين الاجتماعي. لذا، قرر مجلس الشورى الإسلامي إيداع جزء من أسهم الشركات الحكومية لمرة واحدة لصالح هيئة التأمين الاجتماعي، ومن ثم تقوم الهيئة المذكورة بتغطية تجاهل الموازنة لهذه النقطة عن طريق أرباح هذه الأسهم حتى يتم دفع معاشات التأمين الاجتماعي.

النموذج الثالث: فيما يتعلق باعتراضكم الأخير الذي جاء في شكل أشبه ما يكون بالطرفة أو الفكاهة قلتم إن حاصل تقسيم ميزانية الحكومة على عدد موظفيها يصل إلى ٢٥ ألف دولار سنوياً، في حين أن حاصل ميزانية المجلس على عدد غير معلوم بالنسبة لنا (ربما يكون عدد النواب) يصل إلى ٣٠٠ ألف دولار!

وفي حين أن حاصل تقسيم ميزانية الحكومة على عدد الوزراء يصل إلى ٢٥,٦ مليار دولار، وحاصل تقسيم ميزانية المجلس على عدد عامليه يصل إلى ٣٧,٥ ألف دولار. وهذا يعني أنه يجب أن يكون معامل التقسيم واحداً، فإما أن تقسم الميزانيتين على عدد الموظفين أو أن تقسم على عدد المسؤولين (الوزراء أو النواب)! على الرغم من أن مثل هذه الأمور لا تذكر في اعتراض دستوري من الأساس.

ضد ثورة العقد الرابع

سيد ضياء الدين احتشام ■ عصر إيران ١/٢/٢٠٠٩

وتعيين كبار القادة العسكريين الإيرانيين لا يتم إلا بعد الرجوع إلى المستشارين الأمريكيين. الآن أيضا يجب إعادة تقييم الحريات السياسية والفردية، والتي كانت ضمن الآمال الأساسية للشعب الإيراني خلال الثورة، فهل شهدت الثلاثون عاما الماضية مثل هذا الوضع الذي كان يتغيه قادة الثورة الإسلامية الأوائل في إيران عام ١٩٧٩، أم لا؟

وفي هذا الصدد يجب على النظام أن يتساءل بشأن شعارات، مثل نشر التعليم، وإزالة الفقر والحرمان، والتوزيع العادل للثروات، وحقوق النساء، والارتقاء بالمستوى المعيشي للشعب و... والعشرات من الآمال المماثلة.

من المسلم به أن الثلاثين عاما الماضية شهدت بالفعل التوصل لأهداف عدة أو على الأقل الاقتراب من تحقيق بعض الأهداف الأخرى، ولكن بالتأكيد يوجد أهداف أخرى لم يسع النظام لتحقيقها أو حتى المساس بها.

تلك الأهداف والمساوئ يمكن التغاضي عنها أو كتمانها، وإذا فتح ملفاتها أي شخص فإنه سيلقى اتهامات لا حدها، ونحن على أعتاب العقد الرابع من الثورة الإسلامية.

إن الإضرار بالنظام اتهام لا يجب توجيهه إلى أنصار ورموز النظام لأن النقد بمثابة مراجعة لتدارك السلبيات التي تهدد بقاءه، وبمثابة كشف عن الأمراض تمهيدا لعلاجها، والحديث عن أعراض المرض وتشخيصه بوصفه خيانة، حديث ليس من العقل في شيء.

وهنا يجب القول إن إعطاء الفرصة لجميع الكتل والتيارات السياسية سواء إصلاحية أو أصولية هو أول ضرورة في اتجاه طلب نقدي بناء من الداخل، أما الخطوة الثانية فتتمثل في سعة الصدر من أجل الدولة، ومن أجل تقدم النظام.

عشرة الفجر هي ذكرى مرور ثلاثين عاما على ثورة الشعب الإيراني، وقد ولج النظام سريعا إلى العقد الرابع من عمر الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وكما هو الحال بالنسبة لمراحل نمو الإنسان ونضوجه العقلي والفكري، فإن أنظمة السياسة والحكم أيضا لديها الخاصية ذاتها.

بالتأكيد هذا النمو لا يقتصر فقط على النمو الجسدي وإنما هو نمو يصل إلى كيفية النظر إلى الذات، والساحة المحيطة بالتزامن مع الابتعاد تدريجيا عن المشاعر والشعارات.

فبالنسبة لشباب عديم التجربة فإن قراراته تكون متسعة وخاطئة في غالب الأحيان لأنها تتأثر بالمشاعر والأحاسيس فقط، أما الشخص المتزن صاحب التجربة فتكون قراراته بالتأكيد معتمدة على خبرات سابقة، وإذا فرض وقوعه في الخطأ فإنه يتعلم من أخطائه، ويبعد التفكير بشأن الساحة المحيطة به.

نظام الجمهورية الإسلامية من هذا المنطلق تعلم الدرس عبر ثلاثين عاما من عمر الثورة الإسلامية، وهو عمر شهد العديد من الأحداث التي أثقلت قدراته وأوسعت مداركه، كان على رأسها سنوات من الحرب المقدسة، وسنوات المقاطعة والعقوبات الدولية و...، وهي أحداث كفيلة باحترام هذا النظام وتدعوه في الوقت ذاته للوقوف والتأمل وتوجيه النقد لذاته.

هذا النقد يستلزم بالضرورة مراجعة الشعارات التي تبناها النظام لعقود طويلة، ومقارنة ما تحقق منها وما لم يتحقق والصالح منها وغير الصالح.

على سبيل المثال، كان ضمن شعارات وطموحات الإيرانيين في عقد الثمانينيات الاستقلال عن تدخل الأجانب وإخراجهم من دائرة القرارات الوطنية، في وقت كان عزل

مقدمة لتأميم الصحافة

امروز (اليوم) ٢٤/٢/٢٠٠٩

السلطة التنفيذية وصولاً إلى الساحة التشريعية، ومن ضمن تلك البنود يمكن الإشارة إلى الفصل الثالث الذي تم تدوينه تحت عنوان حقوق ومسؤوليات الصحفيين، والذي يكتسب صفة تشريعية في معظم تفاصيله بينما يبدو أنه من الناحية القانونية لا قيمة له.

٣- وصلت البنود المتعلقة بالتدخل الحكومي في العمل الصحفي أوجها إذا تعمقنا في تلك اللائحة، فيما يمكن اعتباره تأميم للصحافة، حيث بات الصحفي أكثر ارتباطاً بالحكومة وكأنه موظف، وطبقاً لبنود الفصل الخامس من تلك اللائحة يتم الاعتراف رسمياً بالصحفي الحاصل على بطاقة تعرف باسم بطاقة الهوية الصحفية من جانب الحكومة، وهذه البطاقة لا تصدر إلا من خلال لجنة هيئة الصحافة التابعة لوزارة الإرشاد، وأعضاؤها يتم تعيينهم من جانب تلك الهيئة، فيما يمكن اعتباره انهيار لاستقلالية الصحفيين.

٤- نص اللائحة يخلو أيضاً من المعايير العقلانية والمنطقية لتقييم أداء الصحفي في إيران، ويعتبر أن الشهادة وحدها هي الكفيل بتقييم أداء الصحفي الذي يريد استخراج بطاقة الهوية الصحفية، أي أن الخريج الحاصل على شهادة الدكتوراة حديثاً يكون أفضل من الصحفي الذي يمارس المهنة على مدى ثلاثين عاماً.

من هذا المنطلق يبدو أن الحكومة تحاول مؤخراً تهيمش دور الصحافة في إيران، وبدلاً من رفع المعاناة عن عاتق الصحفيين وتحقيق مطالبهم، يبدو أن الصحافة ستتحول إلى أداة في يد الحكومة ليس إلا.

طبقاً لآخر الأخبار بالصحف، أعلن مسئول الصحافة بوزارة الإرشاد، عن الموافقة على لائحة العمل الصحفي في الحكومة، وقد دخلت هذه اللائحة حيز التنفيذ سريعاً بمجرد إعلانها، ولكنني لم أطلع على تفاصيل هذا الخبر، وسأقوم فيما يلي بإلقاء الضوء على النص الذي تم نشره عام ٢٠٠٦، من جانب مكتب الدراسات والتنمية الإعلامية، والذي عرف حينها بلائحة العمل الصحفي، وتعرض للعديد من النقد مراراً في الفترة الأخيرة:

١- النقطة الأولى التي أود التركيز عليها في هذا البحث أن أي لائحة متخصصة يجب أن يتم الإعداد لها بمشاركة نشطاء هذا التخصص، وأنه في غير تلك الحالة فإن هذه اللائحة ستكون بمثابة تدخل سافر في شئون مؤسسة متخصصة دون دراية، وقد ورد بتلك اللائحة أن كلا من (الدكتور معتمد نجاد، وقاضي زاده، وفرقاني، ومحسنيان راد، وعباس سليمي نمين، ومنصور سعدي، ومحمود عبد الحسيني، ومهدي فضايلى، وبرويز اسماعيلي، ويونس شكر خواه، ورضا مقدسي)، قاموا بإعداد ونشر تلك اللائحة، لكن على الرغم من ذلك أكد لي فيما بعد السيد شكر خواه، أنه لم يشارك في جلسات الإعداد لتلك اللائحة، كما أن معظم من وردت أسماؤهم ليس لهم أي علاقة بالعمل الصحفي، مما يزيد من احتمالات عدم تلبية احتياجات العاملين بالصحافة، بل على العكس فقد كانت اللائحة متناقضة تماماً مع الحد الأدنى من مطالب واحتياجات الصحفيين.

٢- النقطة الثانية تتمثل في متن تلك اللائحة، وإدخالها الحيز التشريعي، وجعل بنودها تتعدى اختصاصات ومهام

الفعالية: الأولوية الأساسية للأصوليين

حميد حسين زاده ■ رسالت (الرسالة) ٢٠٠٩ / ٢ / ١١

وخصائصه المميزة. من ناحية أخرى، يحاول التيار الأصولي في الفترة الراهنة التأكيد على إنجازات الحكومة التاسعة والمزايا التي حققتها على صعيد الدبلوماسية والسياسة الخارجية، سواء من حيث العلاقات المشتركة مع الدول، أو من حيث زيادة الدور الإيراني في المنظمات والهيئات الدولية، وذلك بالتزامن مع التركيز على فشل الحكومة الإصلاحية في تحقيق إنجازات على الساحة الدولية أو حتى على الأقل الانطلاق من قيود العزلة الدولية المفروضة على إيران. كذلك يحاول التيار الأصولي أيضا الحيلولة دون أي تدخلات خارجية في الشئون الداخلية الإيرانية من خلال إقناع الشعب الإيراني أن هذه التدخلات لن تسهم مطلقا في حل مشكلاته الاقتصادية والمعيشية، وأن الالتزام الدائم والمستمر بقيم ومبادئ الثورة الإسلامية هو السبيل الوحيد للنهوض بمصالح الأمة الإيرانية.

تزايد الحديث في إيران مؤخرا بشأن استراتيجية العقد القادم، باعتبار أن العدالة والتقدم هما محور تلك الاستراتيجية، لكن تحقيق هذه الأهداف يستلزم بالضرورة صمود وتصميم الحكومات الإيرانية القادمة على تنفيذ تلك الأهداف في إطار الخطة العشرينية.

في هذا الصدد يحاول التيار الأصولي، وعلى مدى الأيام القادمة قبل إجراء الانتخابات الرئاسية، الظهور في مكانة التكتل السياسي الأقدر على إدارة الدولة، والنهوض والارتقاء بها بما يتناسب وتحقيق الاستراتيجية ذاتها.

من هذا المنطلق تدور داخل التيار الأصولي فعاليات حوار بناء من أجل إيجاد تفاهات مشتركة بشأن قضايا ومشكلات الدولة، ومطالب وآمال الشعب الإيراني تحت مظلة خطاب العدالة والتقدم، وفي هذا الصدد ينبغي التأكيد على أن الانتخابات الرئاسية القادمة ستشهد منافسات فكرية وسياسية واقتصادية وثقافية بين تكتلين لكل منهما سماته

٥٦

التوليفات الخمس في توضيح الإصلاحات

مصطفى كواكبيان ■ اعتماد (الثقة) ٢٠٠٩ / ١ / ٢٠

والتوليفة الأخرى لهذه المقولة تؤكد على مطالب واحتياجات الشعب. ومن هذه الناحية، فإن تيار الإصلاحات يجب أن يشكل على أساس المطالب والاحتياجات الواقعية للشعب، ومن هنا وبعيدا عن التخمين فإنه من الضروري بحث الظروف الواقعية للمجتمع. والإدراك السليم والشفاف للمجالات والظروف الاجتماعية، والتي تشمل كافة الموضوعات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية في الساحتين الداخلية والخارجية، يمكن أن يساهم من الناحية النظرية في انسجام حركة الإصلاح، ويستطيعون أن يستخدموها على النحو

في السنوات القليلة الماضية، طرح تقديم تعريف دقيق وأكثر شفافية لمفهوم الإصلاح بصورة أكثر جدية باعتباره من القضايا الهامة والمقلقة للإصلاحيين. وفي هذا الشأن يمكن أن نشير لبعض التوليفات، والتي بوضعها في الاعتبار ستقدم اجابات لاثقة ومناسبة لهذا القلق الموجود، وقد أكدنا كثيرا في الماضي على ضرورة أن تأخذ الإصلاحات إطارا من الدستور، وأن الإصلاحات، يجب أن تقدم من قبل التيار الحقيقي للإصلاح، وأن تكون على نهج الإمام، ومراعاة هذا الأمر ضروري إذا أردنا أن نقدم توضيحا شفافا عن مفهوم الإصلاح.

المناسب من العمل السياسى وحتى فى الأعمال التنفيذية. ومما سبق يجب أن يقدم تعريف محدد من خلال حوار الإصلاح لكافة أركان الدولة سواء المجلس أو الحكومة أو السلطة القضائية والمؤسسات الأخرى، حتى يتسنى لهم تحقيق أهدافهم فى هذا الإطار المحدد، ومواجهة التيارات المعارضة للتيار الإصلاحي.

إضافة لهذا، فإن العمل والتفاعل سيخطط من أسفل إلى أعلى، وبهذا المعنى فإن حوار الإصلاحات والإصلاحيين سيكون له وجود نشط فى متن المجتمع، وسوف تستمر وتحقق الإصلاحات عندما يكون للحركة الاجتماعية رصيد، وهذا ما يمكن أن نلمسه أكثر لأن حضور الشعب فى كل تفاعل وتحرك على طول التاريخ كان جزءاً من ضروريات أى حركة، خاصة الحركة الإصلاحية.

وبفرض أن الإصلاحات تنحصر فقط فى حوار بين نخبة المجتمع، فإننا يمكن أن نطلق عليه حوار السيطرة الاجتماعية ولا يمكن أن نحقق نتيجة من ورائه.

ربما أن أحد أهم مشاكل الإصلاحيين، هى أن أهميتهم ليست أقل من مفهوم الإصلاح، وهو الأمر الذى حصر القلق والخوف بينهم، ولم يسمح لهذا القلق والخوف أن يمتد إلى المجتمع المعنى بالإصلاحات. وللأسف فإن بعض النخبة يطرحون رؤياتهم فى ساحة منفصلة عن الشعب، ويتحدثون عن أن الشعب لا يمكنه هضم أفكارهم أو يتقبلها. وعلى سبيل المثال، عندما تكون أهم مشاكل الشعب اقتصادية وهى المشكلة الأهم، فليس من الضروري الإصرار على أن يكون الحديث الرئيسى والأهم عن الديمقراطية.

والإصلاحات أيضاً لا يجب أن تكون أيضاً مثل التنمية تتابع بصورة فردية، كذلك فإن التنمية يجب أن تتحقق فى كافة الساحات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومثلها الإصلاحات يجب أن تتابع فى كافة المجالات والموضوعات. فإذا أردنا أن ننفذ الإصلاحات فى المجال الاقتصادى، فإن هذا لن يتم دون الاهتمام بالسياسة والثقافة.

وعلى هذا النحو، فإن توضيح مفهوم الإصلاحات هو

لصالح الجميع، لأنه إذا كان هناك اهتمام بالإصلاح الغربى، فإنه يجب أن يقدم فى إطار قومى ووطنى، حتى يثمر وتنضج نتائجه.

وبناء عليه، فإن الإجراء الذى قام به السيد خاتمي مناسب جداً وضرورى، ولكن الاكتفاء بهذه الحركة لن يحقق الأهداف المرجوة، ويجب على الإصلاحيين بحث كافة الجوانب فى إطار من الانسجام والتوافق.

ومن هذا المنطلق، يجب أن تبحث كافة جوانب مقولة الإصلاح مع الأخذ فى الاعتبار التوجهات المرتبطة بالأوضاع الاجتماعية للشعب.

وبناء على التقييم الدقيق والواقعى للظروف الاجتماعية لحركة الإصلاح فإنها ستتبدل إلى حركة شاملة، والحركة التى بدأت فى الثانى من خرداد ٧٦، يمكن أن تستفيد بشكل أفضل، وهذا الأمر لم يتحقق لأسباب عدة. فالإصلاحيون أنفسهم لم يعرفوا وضعهم وآلياتهم جيداً. من جانب آخر، فإن معارضى التيار الإصلاحي أيضاً ساهموا فى إيجاد فاصل بين الشعب والإصلاحيين، ولهذا لم يجد الحوار الإصلاحي المكان الملائم بشكل كامل داخل المجتمع، والآن إذا أردنا أن تستمر مسيرة الإصلاح فيجب أن ندرك الآفات والأضرار والعوائق التى تهددنا.

وبالطبع، فإنه مع مراعاة التوليفات من قبيل التحرك فى إطار الدستور، وتوجهات الإمام، والاهتمام بمطالب الشعب واحتياجاته، والرؤية الشاملة لكافة أركان النظام، والتحرك على مستوى المجتمع، يمكن أن تفتح الطريق لتوضيح مفهوم الإصلاحات.

ويتصور البعض أن الإصلاحات يمكن تلخيصها فقط فى مجموعة من الأحزاب، ومع مرور الوقت ثبت الأمر وثبتته التيار المعارض للإصلاح، ومقابل هذا التوجه اعتقد أن نخبة الإصلاح مثل السادة كروبي وخاتمي يعرفون أن أهم رسائلهم تجاه هذا التيار يجب أن تؤكد على أن الإصلاحات ليست مختصة بمجموعة من الأحزاب، وإنما هى منهج شامل، وأن التوجهات الفردية والسلوك الشخصى لا يجب أن يحسب على هذا التيار أو ذاك.

تحليل منظمة مراحل التحكيم

٢٠٠٩/٢/١٨ www.advarnews.us

نيوز" بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١، ورد به أن محور نشاط المنظمة هو التلاميذ وطلبة الجامعات.

لكن بالطبع لا يفوتنا أن منظمة المراحل تعمل بوصفها حزباً رسمياً بالدولة له أهداف وبرامج أبعد وأشمل من نطاق الجامعة، ويبدو أن المنظمة تلعب دوراً حيوياً وأساسياً في الربط بين المعارضة الطلابية والمعارضة في الخارج.

وفي هذا الصدد أكد المتحدث باسم منظمة المراحل في مقال له بعنوان "الحركة الطلابية ضعيفة ولكنها صامدة"، أن نشاط الحركة الطلابية لديهم القدرة على لعب دور محوري في النهوض بالديمقراطية، وأنهم عندما يتمكنون من الحفاظ على استقلالية الجامعة، يكونون بذلك قد قطعوا شوطاً طويلاً في طريق الديمقراطية والنقد البناء.

وقد وضع مكتب تحكيم الوحدة أولويات العام الحالي طبقاً لثلاثة محاور رئيسية على النحو التالي:

١- الدفاع عن الحريات الأكاديمية، والسعى من أجل تكوين فكر جامعي مستقل عن السلطة.

٢- زيادة الاهتمام بالتوافق التشكيلي والارتباطات الداخلية الوحدوية والنهوض بالقدرة النظرية عند الأعضاء.

٣- الحفاظ على الوجهة المدنية للمنظمة، والنأي بالمنظمة عن أي توجه حزبي أو معارض في مجال السياسة.

مثلما تكررت الإشارة مراراً من قبل إلى الفلسفة الوجودية لمنظمة مراحل التحكيم - متمثلة في استقطاب ناشطي الحركة الطلابية بعد انتهاء دراستهم - إلى تشكيل حزبي، فإن ذلك يثبت مدى الارتباط الوثيق بين الحركة الطلابية ومكتب التحكيم.

ومن ناحية، فإن ناشطي الحركة الطلابية ممن قضوا فترة طويلة في الساحة الطلابية يفصلهم مسافة كبيرة عن تلك الأطياف بسبب حداثة نخرجهم. ومن ناحية أخرى، فإن تحقيق الهدف الرئيسي لتلك المنظمة وهو جمع ناشطي الحركة الطلابية، ونقل خبراتها إلى الأجيال الجديدة بها لن يكون متاحاً بدون آلية للتواصل المستمر مع هؤلاء الناشطين.

على صعيد آخر، فإن اجتذاب كوادر الخريجين من داخل الجامعات، من جانب منظمة مراحل التحكيم يجب أن يتزامن بالضرورة مع نوع من بناء الثقة والتعارف المتبادل مما يستوجب ضرورة وجود آلية للتواصل بين تلك المنظمة وطلبة الجامعات خلال سنوات الدراسة.

من هنا يجب القول إنه بالرغم من أن منظمة المراحل، إلى حد ما تشمل نشاط مكتب التحكيم، إلا أنه وكما تعلمون فإن مكتب التحكيم يكتظ بجميع التيارات والمعتقدات الموجودة في الجامعات مثل التيار الليبرالي واليساري... لذلك أدلى المتحدث باسم المنظمة عبد الله مؤني بتصريح لموقع "ادوار

حل مرحلي لمشاكل العلاقات المصرية-الإيرانية

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

الدول الأفريقية، ويمكن أن تعرج على المصالحات بين الدول الإسلامية، وبين دول عدم الانحياز، ومنها إيران. لعل من الضروري تأجيل طرح بعض المسائل الخلافية، والتركيز على قضية الأمن القومي والمصالح المصرية، واستمرار عملية السلام، ومواجهة الإرهاب، فضلا عن التوافق حول إقامة نظام شرق أوسطى جديد، يسمح بتحقيق المصلحة العربية في إطار شبكة العلاقات الإقليمية، وحل القضايا الإقليمية والعربية والإسلامية التي لن تحل إلا بوجود تعاون مباشر وفعال بين البلدين، فضلا عن إمكانية تبادل المعلومات حول التقنية النووية، وتكثيف التعاون الإقليمي لإقرار السلام العادل والشامل، وإقامة الدولة الفلسطينية،

ولاشك في أن المصلحة الإيرانية تسعى لإقرار مبدأ التعاون الإقليمي، وتنمية العلاقات الثنائية والثلاثية والمتعددة الأطراف، كسبيل وحيد لضمان السلام والاستقرار والأمن في المنطقة، في إطار استراتيجية أن الأمن القومي لإيران يتحقق من خلال إقرار السلام والأمن في المنطقة، ولقد أكدت إيران في رسائلها لمصر على عدة نقاط، هي: أولا: الرغبة في عودة العلاقات الطبيعية بين مصر وإيران، ثانيا: أنه قد حدثت مستجدات في المنطقة استدعت ضرورة وجود هذه العلاقات، ثالثا: أن هناك قضايا إقليمية وعربية وإسلامية لن تحل إلا بوجود تعاون مباشر وفعال بين البلدين، مع إمكانية انضمام دول عربية أخرى، رابعا: أن المشكلات القائمة بين مصر وإيران ليست مستعصية على الحل، وليست عقبة في سبيل تحقيق مصالح الطرفين، خامسا: تؤكد إيران وضع ما تملكه من معلومات وخبرات حول التقنية النووية تحت تصرف الدول الإسلامية، التي تأتي مصر في مقدمتها، وأنها راغبة في التعاون النووي معها.

إن إسرائيل خاصة بعد نجاح اليمين في الانتخابات اختارت التطرف، وليست على استعداد لتقديم ما يرضى

دعا المؤتمر الذي عقد في المركز الدولي لدراسات الشرق الأوسط بالقاهرة أخيرا إلى الاهتمام بقضية العلاقات المصرية-الإيرانية، والتحرك بها في اتجاه إيجابي، إزاء تلاحق الأحداث في المنطقة، وعدم انتظار الموقف الأمريكي من العلاقات مع إيران، وقد أثبتت النخبة المصرية موضوعيتها في هذا الموقف، وتوجهها الواضح لمصلحة مصر، وهي لا تنتقد موقف الحكومة بل تراعى كل الجوانب والعناصر المؤثرة، وأهمية وجود علاقات بين مصر وإيران لصالح البلدين والمنطقة، مع إدراك المشاكل التي تعترض عودة العلاقات الطبيعية، وكيفية تحويل الأوضاع الإقليمية إلى فرص يستفاد منها. ولقد أثبتت الدبلوماسية المصرية في سعيها لحل القضية الفلسطينية، وتحقيق المصالحة بين الفصائل الفلسطينية المختلفة، أنه لا تعارض بين استراتيجية السلام واستراتيجية المقاومة، وأنه يمكن الاستفادة من الاثنين في تحقيق المصلحة الوطنية، ومن ثم فإن هذه الدبلوماسية يمكن تطبيقها على العلاقات بين مصر وإيران، وهناك اقتناع بأن العلاقات بين مصر وإيران تقتضي أن يفهم كل طرف معطيات الطرف الآخر، وعدم استغلال العناصر المتطرفة في الضغط من جانب كليهما، وأن يتم تنسيق المواقف تجاه الأوضاع الموجودة في المنطقة، والتعاون على حل مشكلاتها، وليس بالمعنى الضيق لتقسيم المصالح ومناطق النفوذ، لأن التاريخ يشير إلى أن التعاون بين مصر وإيران علاقة بين قطبين فاعلين على مختلف المستويات خاصة المستوى الإقليمي، وكان عامل ضبط وتوجيه لنشاط كل منهما، في قيامه بدوره وتنفيذ تعهداته في المنطقة، ويمكن لهذا التعاون في الوقت الراهن أن يقوم بهذا الدور. من هنا تأتي ضرورة إعادة النظر في الرؤية المصرية حول جدوى العلاقات مع إيران، وترتيب الأولويات في الحركة الإقليمية المصرية، خاصة وأن الحكومة المصرية نجحت في طريق المصالحات، سواء بين مصر وأشقائها العرب، أو بين الأطراف العربية المتخصصة، أو بين البلاد العربية والمنظمات الدولية، وبين

العرب عامة، والفلسطينيين خاصة، ومن ثم فإن التعاون بين مصر وإيران يمثل ورقة ضغط فعالة على إسرائيل، تدفعها إلى المرونة، وتحقيق الوصول إلى حل متوازن وعادل، يضمن الاستقرار القائم على وحدة إقليمية جيوبوليتيكية متماسكة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وأمنيا، من خلال قناعة بأن دول المنطقة لها مصالح مشتركة ومتبادلة، تستلزم حلولاً لجميع القضايا، بحيث تضمن هذه الحلول حقوق ومصالح الأطراف في تكافؤ وتوازن يؤدي إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي، دون أن يحاول طرف ما أن يهيمن على مقدرات الأطراف الأخرى، أو أن يستفيد على حساب الآخرين، أو أن يفرض إرادته على أطراف هذا النسق الإقليمي. ومن هنا فالإدراك المشترك لمعنى الأمن البعيد المدى، وعدم التعارض مع الأمن العالمي، والتطرق إلى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع قابلية التطور الطبيعي للنظام العالمي، ينبغي أن يكون موضوع العلاقات المصرية الإيرانية.

ينبغي البحث من أجل إيجاد نافذة مشتركة للرؤية، ومساحة مشتركة للاستماع، ولغة مشتركة للتخاطب، تمنع حجب الفهم لكل من الدولتين تجاه بعضهما، أو افتقاد التنوع، بل الاعتراف المتبادل بحجم وأصالة وفعالية ودور كل منهما، وتتطلب الرؤية المشتركة أن يسبقها حوار، والحوار يستلزم تعريفًا ثقافيًا وحضاريًا وإنسانيًا يؤكد على الاهتمام بالجانب الجماعي لوجود العالم الإسلامي، ويحتاج إلى الاستماع قدر احتياجه للكلام، وإيجاد تحول أساسي في أخلاقيات التعامل السياسي بلغة حياة إنسانية وأخلاقية. كذلك فإن القبول الذي يؤدي إلى التعاون المشترك وتقارب المفاهيم والأذهان، هو مقدمة ضرورية لتحقيق الوضع الضروري لتحقيق الحوار، حتى تبدأ مرحلة جديدة من التفاهم والحوار.

إن الدبلوماسية نقطة اتصال الحكومة والشعب بالشعوب والحكومات الأخرى، ومن خلالها يتم تحديد الهوية الوطنية والأوضاع العالمية، ومن هنا فإن على كل من الدولتين أن تعرف ما لديها من إمكانات، لأن الحوار ليس شعاراً وإنما محاولة للتواصل، من خلال الاعتراف بالمساواة بين الشعوب، وقبول أن كل شعب يتمتع بقدر من التقدم والإمكانات المادية والمعنوية والبشرية، أي أن يقبل كل طرف واقع الطرف الآخر. ومن الضروري أن نضع فكرة المؤامرة جانباً، لأن ذلك فضلاً عن منافعها الداخلية يزيل توهم وجود عدو، ولا شك أن إزالة التوتر والدعوة للحوار والسلام القائم على العدل، يستلزم هندسة جديدة لفهم معاصر، وحركة في اتجاه السلام الدائم.

ومن الضروري الاستفادة بدور للجاليات الوطنية التي تعيش في الخارج لدعم الحوار فخصائص التواجد في الخارج

التي تقدر حرمة الآخرين، وتنفّر من الحرب والعداوة، تجعل المقيمين في الخارج يمثلون ثروة قيمة للبلاد، وحلقة وصل بين الداخل والخارج.

لا بد أن تعطى أولوية للحوار حول مفهوم الأمن المتبادل، فهناك ثوابت استراتيجية تقوم على تحقيق الأمن والاستقرار لدول المنطقة، وتشكل نظرية لها مبررات تاريخية وجغرافية وبشرية وسياسية وعقائدية، وتحقيق مصالحها وطموحاتها، وهي قابلة للتطبيق من خلال اتخاذ الأساليب المناسبة وفق المتغيرات الدولية، ولكنها تحتاج إلى تغيير سلوكيات التعامل في اتجاه المصلحة الإقليمية، وقيم التعامل الدولي، مع السعي إلى إيجاد قوة دفع ذاتية بكل إمكاناتها البشرية والعسكرية والاقتصادية والأمنية، تحول دون وجود خلل أمني. وتدرك عدداً من المعطيات، أهمها: أن الجانب العسكري في مفهوم الأمن لم يعد يلعب دوراً أساسياً بعد الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الثانية وما تلاها من أزمات، كما أن التدخل الأجنبي بعد أحداث أفغانستان واحتلال العراق يفرض أبعاداً جديدة للأمن. وأن الاتحاد والتضامن والتعاون بين دول المنطقة وحدها هو الأساس الذي يمكن أن يقوم عليه أمنها، ويتحقق من خلال القضاء على الخلافات بين هذه الدول أو خفضها إلى أدنى مستوى، وخاصة في أربع مسائل، هي: الخلاف الحدودي، الخلاف المذهبي، الخلاف العرقي، الخلاف الأيديولوجي. بالإضافة إلى ضرورة توفر عدة عناصر للمشروع الأمني أهمها الإدراك المشترك لمعنى الأمن البعيد المدى، عدم التعارض مع الأمن العالمي، التطرق إلى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، قابلية التطور الطبيعي مع تقدم الأنظمة العالمية.

وتمثل قضية تصدير الثورة الإيرانية أحد تحديات تحقيق الأمن بين الدول الإسلامية، حيث تم الخلط فيها بين الجانب الثقافي والجانب العسكري والأمني، مما أثار حولها الريب والتوجسات الأمنية، وكانت سبباً مباشراً في توتر العلاقات والحرب الخليجية الأولى، لكن يمكن اعتبارها الآن قضية ثقافية تقبل الطرح على مستوى المثقفين في البلدين، بل إن عرضها على طاولة البحث قد أصبح ضرورياً الآن باعتبارها فكراً تصاحبه تجربة إيرانية في التطبيق.

يجب دراسة المشروع النووي الإيراني، وكيفية الاستفادة من تجاربه، وجعله في خدمة المنطقة الإسلامية والعربية، وليس وسيلة للتوتر بين دولها.

إن فكرة إحياء المجمع العلمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، يمكن أن تكون نواة لصرح مؤسسة كبيرة مشتركة تضع على عاتقها التواصل الثقافي بين أتباع المذاهب الإسلامية، إذا اتسع أفق هذه المؤسسة ليضم نخبة من المثقفين الأكفاء إلى جانب علماء الدين على مستوى العالم الإسلامي،

من أجل القضية الهامة التي تحتاج بالفعل إلى التعاون الثقافي وهي: قضية بناء الثقافة الإسلامية الحديثة التي تتواءم مع أصالة الثقافة الإسلامية العريقة، وتواكب الثقافة العالمية التي تضغط علينا بكل الوسائل الحديثة الضاغطة. وأن نستفيد من مشروع حوار الحضارات الذي يمكن أن يكون أحد الوسائل الفعالة في طرح ثقافة إسلامية حديثة، ولذلك فإنه من أجل أن يتحقق هذا المشروع في مختلف أبعاده لابد أن نجعل منه شأنًا ثقافيًا إقليميًا، وأن تنظم المؤسسات والصروح العلمية والثقافية السبل للتعامل مع الثقافات العالمية، ومن الممكن أن يكون مشروع الحوار بين الحضارات مرآة جديدة للحياة والعالم.

من الضروري التعاون الفني سواء في مجال الفنون الجميلة أو الفنون الأدبية أو الفنون التمثيلية كالمرسح والسينما والإذاعة والتلفزيون، وتأتي ضرورة التعاون في هذه الفنون من منطلق الخروج من أزمة الثقة والتردد التي أحاطت بكل الفنون لدى كل البلاد الإسلامية، والتي تتطلب جهدًا كبيرًا ومشاركة واسعة للخروج منها، وتحقيق هدف إيجاد فن إسلامي لا يتنافى مع أصول ومبادئ الشريعة الإسلامية، ويليق بثقافة هذا الدين والأمة الإسلامية، ويحل معضلة الصدام بين الفن والدين.

يجب مراجعة ملفات وثائق العلاقات من جديد حتى تكون أساسًا صالحًا لتأمين المصالح الاستراتيجية لكل من الدولتين في المستقبل القريب والبعيد، ولاشك أنه توجد تحديات ولكن إمكانية إزالتها رهن بإقرار علاقات قوية وحميمة بينهما، وإن عدم وجود اتصالات مباشرة مع وجود فقر في المعلومات، يحول دون التعارف الذي يمكن أن يحل كل المشكلات، عن طريق تفاهم وتنسيق بين الجهات المعنية والمتخصصين. إن لدى كل من الدولتين أجهزة تستطيع أن تتبادل الخبرة والتجارب المفيدة والقيمة، ويدعم دور العلاقات العلمية والصناعية، لأن إقامة علاقات متنوعة

تجارية وصناعية وعلمية أمر ضروري لإقرار السلام والاستقرار على أساس الاحترام المتبادل.

إن لإيران تجربة ثرية في مجال الفكر والعمل من الضروري التعرف عليها وتقديرها، والحوار حول منجزاتها، خاصة ما يتعلق بتثبيت ثقافة المقاومة في العصر الحديث، وتحقيق التوازن بين نصرته المقاومة والقدرة على تقديم الحلول السلمية، لأن طبيعة الثورة سمحت للإيرانيين باكتساب القدرة على حسن التعامل مع حركات المقاومة، وإمكانية التواصل الخلاق معها، كما يسمح لهم التعامل بتوفير آليات التعاون، وتبادل المصالح، ولا شك أن هذه السياسة تعلن عن توجه إيراني جديد يدرك التنوع في إطار التضامن، والكثرة في إطار الوحدة، والثبات في إطار التعايش، ومن ثم وجب دراسة هذا التوجه، وعلاقته بالأحداث الراهنة، وكيف يمكن التعامل معه. ومن الضروري أن يجري طرح احتمالات عقلانية لطبيعة الدور الإيراني في المنطقة على أساس الواقع الجاري، من أجل استعادة الثقة وعدم التشكك في حقيقة النوايا، ومدى علاقته بالمنظمات والجماعات المعادية للحكومات العربية، إذ لا مفر من التعامل معه.

إن عراقة الفكر المصري الذي غذى شعوب المنطقة العربية والأفريقية والإسلامية تقف سندًا للحركة المصرية، وتمنع عنها أي غزو فكري غربي أو شرقي، وحتى إن وصل هذا الغزو إلى مصر، فإن قدرة الفكر المصري على الامتصاص والمضغ والتمصير، تمنع سلبات هذا الغزو من أن تنال من أصالة هذا الفكر، وتسمح بتحويل التهديدات إلى فرص. ومصر وإيران قطبان في منطقة الشرق الأوسط ممثلين لاتجاهين متوازيين في الفكر والعمل، ولاشك أن المتغيرات العالمية قد أدخلتهما مرحلة جديدة في علاقاتها مع العالم، واكتسب دورهما في المنطقة أهمية خاصة، جعلت من الضروري إعادة النظر في علاقاتها ببعضهما.

تأمل في نتائج الانتخابات العراقية

ايران ٧ / ٢ / ٢٠٠٩

كثيرة حول المستقبل السياسى فى هذه الدولة، خاصة وأن الدولة منذ ست سنوات وهى تعيش فى حلقة من الصراعات الدموية والحروب الطائفية، ولاشك أن مشاركة كافة الطوائف والفرق السياسية فى هذه الانتخابات يعد من النتائج التاريخية الصعبة فى هذه الفترة.

وكانت الأغلبية فى داخل العراق وخارجه قد علقت قراراتها على نتيجة هذه الانتخابات، واعتبر الجميع أن هذه الانتخابات بمثابة (ميزان الحرارة)، الذى سيوضح هل تغير الوجه السياسى والامنى العراقى ام لا؟ وهل تصدق الحكومة التى جاءت على أرض حرب ودمار فى إقامة انتخابات فيها؟

لقد كشفت هذه الانتخابات كافة الخلافات بين الفرق صانعة القرار فى الولايات المتحدة والغرب بشأن العراق والمنطقة، والذين ادعوا أن العراقيين بعد ست سنوات من تجربة النظام الديكتاتورى لحزب البعث، ليس لديهم رغبة فى العيش تحت نظام ديمقراطى وحكومة منتخبة!! وخلال هذه الفترة كثر فى الداخل والخارج الذين روجوا لنظرية أن المواطن العراقى أصبح لا يستطيع الحياة إلا فى ظل نظام استبدادى أو فى وجود قِيم أجنبى، خاصة بعد سنوات الحرب.

وبناء على ما سبق، فإن المواطن العراقى قد تسابق الى صناديق الاقتراع، من أجل الكشف عن الأزمة الكبرى فى تاريخ العراق، ودحض كل النظريات السابقة، وأن العراقيين وحدهم هم من يحددون مصيرهم، وأن الحرب السابقة كانت من أجل الديمقراطية والقضاء على الديكتاتورية ورفض الحماية الأجنبية.

وبالطبع، فإن هذا النجاح الكبير يعتبر نجاحاً لحكومة المالكي، خاصة قبل عقد الانتخابات البرلمانية، وهى إشارة

لا شك أن انتخابات مجالس المحافظات (البلديات) التى أجريت فى ٣١ يناير الماضى وما تبعها من نتائج قد أوجدت أحداثاً مؤثرة فى المعادلات السياسية العراقية، وأظهرت عوامل كثيرة تدريجياً أن انتخابات المحليات العراقية قد احتلت المكانة الثانية فى اختبارات الديمقراطية فى بناء العراق الجديد.

وعلى خلاف الماضى، شارك فى هذه الانتخابات كل طوائف وجماعات الحوزات السياسية العراقية. ومن هذا المنطلق كانت أحداث يوم ٣١ يناير هى السباق السياسى الحقيقى داخل العراق.

وكان معدل حضور الأقلية السنية فى هذه الدورة أكثر من الطوائف الأخرى (جدير بالذكر أن هذه الأقلية قد قاطعت الانتخابات السابقة)، وبلغ معدل المشاركة فى أقاليم الأقلية مثل الأنبار نحو ٦٠٪.

ولاشك أن هذا الحدث قد أسعد الكثيرين الذين تمنوا أن يتحول الصراع المسلح بين الطوائف المختلفة الى تنافس سياسى، وأن تحول الميلشيات العسكرية المسلحة أنشطتها العسكرية تحت الأرض الى صراع سياسى علنى. وقد اقترب العراق من تحقيق هذه الرؤية مع بداية العام الميلادى الجديد (٢٠٠٩) بعد ست سنوات من الخراب والدمار.

و ما أن أعلنت النتائج الأولية لانتخابات مجالس المحافظات فى العراق حتى أصبح المشهد السياسى العراقى أكثر سخونة، وشهدت الفترة الماضية تصريحات لقادة الكتل الفائزة والخاسرة فى هذه الانتخابات على حد سواء، عكست نوعاً من الاستجابة لتحولات يراها معظم المراقبين هامة، وستحدد مستقبل العملية السياسية فى العراق، خصوصاً مع اقتراب الانتخابات البرلمانية العامة أواخر هذا العام.

وكانت نتائج هذه الانتخابات قد اجابت على تساؤلات

للاستقرار في العراق.

والأيام القادمة ستشهد ائتلافات سياسية جديدة، وهذه الفترة تعتبر فرصة جديدة للاحتكاك بفكر التعايش وتوازن الجماعات السياسية. والهدوء الذي ساد هذه الانتخابات بلا شك قد أوجد الثقة لدى الإدارة العراقية في قدرتها على إيجاد الاستقرار في الأراضي العراقية بعد سنوات الحرب والصراع الطائفي، وإن كان لا يزال يظهر في الأفق بعض الأمور المعلقة مثل تأجيل الانتخابات في الأقاليم الأربعة التي تدار من خلال الحكم الذاتي، ويوجد تباين في وجهات النظر

حول أسلوب معالجة هذه القضايا خاصة فيما يتعلق بكر كوك باعتبارها من أهم المناطق النفطية في العراق. وبالتأكيد فإن أهم نتائج انتخابات المحليات العراقية، هي وقع المشاركة الشعبية في هذه الانتخابات، على العلاقة بين بغداد وواشنطن، وقد فسرها البعض انها رسالة لإعلان الاستقلال السياسي للعراق، وهو ما أعلنه المالكي بأن الانتخابات اختبار لقدرة الحكومة ورسالة ايجابية للرئيس الأمريكي الجديد (أوباما) من أجل تنفيذ وعده بخفض الوجود العسكري الأمريكي في العراق.

انتخابات واحدة ورسالة واحدة

سعيد سجاقي ■ أموز (اليوم)، ١٣/٢/٢٠٠٩

الخصوص أن الحكومة والقوات العراقية، تتمتع بالاستعداد التام لمواجهة كافة التطورات السياسية والعسكرية التي لربما قد تنشأ قبيل موعد رحيل الجيش الأمريكي من العراق. ويبدو من خلال القرائن والشواهد القائمة على أرض الواقع أن الإدارة الأمريكية الجديدة تهدف إلى الخروج من العراق قبيل الموعد المحدد، وعلى عكس الجدول الزمني الموضوع وفقاً للجدول الزمني المقرر، ستخلى القوات الأمريكية كافة المدن والقرى العراقية في يونيو من عام ٢٠٠٩، ثم يأتي إخلاء القواعد العسكرية المستقرة داخل العراق في نهاية عام ٢٠١١.

وواقع الأمر أن الولايات المتحدة الأمريكية قد فقدت السيطرة على العراق، وبات الجنود الأمريكيين عقب دخول أوباما إلى البيت الأبيض في انتظار إصدار قرار بشأن الإخلاء.

وفي هذا السياق، يذكر أن كافة التقارير الرسمية المتبادلة بين قيادات الإدارة الأمريكية والمتعلقة بمسألة إعادة إعمار ما ضربته الحرب على العراق تشير إلى عدم وضوح الاستراتيجية الأمريكية حيال مشروع إعادة إعمار العراق. وحول هذا الخصوص يقول "استوارت بوون" المبعوث الأمريكي الخاص لشئون إعادة تعمير العراق "إن أحد أبرز دواعي عدم وضوح الاستراتيجية الأمريكية حيال هذا المشروع تبرز في تقليص أداء الجهات المعنية بالأمر، وشيوع الفساد الاقتصادي المرتبط بتلك المشروعات". هذا وقد خصصت الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة الإعمار ما يقرب من ٥١

أجريت انتخابات المجالس العراقية، وقامت قوات الأمن العراقي بدور أساسي في تأمينها، ولعل إقامة هذه الانتخابات بنجاح يشير بدوره إلى أنه لم يعد هناك تعظيم للوجود العسكري الأمريكي في العراق كما كان في السابق، إضافة إلى كون البيت الأبيض وحلفاؤه بات متيقناً بضرورة الإسراع في ترك الأراضي العراقية. والأهم أن واشنطن ليس أمامها الآن إلا وضع استراتيجية الخروج الفوري من العراق، وأن أي استراتيجية أخرى ستكون باهظة الثمن بالنسبة لـ "أوباما"، فهو لن ينسى مطلقاً أن أحد أهم عوامل انتصاره على "ماكين" في الانتخابات الأمريكية الماضية (٢٠٠٨)، كان وعده بالخروج السريع للقوات الأمريكية من العراق، وتباعاً إذا ما تأخر أو لم تتوافر أمامه القدرة على الوفاء بهذا الوعد من المتوقع مواجهته للكثير من المعوقات، خاصة في مستهل إدارته. ومن ناحية أخرى، نجد أن بقاء القوات الأمريكية في العراق يعني ارتفاع التكاليف والخسائر يوماً بعد الآخر، وهذا يعني بدوره كذلك هزيمة ساحقة للجمهوريين سواء على مستوى الكونجرس الأمريكي أو المستوى الجماهيري. ولعل إقامة الانتخابات العراقية الأخيرة بنجاح يمكن أن يكون ذريعة لخروج القوات الأمريكية الفوري من هناك، ومن الأفضل ألا يضيع أوباما ورفاقه هذه الفرصة التي لربما لن تتحقق بعد ذلك.

ف "نوري المالكي" رئيس الوزراء العراقي الذي جذبت قائمته الانتخابية معظم الأصوات الانتخابية كثيراً، أكد على قدرة بغداد على حماية الأمن العراقي، إذ إنه يتصور في هذا

مليار دولار، بينما لم ير حتى الآن غير ملياري و ٤٠٠ مليون دولار فقط. ومما لا شك فيه أن فوز قائمة نوري المالكي في الانتخابات العراقية الأخيرة لسوف تعلن فصلا جديدا من العلاقات العراقية، وهي نفسها الانتخابات التي من المتوقع أن ينتقل العراق خلالها من دولة قابعة تحت الاحتلال إلى عراق مستقل، والملاحظ كذلك أن إقبال الشعب العراقي مع الشيعة، صوب المالكي إنما يشير إلى مواجهة هؤلاء وتصديهم لتيار التشدد الأمريكي حيال دولتهم، والأهم أنهم رافضون لمشروع الفيدرالية العراقية تماما. أما في الوقت الراهن فإن مسألة دعم الحكومة المركزية يعنى أن حكومة المالكي بالاعتماد على الوحدة الوطنية والقومية في العراق يمكن أن يجعل العراق يتغلب على المعضلات، ولذلك نعتقد أن الجماعات العراقية وبتوجيه من نوري المالكي يتحتم عليهم العمل من أجل خروج القوات الأجنبية من الأراضي العراقية.

والنقطة الأخرى الجديرة بالانتباه أن القوات البريطانية منذ البداية وهي تخطط للخروج من العراق، حتى أنهم بدأوا

الإعداد الفعلي لذلك، ومن المقرر أن ينتهي هذا الخروج حتى ٣١ مايو القادم. وفي هذا السياق، يقول "أندي سلمون" قائد قوات الاحتلال لمنطقة جنوب شرق العراق "إن إقامة الانتخابات العراقية على هذا النحو الذي قامت به سيعمل على تحقيق هدف "جوردون براون" رئيس الوزراء البريطاني لخروج أكثر من ٤ آلاف جندي بريطاني من العراق حتى نهاية يوليو! وقد شاهدنا بالفعل خروج بعض من هذه القوات من العراق.

وأخيراً ومما سبق، يتضح أن الفوز الأخير لقائمة "نوري المالكي" الانتخابية في العراق إنما يشير بالأساس إلى تعلق الشعب العراقي بالوحدة الوطنية، وها هو الآن "المالكي" يستطيع لعب دور مؤثر بهذا الدعم الشعبي الذي يقف من خلفه في طرح سلام وطني في العراق. ومن المسلم به أيضا أن الديمقراطيين شأنهم شأن الجمهوريين سيكونون في نفس الخندق الواحد في مواجهة إجراءات المالكي حتى لا تقوم للعراق قائمة، ولربما يكون هناك في المقابل تصدى لتلك المحاولات الوقحة.

أزمات على الأرض في الساحة الجيوبوليتيكية الإيرانية-العراقية

أحمد خالقي ■ رسالت (الرسالة) (١٦/٢/٢٠٠٩)

وهنا تبرز تساؤلات: هل التوسع الأرضي والمجتمعي يمكن أن يقيّم في تزايد القدرة العسكرية، وهل الموقع الجغرافي لأي دولة يمثل أفضلية لها في المنطقة من ناحية القوة والأمن السياسي؟ وهل من الممكن أن يكون الوضع الجغرافي سببا في ظهور مشاكل وصراعات داخلية؟ وهل الوضع الجيوبوليتيكي للعراق كان مؤثرا في هجومنا على إيران؟

كيفية تشكيل الجغرافيا السياسية:

من الناحية العلمية، الجغرافيا السياسية علم قائم نسبيا، لأن هذا العلم بعد انتشار كتاب (فردريك راتزل) سنة ١٨٩٨ قدم كعلم مستقل عن علم الجغرافيا، ويعتبر كل من (أرسطو) و(استرابو) من الأوائل الذين تحدثوا عن الجغرافيا السياسية، وكانوا من الذين أكدوا على وجود علاقة مباشرة بين قوة وضعف الحكومة، وعوامل من قبيل التوازن المجتمعي، والتوسع الأرضي.

وكان (ابن خلدون) من الفلاسفة المسلمين الذين حققوا

من أهم العوامل التي تسهل الوصول للسلطة هو إيجاد أزمة جيوبوليتيكية، خاصة في الحدود المشتركة بين دولتين، وإيران والعراق دولتان لهما حدود مشتركة ومحظيان أيضا بظروف مشتركة، ودين ومذهب مشترك، والاستفادة من مصدر مياه مشترك، كما أنها موضع اهتمام القوى الكبرى.

ودوما تسعى الولايات المتحدة إلى إيجاد توتر وأزمة في المنطقة من أجل تأزم العلاقة بين إيران والعراق، ومحاولة الاستفادة من الموقع الجيوبوليتيكي للدولتين.

ومسألة القدرة السياسية والقوة العسكرية دوما كانت موضع اهتمام السلاطين والسياسيين وحتى العلماء والفلاسفة، وكان الجميع في الماضي يسعى من أجل الاستفادة من كل الإمكانيات لتحقيق الأفضلية وزيادة قدرات حكوماتها، وفي الماضي كانت أكثر المجتمعات قدرة وقوة تقاس بكثرة مجتمعاتها أو عدد سكانها. ولذا، فقد سعوا إلى توسيع أراضيها والسعي لضم المجتمعات المجاورة لها تحت سيادتها وسلطانها.

حقق تقدما ملحوظا في هذا العلم.

أما في تعريف الجيوبوليتيكية، فهي معرفة علاقات التعاون أو التنافس بين القوى على أساس الإمكانيات التي يقرها الوضع الجغرافي، وبالطبع فإن هدف كل من هذه القوى إيجاد توازن تنافسي مع باقى القوى الأخرى من أجل توفير الأمن وحفظ المصالح القومية وتوسعها، من خلال الاستفادة من الإمكانيات الجغرافية، ومن هنا فإننا نعتبر الجيوبوليتيكية هي فن إيجاد توازن قوى مع المنافسين على المستوى الإقليمي والدولي بغرض تحقيق الأمن والحفاظ على المصالح القومية.

تباين الجغرافيا السياسية مع الجيوبوليتيكية:

الجغرافيا السياسية تعنى معرفة أثر القرارات السياسية على المحيط الجغرافي، والجيوبوليتيكية تعنى بالتعرف على علاقات القوى على أساس إمكانياتها الجغرافية.

والمناطق الجيوبوليتيكية لإيران تشمل: الخليج الفارسي، ومنطقة بحر قزوين، والمناطق الحدودية مع العراق، وحدود أفغانستان.

ولا شك أن ادراك الدولة لوضعها الجغرافي يساعدها في التعامل مع القوى الإقليمية والدولية، وهو أمر ضروري للحفاظ على مصالحها القومية وتحقيق الأمن لشعبها، وعدم إدراك الوضع الجيوبوليتيكي سيصاحبه مشكلات جيوبوليتيكية كثيرة، وأفضل نموذج على عدم الإدراك، إقليم الهلال الخصيب أو الحزام الأخضر، وهو يطلق على المنطقة التي تبدأ من شرق البحر المتوسط الى ارتفاعات السعودية ويمتد على ساحل البحر الأحمر، ومن الناحية الأخرى مرتفعات زاجروس في إيران ومرتفعات آرات في تركيا، وكانت النتيجة ظهور ممر، والدول الواقعة في هذا الممر هي مركز الأزمة منذ الفى عام.

وكل دولة تقيم وضعها طبقا لعامل القرب أو البعد عن البحر، وبناء عليه، ظهرت نظريات جيوبوليتيكية هامة مثل (هارتلاند) و(التفوق البحري). الدول الواقعة في اليابسة، وليس لديها طريق للمياه الحرة، فإنها مضطرة إلى إيجاد تكامل جيواستراتيجي مع جيرانها، وإلا فإنها لن تحظى باستقلال سياسى أو أى أمن. وعلى العكس لن تكون مكاملة لجيرانها، والنقطة الهامة هي أنه عندما تصبح الدولة ذات موقع مركزي، فإن هذا الوضع يجبرها على اتخاذ وضع دفاعي.

وأحد الأسباب التي احتلت بها إيران خلال العهود الماضية من قبل بعض القوى العظمى في الشمال، أن أجزاء من الأراضي الإيرانية أصبحت جزءا من إقليمها، ونفس الموقع والانحصار في اليابسة قد شجع هذه الدولة للحصول على السواحل الجنوبية الإيرانية والسيطرة على المحيط الهندي، والخروج من هذا المضيق الجغرافي بدأ تدريجيا عبر مهاجمة الدول المجاورة، وخصوصا إيران.

وأحد الأسباب الهامة، والتي كانت سببا في ظهور مشاكل عدة لإيران، كان وضع إيران بالنسبة للمضائق، ووقوع إيران بجانب مضائق بحرية هامة، كان بمثابة مأزق جلب الكثير من المشاكل على إيران، وإيران لديها ثلاثة مواقع متميزة:

١- الاتصال بالجغرافيا الآسياوروبية.

٢- تحظى بموقع بحري متميز بسبب امتلاكها لسواحل طويلة في الخليج الفارسي وبحر عمان.

٣- سيطرة إيران على مضيق هرمز، جعلها في موقع استراتيجي متميز.

جغرافية العراق:

يحاور العراق إيران من ناحية الغرب بحدود ٤٣٣٩٧٠ كم، وفي التحليل الجيوبوليتيكي للعراق فيجب بحث هذه المسألة من خلال العوامل الجيوبوليتيكية المتغيرة وعلى رأسها التركيبة السكانية لهذه الدولة. وكان وجود طوائف مختلفة في هذه الدولة أزمة في حد ذاتها، وفي العراق توجد مجموعة من الأكراد المتمركزين في المناطق النفطية والمرتفعات العراقية، والمجموعة الثانية تسكن السهول الجنوبية للعراق، وهاتان الجماعتان تحوزان على الاهتمام فيما يتعلق بالشرق الأوسط، وأيضا بالاستراتيجيات الإقليمية والمحلية، وتسببت في إيجاد ازيمات كثيرة في المنطقة بسبب الوضع التوبوجرافي على الحدود الإيرانية العراقية خلال المائة عام الماضية.

وهناك عوامل كثيرة ساهمت في توافق الأكراد بالنسبة للحكومات المركزية، ومنها اللغة، والثقافة، والاقتصاد، وعدم تهيئة المجال المناسب لمشاركة الأكراد في إدارة شئون الدولة ومصيرهم السياسى، والوضع المعيشى السيئ بالإضافة لبعض الجذور التاريخية.

وهناك ثلاث حوادث هامة في الفترة من ١٩٨٠ حتى ١٩٨٧ في المنطقة كانت سببا في تحرك الزعماء العراقيين لتحقيق سيادتهم في المنطقة.

١- اتفاقية كامب ديفيد، والتي كانت سببا في عزلة مصر في العالم العربي والإسلامي. ولأن مصر كانت في تلك الفترة أهم دولة عربية وإسلامية، وقد فقدت مكانتها ونفوذها بشكل مؤقت، فقد كانت الفرصة مناسبة لتحقيق العراق هدفه.

٢- احتلال الاتحاد السوفيتي لأفغانستان، ومعارضة العراق لهذا الاحتلال كان سببا في تزايد ثقة العالم العربى بنظام بغداد.

٣- قيام الثورة الإسلامية في إيران، وكانت أهم حادثة لإفساد توازن القوى بين إيران والعراق، وسعى العراق للاستفادة من الأوضاع وهاجم إيران وفرض سيطرته على شط العرب وخوزستان.

المنشأ الجغرافي للأزمات:

من الناحية الجغرافية فإن لكل أزمة سياسية منشأ على الأرض، ترجع خاصة لأسباب جغرافية وتاريخية يمكن تقسيمها إلى مجموعتين:

١- الأزمات التي لها سبب أمني، وترتبط بتأمين الحدود السياسية لإحدى الدول المتحاربة، والأزمة هنا ترجع إلى تهديد أمن دولة من قبل دولة أخرى، أو سعيها لتحقيق أفضلية في المنطقة وتأمين مصالحها بالصورة التي تضر بدولة أخرى، ومثل هذه الأزمات يتعقبها رد فعل سريعاً، وهي من

أخطر وأشد الأزمات التي يصعب حلها وتمتد إلى الحروب، ومنها على سبيل المثال، احتلال جنوب لبنان ومرتفعات الجولان من قبل إسرائيل، واستقرار الصواريخ النووية الروسية في كوبا.

٢- بعض الأزمات تنتج عن اختلاف دولتين أو أكثر بشأن مصادر طبيعية أو مواد خام موجودة في أرض تابعة بإحدهما، مثل خلافات العراق وإيران حول الاحتياطي النفطي في منطقة (روميلا)، وكان سبباً في قيام العراق باحتلال الكويت.

خمسة مؤشرات على نجاح إيران في العراق

مراد ويسبي ■ دبلوماسي إيران (الدبلوماسية الإيرانية) ٢١/٣/٢٠٠٩

ولنعد الآن بشئ من التفصيل لتلك المؤشرات التي ذكرناها:

١- تحقيق الجزء الأكبر من الأهداف والمصالح الإيرانية في العراق (التي تتطابق مع الأهداف الوطنية والخارجية للعراقيين). وهذا المؤشر يشتمل على:

١- تثبيت واستقرار حكومة صديقة لطهران في بغداد، معظم المسؤولين فيها وصناع القرار هم من أصدقاء إيران التقليديين والتاريخيين منذ مرحلة النضال ضد صدام.

٢- القضاء على الخطر التاريخي والنزعة التوسعية لحكام العراق على حساب السيادة الإيرانية (على الرغم من أن بعض الخبراء يعتقد أن هذا الخطر قد تضاءل ولم ينته تماماً، ولكن لا يوجد شخص لا يشهد أن الوضع تغير كثيراً عما كان عليه الحال في عهد صدام لصالح الأمن والمصالح القومية الإيرانية).

٣- النفوذ الاقتصادي الملحوظ للشركات الإيرانية في سوق الصادرات والواردات العراقية.

٤- ظهور إمكانية تنمية المحافظات المتاخمة للحدود العراقية (خوزستان وإيلام وكرمانشاه وكرديستان واذربيجان الغربية) عن طريق التجارة على الحدود القائمة الآن، خاصة أنه قلما تقوم صناعة على الحدود، كما أن الزراعة في هذه الأماكن لم تنم بالشكل الكافي نظراً لوجود الغام في هذه المناطق.

٢- النظرة الإيجابية من جانب كبار المسؤولين وصناع القرار في العراق لإيران (وقلة المنتقدين لإيران في البنية

الملف العراقي مثال مختلف للسياسة الخارجية الإيرانية، فبينما ينتقد خبراء السياسة الخارجية والعلاقات الدولية السياسة الخارجية للدولة الإيرانية بصفة عامة إلا أنه ليس هناك أدنى شك بالنسبة لأي شخص أن أداء النظام الإيراني في العراق كان موفقاً للأسباب التالية:

١- تحقيق الجزء الأكبر من الأهداف والمصالح الإيرانية في العراق (التي تتطابق مع الأهداف الوطنية والخارجية للعراقيين).

٢- النظرة الإيجابية من جانب كافة كبار المسؤولين وصناع القرار في العراق لإيران (وقلة المنتقدين لإيران في البنية الحكومية العراقية)، وحجم الزيارات المتبادلة المنقطع النظير للمسؤولين الإيرانيين والعراقيين، خاصة في الفترة من مارس ٢٠٠٨ إلى مارس ٢٠٠٩.

٣- مقارنة مكانة إيران في العراق بمكانة المنافسين الإقليميين (غضب بعض دول المنطقة العميق من النفوذ الإقليمي لإيران).

٤- المقارنة بين نفوذ ومكانة إيران في العراق، ومكانة ونفوذ الولايات المتحدة (الاحتلال الأمريكي، القدرة الإيرانية).

٥- النظرة الإيجابية لمعظم العراقيين تجاه إيران، ومستوى التدفق الشعبي بين البلدين، وتبادل الزيارات بين شعبي البلدين في النجف وكربلاء وسامراء وقم ومشهد، وحجم تردد الأكراد العراقيين على إيران - والعكس - غير المسبوق والمنقطع النظير مع أكراد الدول المجاورة.

الحكومية العراقية)، وحجم الزيارات المتبادلة المنقطع النظير للمسؤولين الإيرانيين والعراقيين خاصة في الفترة من مارس ٢٠٠٨ إلى مارس ٢٠٠٩. فالزيارات المتتالية من جانب الطالباني والمالكي والحكيم والبارزاني وزباري وهاشمي رفسنجاني وأحمدي نجاد ومتكي وولايتي لپهران وبغداد تؤكد أن هناك عهداً جديداً من العلاقات بين إيران والعراق، ولم يكد يمر شهر على زيارة ولايتي ومتكي لبغداد - على وجه الدقة - بعد عدة أيام حتى توجه طالباني إلى إيران، ثم توجه السيد رفسنجاني لزيارة العراق ثم، عاد طالباني مرة ثانية في أواخر الأسبوع لحضور قمة إكو في طهران.

وقد زار طهران البارزاني وطالباني باعتبارهما زعيما الأكراد، والحكيم الجعفري والمالكي وأحمد تشليبي وعبد المهدي باعتبارهم زعماء الشيعة، والمشهداني وحاجم الحسنی باعتبارهما أبرز رجالات العرب السنة، وقد تمت استضافتهم على مستوى لائق في طهران والتقوا كبار المسؤولين الإيرانيين، وبالمقابل تم استضافة المسؤولين الإيرانيين على مستوى جيد في بغداد وأربيل.

هذا في حين أن المنتقدين لإيران في العراق لم يعد لهم وزن، بل تضاعفوا بين الشعب والمسؤولين، فلم يصوت الشعب لهم في الانتخابات، ولم يعد لهم مركز قوة في نظام الحكم. والآن فإن البعثيين والمعادين لإيران قلقون بشكل جدي من تطور العلاقات الإيرانية العراقية، وهذا الإحساس طبيعي، لأنهم مع القضاء على صدام فقدوا سطوتهم.

ومن الممكن اعتبار مستوى وحجم لقاءات رفسنجاني في زيارته الأخيرة للعراق رمزا لقوة إيران وقدرتها على التنظيم ومكانتها في العراق.

٣- مقارنة مكانة إيران في العراق بمكانة المنافسين

الإقليميين (غضب بعض دول المنطقة العميق من النفوذ الإقليمي لإيران). بعد سقوط صدام حسين، وبعد تشكيل مجلس الحكم الانتقالي وبداية عمله كخليفة للحكم البعثي، كانت إيران أول دولة من دول الجوار تعترف به رسمياً، وبعد فترة رفعت مستوى التمثيل الدبلوماسي من قائم بالأعمال إلى سفير، واستقبلت السفير العراقي في طهران، وكانت هذه المسألة تحظى بأهمية كبيرة؛ لأن كثيراً من الدول العربية ربما حتى الآن لم تقدم على هذه الخطوة.

٤- المقارنة بين نفوذ ومكانة إيران في العراق، ومكانة ونفوذ الولايات المتحدة (الاحتلال الأمريكي، القدرة الإيرانية)، ومقارنة زيارة المسؤولين الإيرانيين بزيارة المسؤولين الأمريكيين للعراق، ومن بينها زيارة جورج بوش الأخيرة التي تدل على الاختلاف الكبير بين مقولتي نفوذ الاحتلال وقوة إيران في العراق. واللافت للنظر أن زيارة المسؤولين الأمريكيين - على الرغم من وجود ١٤٢ ألف جندي أمريكي وعشرات الآلاف من قوات الأمن الأمريكية - كانت تتم في السر من دون أي تصريح سابق على الزيارة، أما المسؤولون الإيرانيون فكانوا يعلنون عن زياراتهم، بل ويعلنون عن جدول الأعمال، وبينما كانت زيارة المسؤولين الأمريكيين تقتصر على المنطقة الخضراء، كان المسؤولون الإيرانيون يقومون بزيارة الأماكن العامة.

٥- النظرة الإيجابية لمعظم العراقيين تجاه إيران، ومستوى التدفق الشعبي بين البلدين، وتبادل الزيارات بين شعبي البلدين في النجف وكربلاء وسامراء وقم ومشهد، وحجم تردد الأكراد العراقيين على إيران - والعكس - غير المسبوق والمنقطع النظير مع أكراد الدول المجاورة.

سياسات متسارعة

عباس عبيدي ■ اعتماد ملي (الثقة الوطنية) ٨/٣/٢٠٠٩

وبالطبع يقتضي المنطق السياسي، بل والأخلاقي أن تسارع الحكومة الإيرانية للمساعدة وقت الشدة. من ناحية أخرى، الأزمة القائمة الآن في العلاقات العربية الإيرانية، والتي كان آخرها قطع العلاقات السياسية بين مراكش وطهران تتطلب سياسات كهذه حتى تستطيع إيران ترميم الرؤى السلبية في المجتمع العربي. ولو أن شخصاً مثلي أو أي مواطن آخر له

كيف يمكن تحليل زيارة رئيس مجلس الشورى الإسلامي للسودان؟ مع أنه يمكن تقديم أدلة لتبرير هذه الزيارة، لكنها وبشكل أساسي مثيرة للتساؤل، ويصفها المراقبون بالمتعجلة. وبداية اسمحوالي أن نستعرض الأسباب المتفقة مع هذه السياسة. في هذه الظروف ترى الحكومة الإيرانية أن السودان وعمر البشير هو أحد الحكومات المعدودة الخليفة لإيران،

اعتراض على بالنسبة لمبدأ السياسة الخارجية وتوجهها، فإنه مضطر لأن يعتبر هذه الخطوة من جانب الحكومة الإيرانية في ظل هذه الظروف أمراً منطقياً ومبرراً. ولو أن هناك اعتراضاً سيكون على ما تقدم من سياسات قبل هذه الخطوة. لكن من ناحية أخرى، تصبح زيارة رئيس مجلس الشورى الإسلامى للخرطوم غير مفهومة، بل وتتناقض مع السياسات التى حتى الآن لم يحف حبر أوامرها التنفيذية.

نظراً لأن الإجراء المتخذ ضد البشر وطلب اعتقاله من جانب محكمة لاهاى بتهمة ارتكابه جرائم عدة ضد شعبه في دارفور، على الرغم من أنه ليس هناك أدنى شك في أن إجراءات التقاضى الدولية متأثرة إلى حد ما بالسياسة، فإنه يعد أكثر المواقف التى تظهر فيها ازدواجية هذا المحفل الدولى . وبناء على ذلك، نقر بأنه من الممكن أن ترتكب المؤسسات الدولية في أحيان كثيرة - بسبب المواقف السياسية - أخطاءً، بل وتقصير في التحقيق.

بهذا التوضيح ما مغزى الدعم الصريح والسريع من جانب إيران للبشير ومعارضة حكم المحكمة؟ معناه أن الاتهامات باطلة وكاذبة، وفي هذه الحالة يجب على إيران تقديم المستندات اللازمة والشواهد الدامغة على صحة ما ذهبت إليه، وهو ما لم يتم حتى الآن. هناك معنى آخر وهو أن ما حدث بدارفور وقع بحق أشخاص غير مسلمين لا يستحقون أهمية من وجهة نظرنا، وهذا الكلام هو التفرقة بعينها وخطير للغاية، وأنا لا أعتقد أن هناك شخصاً تواتيه الجرأة على التصريح بهذا حتى لو كان يؤمن به في أعماق نفسه. وفي النهاية هو حكم سياسى، وعلى سبيل المثال، يقال لماذا لم تتم نفس الإجراءات مع جرائم الإسرائيليين في غزة. وفي هذه الحالة - بينما تساند إيران البشر - فإنها تطالب بملاحقة المسئولين الإسرائيليين

قضائياً، فهل يضر هذا بالإجراء الذى تعتمزم إيران اتخاذه ضد الإسرائيليين؟

ولا ننسى أن مسألة دارفور مسألة حكومات فقط، بل هى مسألة رأى عام عالمى أيضاً، ولا يحق لنا أن نساير الموقف حتى لو كان هناك ضغط على حكومة السودان، ونقف ضد المطالب العالمية بحق هذه الجرائم لأننا سنتهم بالتواطؤ. ألم تكن هذه فرصة مواتية للحكومة الإيرانية حتى تثبت أنها تركز على مواجهة الجرائم بحق الإنسانية بعيداً عن أى موقف سياسى أو عنصري أو دينى، وتطالب بمحاكمة المسئولين الإسرائيليين انطلاقاً من هذا الموقف؟

إن ما تنشره وسائل الإعلام العالمية من جرائم ترتكب بحق شعب دارفور، قد أحدث رد فعل قوياً مثلما كان يجيش في صدور الشعب الإيراني حينما كانت وسائل الإعلام تبث ما كان يحدث في غزة، وبالتالي فإن الإحساس الذى يشعر به الشعب الإيراني تجاه شعب غزة هو عينه الذى يشعر به تجاه البشر والحكومة السودانية، ولهذا فما الثمن المادى، والأهم المعنوى، الذى ستدفعه الثورة الإسلامية جراء هذا التأيد وهذه المساندة؟

بأى حق يتجرأ شخص ويقوم بخطوة تكون نتيجتها المحتملة التوافق والتستر على الجرائم التى تحدث في دارفور؟ وأتصور أن الحكومة الإيرانية ستضع حداً واضحاً ويسرعة بين الدعم السياسى ودعم المشاركين فيما آلت إليها الأوضاع في دارفور، ولن تهدر مكانة الأمة الإيرانية باتخاذها سياسات خاطئة، وتقوم بشرح بعض التقارير الواردة من دارفور ومستندات المحكمة في هذا الصدد، حتى تبين ما هو موقف الشعب الإيراني وردة فعله على ما يحدث إزاء هذه الجرائم.

الثورة الإسلامية وروح المقاومة في الحركات الإسلامية

رسالت (الرسالة) ٢٠٠٩/٢/٢٠ سحاب فاطمي

بتأثير من الثورة الإسلامية الإيرانية، أو أقدمت حركات أخرى على إعادة صياغة هويتها من جديد. وفي الحقيقة، تعتبر الثورة الإسلامية الإيرانية بمثابة ميلاد للإسلامية المعاصرة في الشرق الأوسط، إسلامية أكثر انفتاحاً لا تعتمد على قوى الهيمنة العربية. إن ظهور الثورة الإسلامية الإيرانية وصمودها على

لقد تأثرت السياسة الخارجية الإيرانية في العصر "البهلوي" بالكتلتين الشرقية والغربية، لكن بعد نجاح ثورة الإمام الخميني، رفعت الجمهورية الإسلامية شعار "لا شرقية ولا غربية"، بينما طرح الإمام الخميني أيضاً شعار "العزة والحكمة والمصلحة". على هذا الأساس، تشكلت حركات إسلامية بالمنطقة

مدى العقود الثلاثة الماضية، أثبت أن الانفتاح الإسلامي، والإدارة الهادفة، والإرادة الجماعية، كلاهما نواة صحيحة، لا يمكن للقوى العالمية التصدي لها، وهذا ما أثبتته حرب جنوب لبنان حرب الـ ٢٢ يوماً، وحرب المقاومة الفلسطينية حرب الـ ٢٢ يوماً.

لقد تأصلت الثورة الإسلامية الإيرانية في الأهداف الدينية والسياسية والثقافية لدى شعوب العالم الإسلامي، بل لدى أمم العالم أجمع. ويمكن القول إن الرسالة الأساسية هي التحرر والصمود في وجه الظلم والخطيئة، وهي رسالة تنسجم مع تطلعات وفطرة البشر بصفة عامة.

من ناحية أخرى، يرى خبراء السياسة أن الثورة الإسلامية قد أوجدت تحولاً جذرياً في ساحة المفاهيم السياسية والمباحث النظرية، وأوجدت مفاهيم جديدة في النظام الدولي اعتماداً على إلهام التعاليم الدينية.

لقد تحولت المقاومة من أمل إلى أساس ملموس في الشرق الأوسط بفضل الثورة الإسلامية الإيرانية. وبالرغم من محاولات الأنظمة المستبدة على مر العصور، والاستفادة إلى أقصى درجة من نشر أجواء التراخي بين المسلمين لبسط هيمنتها المدمرة بين شعوب العالم الإسلامي، إلا أن نجاح الثورة الإسلامية أغلق الباب في وجه هذا النفوذ المعادي للإسلام، ومنح المسلمين بالشرق الأوسط، والحركات الإسلامية بالمنطقة القدرة على فرض انتصاراتها على الكفار بالاعتماد على دين الله.

لقد أسفرت الثورة الإسلامية بزعامة الإمام الخميني عن نشر روح الصحو الإسلامية، وعن تقوية النهضة في العالم الإسلامي. ويمكن القول إن أساس أيديولوجية إنشاء حزب الله كانت نتيجة رؤية الإمام الخميني التي أفرزت هذا الكيان بين الشعب اللبناني. فبعد الاعتداء العسكري الإسرائيلي على لبنان عام ١٩٨٢، وفشل جميع مبادرات السلام في وقف إسرائيل، كان التأييد والدعم من الثورة الإسلامية للمقاومة والصمود في وجه الظلم - محط قبول بشكل عام في لبنان ومن ثم تهيأت الظروف اللازمة من أجل توحيد

المجموعات الشيعية الصغيرة تحت لواء تشكيل، واحد وحزب الله اللبناني، وهذا التشكيل الإسلامي الجديد كانت لديه مقومات الإيمان بتعاليم وقيم الثورة الإسلامية.

هذا القبول والإيمان انتشرت أصداؤه بين جميع الأمم الإسلامية، وباتت للمقاومة الإسلامية مبدأها المقنع بين شعوب المنطقة بالتدريج. وينبغي هنا التأكيد على أن السبب الرئيسي وراء انتصار حزب الله على العدو الصهيوني والغرب، هو تمسك الحزب بالمبدأ السامي لولاية الفقيه. وفي هذا الشأن يقول أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله: "الإمام الخميني في نظرنا، هو المرجع والإمام بما تعنيه الكلمة من دلالات، بالطبع توجد قيادات دينية في كل مكان بالعالم، لكن الإمام بالنسبة لنا أكثر من مجرد قيادة دينية، فهو نموذج الثورة ضد الشياطين والمستكبرين والأنظمة المستبدة، وقد تمكن من بث روح الأمل في قلوب المستضعفين، ومن إحياء نظرية الإرادة الشعبية في مواجهة إرادة المستكبرين، لذلك فالإمام بالنسبة لنا أكثر من زعيم ديني، وهذا ليس فقط بالنسبة لنا، بل بالنسبة لجميع مستضعفي العالم، وهذه العلاقة الروحية المعنوية بيننا وبين الإمام، نشأت حتى قبل اعتداء إسرائيل العسكري عام ١٩٨٢".

من ناحية أخرى، بات من الواضح أن حركتي حماس والجهاد الإسلامي أيضاً استندتا على هذا المبدأ المقدس في مواجهة العدو الصهيوني، هذا المبدأ الذي يتلخص في الصمود والمقاومة، وكم من مرة نجحنا في إذلال إسرائيل وحلفائها، وبالتأكيد حزب الله وحماس والجهاد قد نجحوا في رسم صورة المقاوم العنيد لتيار الهيمنة والسلطة، المقاوم الصامد في وجه المنظمات الصهيونية والاستخبارات الأمريكية والبريطانية الساعية لنشر بذور الفتنة في قلب العالم الإسلامي، ولتشويه صورة الثورة الإسلامية.

وقد حذر الإمام الخميني مراراً من مؤامرات يحكيها أعداء الثورة الإسلامية، مؤكداً أن فشل النظام الصهيوني المتكرر في لبنان وفلسطين بات نتيجة حتمية لظهور جيل جديد يؤمن بالجهاد ضد المستكبرين والمعتدين.

لغز استمرار الإسلاميين في تركيا

اعتماد (الثقة) ٢ / ٢ / ٢٠٠٩

اردشير زارعى قنواقي

فإن هذا الحزب يختلف تماما عن التيارات والجماعات الإسلامية بالمنطقة. فبالرغم من رمزيته الإسلامية إلا أنه يعتمد على ركائز العلمانية الأتاتورية بما فيها اقتصاد السوق، والقومية التركية، والتصدي للحركات الانفصالية، كما أن استمرار هذا الحزب لتلك الفترة خلافا لما هو معتاد من جانب الأحزاب الإسلامية التركية في الماضي نابع من الثقافة الإسلامية لهذا الحزب وتوجهاته بشأن التحديث والاقتصاد المفتوح. ونظرا لانتشار التوجهات الإسلامية داخل العالم الإسلامي، وتأثير تلك التوجهات على الحدود المتاخمة للاتحاد الأوروبي - وفي تركيا بالأخص - بوصفها أحد أعضاء حلف شمال الأطلسي، يرى الأوروبيون في الإسلام الرمزي الطبقي الممثل في حزب العدالة والتنمية النموذج الوسطي الأفضل بدلا من المتشددون الإسلاميين، وقد أرست الاتحاد الأوروبي تلك الدبلوماسية النشطة من جانب حزب العدالة والتنمية الحاكم في الفترة الأخيرة، والتي لعبت دورا في الوساطة بين سوريا وإسرائيل، والطاقة بمنطقة بحر قزوين، وعلى صعيد التطورات العراقية والقضية النووية الإيرانية، والنزاع بشأن قضية قبرص، لكن كل تلك النجاحات لم تحل دون بعض الارتياح من حزب العدالة والتنمية نظرا لما شهدته الساحة التركية مؤخرا من تضارب بين الأحزاب العلمانية والعسكريين من جهة، وحزب العدالة والتنمية من جهة أخرى، بالإضافة إلى حملة الاعتقالات في صفوف العسكريين، ومحاولة إجراء انقلاب وما أثارته من انعكاسات في الأوساط العسكرية والصحفية والحزبية. من هذا المنطلق يمكن القول إن الساحة التركية تشهد حاليا حراكا سياسيا واجتماعيا قد يغير ملامح الصورة التركية بشكل عام، وقد يؤثر على مسألة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي أو يحول دون استمرار حزب العدالة والتنمية في منظومة الحكم بتركيا.

أعادت الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" إلى بروكسل، ومباحثاته مع مسؤولي الاتحاد الأوروبي بالتزامن مع اعتقال مجموعة أخرى من القوميين المتشددون والعلمانيين والصحفيين المنتقدين لجريمة الإعدام للانقلاب، أعادت التحولات التركية مرة أخرى إلى صدارة التقارير الدولية.

مسعى حكومة الحزب المحافظ التركي "العدالة والتنمية" من أجل الانضمام للاتحاد الأوروبي، وجمع التيارات الداخلية التركية حول الحزب الإسلامي الحاكم والتقليديين العلمانيين - العسكريين، الذين يرون أنهم أصحاب الإرث الأتاتوري، هو العامل الرئيسي لعرض التحولات التركية المتشابكة التي تجمع بين العديد من المتناقضات، والتغاضي عنها يفقد أي تحليل للوضع التركي مصداقيته.

ويمكن القول إن ركائز الحزب الإسلامي حزب العدالة والتنمية، تختلف تماما عن ركائز الجماعات والتيارات الإسلامية الموجودة في منطقة الشرق الأوسط، والقوقاز، وآسيا الوسطى، وجنوب آسيا، التي تعتمد في مجملها على طبقة الفقراء والمحرومين، لأن حزب العدالة والتنمية نموذج لتيار محافظ برجوازي تجاري وصناعي، وهذه الخاصية تميزه وتفصله عن الحركات الدينية الراهنة في المنطقة، والتشبيه بينه وبين تلك الحركات بمثابة درب من الخيال واللاعقلانية.

من ناحية أخرى، فإن حزب العدالة والتنمية يعتمد على سياسة الاقتصاد الليبرالي، وزيادة الارتباط بنظام السوق في إطار عوامة الاقتصاد، بدلا من سياسة الاشتراكية المتبعة من جانب الأحزاب التقليدية التركية، والأحزاب العسكرية، وهذا هو سبب استمرار حزب العدالة والتنمية على مدار تلك الفترة الطويلة من النزاع والنقد الداخلي التركي.

أما على الصعيد العقائدي بالنسبة لحزب العدالة والتنمية،

إيران وأمريكا: مواجهة بالمفاوضات

مردم سالاري (الديمقراطية الشعبية) ٢٠٠٩/٤/٧

رغم تباين المواقف إزاءها... فكلا الطرفين حسب الصحيفة يتفهمان بعضهما من حيث كونها قوتين دوليتين واقليميتين. إن المجتمع الإيراني مصمم على رفض أية هيمنة أو أية إملاءات خارجية ولكنه في ذات الوقت يترجم شعاراته إلى مشاعر مبنية على عقائده وثقافته وحضارته، مع تمسكه بمصالحه الوطنية وعاداته وتقاليده العتيقة... وأنه يريد التفاوض مع الولايات المتحدة التي تحررت من عقائد المحافظين الجدد المبتنية على إثارة الفرقة والصراعات.

إن رسالة أوباما المنقطعة النظير لإيران والتي جاءت بتشجيع من دعاة السلام حول العالم ووسط استياء بعض البلدان العربية كانت بمثابة الخطوة الأولى التي رفعها أوباما نحو إيران...

ورغم تكرار أوباما لبعض الاتهامات التي اعتادت واشنطن على توجيهها لإيران، لكن رسالته اتسمت بطابع الاحترام وبراودة سياسية جديدة. وقد كان ردّ المسؤولين الإيرانيين على رسالة أوباما منطقياً

دعوة أمريكا لإيران لمؤتمر حول أفغانستان

صدای عدالت (صوت العدالة) ٢٠٠٩/٤/٦

والافغاني ابدأ أن الادارة الامريكية غيرت موقفها من ايران وملفها النووي، فالعداء لازال على أشده ولا زالت الادارة الامريكية تعارض المشروع النووي الإيراني وتعارض موقف ايران من المقاومة الاسلامية في فلسطين ولبنان. إن أمريكا وبسبب المأزق الذي تورطت به في افغانستان بحاجة ماسة الى تعاون ايران، بينا الجمهورية الاسلامية ليست بحاجة الى الولايات المتحدة، وهذا ما يكشف حقيقة الرسائل الايجابية التي ترسلها الادارة الامريكية في هذه الايام الى القيادة الايرانية. والموقف الإيراني واضح وصريح ما لم تغير الادارة الامريكية مواقفها وافعالها بالنسبة لقضايا ايران المركزية، فلا تغيير في المواقف الإيرانية المبدئية

لماذا ترغب أمريكا في اشراك ايران بالقرارات الاقليمية؟ ان ايران وبسبب جوارها الجغرافي الكبير لأفغانستان وبسبب العلاقات الاجتماعية والثقافية القريبة مع شعبها، دولة لا يمكن التغافل عنها عندما يتعلق الامر بالامن والاستقرار في افغانستان وضرورة محاربة ومواجهة جيوب المقاومة من جماعة القاعدة والطالبان.

ان الادارة الامريكية ليس من منطلق التقرب من ايران او كسب ودها تدعوها للمشاركة في مؤتمر افغانستان او تدعوها للحوار في بغداد، بل من منطلق الاعتراف بدورها الحساس والاستراتيجي في المنطقة وبسبب حاجة أمريكا الملحة لاستتباب الامن والاستقرار في العراق وافغانستان. ولا تعني دعوة أمريكا ايران للمشاركة في الملفين العراقي

شراء الوقت مع إيران: الطائرة المقاتلة إف-٢٢

Buying Time with Iran: The F-22 Fighter

By Thomas Crimmins

The Washington Institute for Near East Policy

13/3/2009

الغرب باسم نظام SA ١٢. كما يعد نظام V S٣٠٠ بالترادف مع نظام الدفاع الجوي Tor-M١ (SA ١٥) عنصريين رئيسيين في شبكة الدفاع الجوي الخاصة بموسكو، ويحتمل أن تكون هناك دراسة جارية لبيع V S٣٠٠ إلى إيران نظراً لأنه سيندمج بشكل جيد جداً مع الطراز Tor-M١ المنشور بالفعل في إيران. وعند الضغط عليها تنفي موسكو أية نية لبيع نظام PMU٢ S٣٠٠ إلى إيران، وبالتالي تتجنب المناقشة حول V S٣٠٠ بشكل حاد. وفي محاولة للتأثير على البيئة الدولية وإضعاف معنويات أعدائها، تعزز طهران الإشاعات بأنها مستعدة لتلقي نظام PMU٢ S٣٠٠، وبالتالي تريد من حدة الارتباك.

ربما يكون لتكتيكات طهران بعض التأثير. فإسرائيل تعتقد حالياً أن طائراتها F-١٥ و F-١٦ تحافظ لها على خيار القدرة على توجيه ضربة ضد الأهداف النووية الإيرانية. وطالما ظل الحال كذلك، فإن إسرائيل ستبقى متقبلة للمطالب الأمريكية بمنح الدبلوماسية المزيد من الوقت. لكن من الواضح بشكل متزايد أن إسرائيل تعتبر أن نظام S٣٠٠ (في أي طراز منه) سيضيق عليها فرصة هامة؛ حيث إن شراء إيران لنظام S-٣٠٠ سوف يجعل الخيارات الهجومية المتاحة لإسرائيل حالياً أكثر صعوبة، وقد يجبر إسرائيل على التعجيل بشكل كبير بجدولها الزمني للهجوم على إيران. وفي حالة فشل الدبلوماسية، يمكن للولايات المتحدة شن ضربة قوية، بغض النظر عن حالة الدفاعات الجوية الإيرانية؛ ولا يمكن لإسرائيل أن توجه مثل هذه الضربات حتى مع الاستعانة بطائرات F-١٥ و F-١٦، عند طيرانها بأقصى نطاق لها. ومع ذلك، تمثل مقاتلات F-٢٢ الورقة الرابحة التي يمكن أن تقنع روسيا بالعدول عن نقل أنظمة الدفاع الجوي الجديدة أو يمكن أن تحافظ على الخيارات الإسرائيلية في حالة مضي روسيا قدماً في صفقة البيع.

الطائرة المقاتلة F-٢٢: هل تتفوق على نظام S٣٠٠؟
يشكل استخدام النشر المستقبلي المقترح لطائرات F-٢٢ في المنطقة، أو نقلها إلى إسرائيل، إحدى الخيارات الممكنة لإبطاء هذا الجدول الزمني لكي يمكن استخدام الضغوط

في ١٩ فبراير، أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) أحدث تقرير لها حول الأنشطة النووية الإيرانية، يشير إلى إمكانية قيام الجمهورية الإسلامية بإنتاج ما يكفي من اليورانيوم المنخفض التخصيب لصنع أول سلاح نووي لها (في حالة القيام بتخصيب إضافي). وفي غضون ذلك، يعكف رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد بنيامين نتنياهو على تشكيل حكومة تميل إلى اليمين ستعتبر، كما قال نتنياهو بالحرف الواحد، أن السلاح النووي الإيراني هو "أكبر تهديد للوجود الإسرائيلي منذ حرب الاستقلال". وبما يزيد الأمور تعقيداً أن روسيا تفكر في بيع نظام الدفاع الجوي المتقدم S ٣٠٠ إلى إيران - وهو ما يمثل تحركاً لـ "تغيير اللعبة"، الأمر الذي قد يؤثر على حسابات تل أبيب حول ما إذا كانت إسرائيل ستقوم بشن ضربة وقائية ضد البنية التحتية النووية الإيرانية وتوقيت تلك الضربة. وتؤكد هذه الأحداث المتلاحمة - خاصة احتمال نقل نظام S ٣٠٠ على ضرورة قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالنظر في اتخاذ إجراءات لتوفير المزيد من الوقت لإتاحة الفرصة أمام العمل الدبلوماسي.

نظام S٣٠٠ المغير للعبة

تشوب حالة من الغموض التقارير الخاصة باحتمال نقل روسيا نظام S٣٠٠ إلى إيران؛ كما أنه لا تزال هناك أسئلة تجري مناقشتها حول الطراز الذي سيتم نقله. فنظام الدفاع الجوي PMU ٢ S٣٠٠ المعروف في الغرب باسم نظام SA ٢٠ يعتبر متطور جداً ويتمتع بقدرات هائلة. يتميز هذا النظام بسهولة نقله وقدرته على اعتراض صواريخ كروز منخفضة الارتفاع والصواريخ الباليستية والقاذفات شديدة الارتفاع. كما يمكنه الاشتباك مع الأهداف على ارتفاعات منخفضة تتراوح بين ٣٠ قدم و ٩٠٠٠ قدم، وفي نطاق يتراوح بين ٣ أميال و ٩٥ ميلاً. ونتيجة لذلك، علق القائد السابق في قيادة المعارك الجوية بالقوات الجوية الأمريكية الجنرال (المتقاعد) ريتشارد هاوولي للصحفيين المهتمين بتجارة الطيران في أغسطس الماضي قائلاً: "يمثل نظام SA ٢٠ منطقة حظر طيران فعلية للطائرات غير المتسللة". وفي المقابل، يعتبر V S٣٠٠ نظاماً أقل قدرة ويعرف في

الدولية الإضافية للتأثير على إيران. ليس هناك من شك في إمكانية طائرات ٢٢F - إبطال مفعول نظام S٣٠٠. ووفقاً لما ذكره رئيس رابطة القوات الجوية الفريق (المتقاعد) مايك دان في ديسمبر الماضي، "لا يمكن سوى لطائرة ٢٢F - البقاء في مجال جوي محمي بصواريخ أرض جو ذات قدرات هائلة" مثل نظام S٣٠٠.

وبناء على ذلك، يمكن للولايات المتحدة نشر طائرات ٢٢F - في المنطقة - على سبيل المثال، في قواعد الدول العربية الصديقة المطلة على الخليج الفارسي. وعلى الرغم من التفوق الواضح لطائرات ١٥S-F و ١٦S-F المنتشرة بالفعل في المنطقة - خلال المعارك الحالية لمقاومة التمرد في العراق وأفغانستان، إلا أنها لن تكون قادرة على تهديد البنية التحتية النووية الإيرانية حال تسليح الجمهورية الإسلامية بنظام S٣٠٠. وقد أشارت إلى ذلك مؤخرًا السفارة نانسى سودربرج (بمناسبة إصدار تقرير فريق العمل الرئاسي التابع لمعهد واشنطن تحت عنوان "منع سلسلة من عدم الاستقرار: التعاطي الأمريكي لوقف التقدم النووي الإيراني" Preventing a Cascade of Instability: U.S. Engagement to Check Iranian Nuclear Progress)، عندما قالت أن الولايات المتحدة قد "فقدت القدرة على إخافة أعدائها في المنطقة". ويمكن أن يؤدي النشر المبكر لطائرات ٢٢F - إلى استعادة مصداقية الخيار العسكري، من خلال الإشارة إلى أنه لا يزال قائماً، وربما يؤدي إلى قيام الروس بإعادة النظر في بيع نظام S٣٠٠S إلى إيران.

ويوجد خيار بديل يتمثل في تصدير طائرات ٢٢F - إلى إسرائيل للتعامل مع التهديد الذي يشكله نظام S٣٠٠S، لكنه ينطوي على المزيد من المشاكل. فممنذ فترة طويلة أرادت إسرائيل ضم هذه المقاتلة المتطورة إلى ترسانتها، لكن تصدير طائرات ٢٢F - إلى أي دولة محظور منذ ما يزيد عن عقد من الزمان بموجب "تعديل أوبي"، الذي ينص على أنه "لا يجوز استخدام أي من الاعتمادات الواردة في هذا القانون للموافقة على أو ترخيص بيع المقاتلة التكتيكية المتطورة A٢٢F - إلى أي حكومة أجنبية". وتم إدراج هذا التعديل في جميع قوانين مخصصات الدفاع منذ عام ١٩٩٨ من أجل الحفاظ على ميزة الولايات المتحدة التجارية وتفوقها التكنولوجي. ويمكن

التغلب على هذه المخاوف من خلال اتخاذ إجراءات متقدمة لمكافحة التلاعب وفرض ضوابط صارمة على التصدير. وعندما صرح عضو الكونغرس أوبي في عام ٢٠٠٦ قائلاً "ربما قد تغيرت الأوقات، لكنني لا أعلم فيما إذا قد وصلنا إلى مرحلة تبرر لنا رفع هذه القيود"، إلا أنه في ضوء التهديد النووي الإيراني واحتمال تزويد ترسانتها النووية بنظام S٣٠٠، قد يكون الوقت ملائماً لإلغاء القيود والنظر في تصدير طائرات ٢٢F - إلى إسرائيل. إن إلغاء تعديل أوبي (والذي يحتاج إلى قرار من الكونغرس) لا يخول تلقائياً مبيعات الأسلحة إلى "سلاح الجو الإسرائيلي"، لكنه سيجعل اتخاذ قرار التصدير وفقاً للاستحقاقات.

يشعر الإسرائيليون بالقلق من أن نقل نظام S٣٠٠S إلى إيران قد يحرمهم من خيار القيام بضربة عسكرية. وهذا قد يعجل القيام بهجوم على المنشآت النووية الإيرانية قبل أن تتخذ الدبلوماسية مجراها. ومن خلال فتح الباب أمام نقل طائرات ٢٢F - إلى إسرائيل، قد تقنع واشنطن الحكومة الإسرائيلية بتأجيل مثل هذا الهجوم، بحيث يمنح ذلك المزيد من الوقت لنجاح الجهود الدبلوماسية الأمريكية والدولية. يمكن لمثل هذه الخطوة أن تُطمأن صانعي القرار الإسرائيليين مثلما ساعد نشر بطاريات صواريخ باتريوت وفرق اصطيد صواريخ سكود على إبقاء إسرائيل بعيدة عن حرب الخليج عام ١٩٩١ مع العراق. وقد تلعب طائرات ٢٢F - دوراً شبيهاً اليوم في طمأنه صديق الولايات المتحدة في المنطقة.

الخاتمة

تستخدم الولايات المتحدة منذ وقت طويل عمليات الانتشار العسكري ونقل الأسلحة لطمأنه حلفائها القلقين وإحباط الإجراءات غير المرغوبة. ونمسياً مع هذا التقليد، يتعين على الولايات المتحدة دراسة النشر المبكر لطائرات ٢٢F - كوسيلة للإشارة إلى تصميمها فيما يتعلق بالقضية النووية الإيرانية. كما يتعين أيضاً على واشنطن دراسة إلغاء القيود التي فرضها "تعديل أوبي" على تصدير طائرات ٢٢F - لتمهيد الطريق أمام عملية نقلها في النهاية. إذ قد يمنح هذا الإجراء صانعي السياسات المساحة الإضافية التي تمس الحاجة إليها، مما يسمح للدبلوماسية النووية مع إيران أن تأخذ مجراها على أمل أن تنجح.

أوباما والمسألة الإيرانية

سيامك باقرى كيهان (الدنيا) ١٠/٢/٢٠٠٩

الحكومة الأمريكية الجديدة تجاه المسألة الإيرانية؟ إن تقييم مواقف "أوباما" خلال الأسابيع الأخيرة يشير إلى الغموض وانعدام الشفافية في أسلوبه في التعامل مع إيران ومواجهتها.

وما أعلنه "أوباما" من أنه بصدد إعداد إطار لأسلوب وطريقة الاتصال بإيران، والتعامل معها ليثبت هذا الغموض ويؤيده. ورغم هذا، فإن المواقف التي اتخذها "أوباما" بخصوص إيران خلال هذه الأسابيع الأخيرة كانت على أساس تصور ثلاثة أوضاع لمستقبل المواجهة الأمريكية مع إيران، وهذه الأوضاع الثلاثة هي على النحو التالي:

١- الحفاظ على الوضع القائم حالياً: إذ إن بعض التصريحات التي أطلقها "أوباما" في أدبياته السياسية خلال الأيام الأخيرة تفيد الاستمرار في الوضع القائم. وبعبارة أخرى، الاستمرار في سياسة "بوش". فعلى سبيل المثال، وجدنا "أوباما" يتحدث عن إيران مثلما كان يتحدث عنها "بوش" على أنها تعد بمثابة خطر على الأمن الدولي. كذلك وجدنا "أوباما" يتهم إيران بحماية الإرهاب، ويعتبر مسألة تحول إيران إلى دولة نووية أمراً غير مقبول على الإطلاق، فقد أعلن في حديث له مع مراسل شبكة الجزيرة ما يشبه خطاب "بوش"، حيث صرح بأنه سوف يضع في اعتباره كافة الحلول اللازمة لمواجهة إيران، خاصة الحلول الدبلوماسية. وكما لوحظ، فإن هذه التصريحات يمكن أن تكون بالنسبة لنا مفتاح السر لمعنى شعار "التغيير" الذي يطلقه "أوباما". فعلى أساس هذا التحليل، فإن شعار "التغيير" هذا يشمل مفهوماً عاماً عن القضاء على إيران، مثلما شمل فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية مفهوم ومعنى "إنهاء قوى المقاومة والقضاء عليها".

٢- تصعيد التشدد في الوضع القائم: إن كثيراً من المفردات التي استخدمها "أوباما" في أدبياته وتصريحاته السياسية تشير إلى التوجه نحو زيادة وتصعيد المعارضة والمواجهة مع إيران. فعلى سبيل المثال، أعلن "أوباما" أنه سوف يعمل على منع وصول إيران إلى التكنولوجيا النووية، وأنه سوف يستخدم في ذلك ضغوطاً أكثر تشدداً، ويرى المحللون الإعلاميون من خلال تحليلهم لمفهوم هذا التصريح الذي صرح به "أوباما"

مع مرور أكثر من شهر على وصول "أوباما" لسدة الحكم في البيت الأبيض مازال السؤال حول كنه التوجهات الأمريكية المقبلة مطروحاً بشكل واسع بين المحافل السياسية ومختلف وسائل الإعلام. ويعد السؤال عن توجه "أوباما" وموقفه فيما يتعلق بالشرق الأوسط، خاصة الجمهورية الإسلامية الإيرانية من أهم التساؤلات المطروحة في هذا السبيل. فمن بين المسائل والقضايا المتعددة في الشرق الأوسط تحظى خمسة موضوعات بأهمية بالغة وأولوية ملحة لدى الحكومة الأمريكية الجديدة، وهذه الموضوعات الخمسة هي: فلسطين والعراق وأفغانستان ولبنان وإيران.

ولعل المواقف والإجراءات التي اتخذها أوباما، حتى الآن قد أوضحت توجهه فيما يتعلق ببعض هذه الموضوعات. ففيما يخص فلسطين أعلن "أوباما" بشكل صريح وواضح أنه ملتزم بحماية النظام الصهيوني، فقد أعلن المبعوث الخاص لأوباما إلى منطقة الشرق الأوسط والأراضي المحتلة "جورج ميشيل" مؤكداً على هذا التوجه: أن الحكومة الأمريكية الجديدة تؤيد النظام الصهيوني في حربه الوحشية التي استمرت ٢٢ يوم، والتي أطلق عليها هذا النظام اسم "الرصاص المذاب". وفيما يتعلق بالعراق كانت سياسة حكومة أوباما واضحة إلى حد ما في إعلانها بأن القوات العسكرية الأمريكية سوف تنسحب من العراق خلال ١٦ شهراً وسوف تسلم المسائل الأمنية في العراق للجيش العراقي.

وفيما يخص أفغانستان أعلن "أوباما" بوضوح أيضاً أن حكومته سوف تستمر في سياسة زيادة القوات العسكرية حتى ٣٠ ألف جندي، وهذا بدوره يثبت حقيقة أن السياسة الأمنية الأمريكية في عهد "أوباما" سوف تتركز على أفغانستان، هذا على الرغم من أن هذا التوجه من جانب "أوباما" قد ووجه بمعارضات من جانب الجمهوريين والاستراتيجيين في الولايات المتحدة. وفيما يتعلق بلبنان فإنه على الرغم من عدم ظهور موقف واضح في هذا الشأن حتى الآن إلا أن توجه "أوباما" في إعلانه الدفاع عن النظام الصهيوني، وإعلانه عن رفضه وعداوته للجماعة "حماس" ربما يشير إلى حد ما إلى كنه توجه الحكومة الأمريكية الجديدة وموقفها فيما يتعلق بالمسألة اللبنانية.

أما ما يهمنا هنا فهو كيف ستكون توجهات ومواقف

أنه يضع في جدول أعماله أن يحقق "إجماعاً سياسياً أكثر قوة ضد إيران" لمواجهة هذه المسألة، ومثل هذه التحليلات إذا وضعت إلى جانب إعلان "أوباما" الصريح والواضح عن حمايته للنظام الصهيوني وتساعد عداء هذا النظام وتصريحاته ضد إيران فإنها سوف تزيد من احتمالية تصعيد التشدد في الوضع القائم والحالي في تعامل الولايات المتحدة مع المسألة الإيرانية، ومع هذا فإنه على ما يبدو أن منطق التحولات والتطورات داخل المجتمع الأمريكي والأزمات المتتالية في الولايات المتحدة سوف تمنع تنفيذ هذه المواجهة الراديكالية التي ربما ينوي فريق "أوباما" متابعتها ضد إيران. ولهذا السبب وفيما يتعلق باحتمالية تصعيد التشدد في الوضع القائم علينا أن نتساءل في أي المجالات، وعلى أي مستوى، وفي أي المواقع، وفي أي الأوضاع يمكن أن يتحقق مثل هذا التصعيد في التشدد، وأين ستخضع بالتحديد تلك المواقف الأكثر تشدداً عن ذي قبل.

٣- تغيير الوضع القائم: على الرغم من الوضعين السابقين فإنه لا يمكن إغفال التصريحات التي تحمل معاني إيجابية أو تحمل مدلولات تدل على تغيير المواقف تجاه إيران. فعلى سبيل المثال، صرح "أوباما" بأنه مازال مصراً وملتزمًا بشعاره الانتخابي الذي ركز على ضرورة الحوار والمباحثات والتفاهم أو ذلك التصريح الذي أعلنه في آخر موقف له، حيث قال: إذا فتحت إيران يدها فإن الولايات المتحدة سوف تمد يدها إليها أيضاً، إذ إن المحافل السياسية تلقت هذا التصريح على أنه تغيير محتمل في السياسة الأمريكية تجاه إيران. ولكن على

ما يبدو أن علاقة الولايات المتحدة مع إيران ليست معادلة بسيطة أو مبهمة.

فالولايات المتحدة مع الظروف الحالية في حاجة إلى العلاقة مع إيران، لكن ظروف النظام الأمريكي والمصالح الأمريكية العليا ومصالحها في المنطقة تحول دون إقامة علاقة صادقة مع إيران، وقبول المطالب الإيرانية كشرط لإقامة هذه العلاقة. ومن هذا المنطلق يبدو أن البيت الأبيض يريد أن يشرع في خيار المباحثات والحوار على مستويات أدنى بهدف تقليل هذه المشاكل. فهذه الاستراتيجية الإعلامية التي بدتها حكومة الولايات المتحدة الجديدة لا تزيد في النهاية على كونها مجرد دبلوماسية ذكية. ورغم عدم وجود تعريف واضح لهذه الاستراتيجية حتى الآن إلا أنه يبدو أنهم غير راضين عن السياسات التي اتخذت حتى الآن ضد إيران، حيث اعترفت كلينتون (هيلاري) وزيرة خارجية "أوباما" مؤخراً وبشكل رسمي بعدم جدوى السياسات التي اتخذت في هذا السبيل من قبل. وبهذا الشكل لا يمكن التفاوض بدرجة كبيرة بما أعلنته الحكومة الجديدة من شعار التغيير في توجهات الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية. فالإجراءات الأولى والتصريحات المبدئية التي قام بها "أوباما" فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وكافة قضايا الشرق الأوسط تشير إلى حقيقة أن المسألة الإيرانية مازالت باقية كموضوع أمني وقضية أمنية في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية، ويمكن تقييم نوع التعامل الذي يطرحه "أوباما" داخل هذا الإطار التحليلي.

نظرة على مرحلة جديدة من العلاقات الروسية-الإيرانية

أمير صديقيان ■ إيران ٣/٣/٢٠٠٩

قام بها لموسكو بناء على دعوة نظيره الروسي بالنظر إلى حجم الاتفاقيات الأمنية قد فتحت فصلاً جديداً في تنمية التعاون بين موسكو وطهران. هذا وتتطور العلاقات بين موسكو وطهران بشكل دائم على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والفنية والدفاعية، بل وتتجه نحو الشراكة الاستراتيجية. لكن بما أن الدول الغربية أصبحت عاجزة عن إحداث خلل في هذه العلاقات فإنها تسعى عن طريق الدعايا والسلبية والادعاء بحدوث فتور في العلاقات الثنائية بين

منذ سنوات مضت وهناك تعاون مشترك بين إيران وروسيا على كافة الساحات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والدفاعية، إلا أن هذه العلاقات أخذت طابعاً استراتيجياً بعد اصطفاف الغرب ضد طهران وموسكو.

والآن هناك أشكال كثيرة من التشاور بين طهران وموسكو على ساحتي الدفاع والأمن، وكان رمز هذا التعاون محطة بوشهر التي من المقرر أن تستغل بسرعة. والزيارة الأخيرة لمحمد النجار وزير الدفاع الإيراني التي

موسكو وطهران أن تحقق أهداف حربها النفسية.

إلا أن زيارة وزير الدفاع الإيراني الأخيرة لروسيا في هذه المرحلة الحساسة كشفت زيف هذه الدعايا، كما كشفت أيضا عن النظرة الاستراتيجية للمستولين الروس والإيرانيين لتنمية كافة صور التعاون، ومن بين ذلك التعاون في المجال الدفاعي. والحقيقة هي - كما أكد وزير الدفاع الإيراني - أن هناك تهديدات تواجه كلا من طهران وموسكو، وهناك رؤية مشتركة للبلدين بالنسبة لهذه النقطة، حيث تمت تهيئة المجال لتبنى توجه مشترك لتأمين الاستقرار وتوفير الأمن للمنطقة وتنمية التعاون الدولي بين البلدين. وفي عهد جورج بوش أدى طرح مشروع الدرع الصاروخية في التشيك وبولندا، وأيضا دعم الولايات المتحدة ومساندتها لانضمام جورجيا وأوكرانيا لحلف الناتو، وتسليح الجيش الجورجي عن طريق النظام الصهيوني في الحرب على أوستيا الجنوبية، إلى جانب عشرات الموضوعات الأخرى إلى احتدام المواجهة بين روسيا والولايات المتحدة. ومع مجيء أوباما تسعى الولايات المتحدة لإظهار الأمر أنه في حالة توافق روسيا مع الولايات المتحدة في القضايا الكبرى مثل الأنشطة النووية الإيرانية فإنها ستدخل تعديلات على سياستها فيما يخص موضوع الدرع الصاروخية في أوروبا الشرقية. إنهم يدعون أن الدرع لمواجهة ما يصفونه بتهديدات إيران وكوريا الشمالية الصاروخية، إلا أن المسؤولين الروس يدركون هذا الأمر جيدا، حيث إن الهدف من هذه الدرع هو إضعاف القدرة الصاروخية الاستراتيجية لروسيا، وأن الأمر لا علاقة له بطهران. والحقيقة هي أن الولايات المتحدة تواجه ظروفا معقدة في المنطقة، وخاصة في أفغانستان وباكستان، وأن توجهات واشنطن قد فشلت في هذه الدول. وبالنظر إلى الاضطرابات التي تحدث في باكستان، خاصة في معبر خيبر، بسبب الهجمات التي تشنها طالبان على باكستان تحتاج الولايات المتحدة إلى سبل أخرى مثل آسيا الوسطى والقوقاز لنقل إمداداتها العسكرية إلى أفغانستان، يؤكد هذا الأمر الزيارتان التي قام بهما ديفيد بتريوس قائد القوات الأمريكية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى إلى أوزبكستان خلال الشهر الأخير، إلا أن الاستفادة من إمكانات آسيا الوسطى والقوقاز، خاصة بالنظر إلى ضرورة الاتفاق بين الدول الخمس المشاطئة لبحر الخزر لعبور الطائرات الأمريكية عبر سماواتها سيكون ممكنا في حال حدوث أزمة في العلاقات الروسية الإيرانية، ولهذا تسعى الولايات المتحدة عن طريق اقتراحاتها المضللة أن تحدث خللا في العلاقات بين إيران وروسيا، لكن زيارة وزير الدفاع الإيراني الأخيرة لروسيا وتأكيد البلدان على تطوير العلاقات الثنائية أثبت أن المسؤولين سواء في طهران أو في روسيا يدركون جيدا الظروف الراهنة. والواقع إن العلاقات الإيرانية الروسية

الاستراتيجية هي أكبر من كونها علاقات ثنائية يمكن قطعها. فإيران القوية المستقلة تعمل دائماً لصالح الاستقرار والأمن في المنطقة، خاصة أنها قد لعبت دوراً في حماية الحدود الجنوبية لروسيا، وهناك أحداث مثل إغلاق قاعدة كارشي خان آباد الأمريكية في أوزبكستان في عام ٢٠٠٦، وإنهاء موضوع إغلاق قاعدة ماناس في قيرغيزستان بتصويت أغلبية البرلمان القيرغيزي، وفشل الولايات المتحدة في عسكرة بحر الخزر، كل هذه الأحداث ناجمة عن التعاون بين إيران وروسيا والصين. وتسعى الولايات المتحدة عن طريق إحداث صدع في هذا المحور، خاصة بالنظر إلى الهزيمة التي حلت بها في حرب جورجيا الصيف الماضي لتغير شكل المنطقة لصالحها. والروس على الرغم من محاولات الولايات المتحدة الإيعاز باحتمالية تعديل مواقفها إزاء مشروع الدرع الصاروخية يضعون على جدول أعمالهم - من ناحية - نصب صواريخ أسكندر الاستراتيجية في كالينجراد، ومن ناحية أخرى، تشكيل نظام دفاع جوي مشترك في إطار حلف الأمن الجماعي الذي يتكون من سبع دول (روسيا، وبيلاروسيا، وقزاقستان، وأوزبكستان، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وأرمينيا). وتقوم روسيا بهذه الخطوة بهدف مواجهة الدرع الصاروخية الأمريكية عن طريق ثلاثة نظم دفاعية إقليمية في شرق أوروبا (بيلاروسيا)، وآسيا الوسطى (من المحتمل قزاقستان أو أوزبكستان)، ومنطقة القوقاز (أرمينيا)، كما أن موسكو إيماناً منها بضرورة مزيد من التعاون مع إيران ودورها في حماية أمن المنطقة، فدرجت بطلب إيران الانضمام لعضوية منظمة شانغهاي.

والواقع أن وسائل الإعلام الغربية لإبعاد الرأي العام عن مدى تطور العلاقات الاستراتيجية بين إيران وروسيا قد عملت على إضفاء بعد واحد - هو موضوع التسليح - على زيارة وزير الدفاع الإيراني لروسيا، وهكذا أوعزت أن هذه العلاقة بين البلدين قد أصابها الفتور، وقد قامت وسائل الإعلام الغربية التابعة للوبي الصهيوني الدولي، قبل أن تقوم روسيا في عام ٢٠٠٧ بتسليم إيران نظاماً دفاعياً مضاد للصواريخ تور إم، بالترويج لمثل هذه الدعايا التي أصبحت حراً في الماء في الإجراء الذي اتخذته روسيا، كما أنه بالتوازي مع التعاون الدفاعي المتزايد مع روسيا، وضعت روسيا على جدول الأعمال القيام بعملية تطوير على الساحات الدفاعية الحديثة في إطار استراتيجية الردع. وهناك إنجازات مذهلة وعملية لوزارة الدفاع في مجال الصناعات الصاروخية والحرب الإلكترونية وأنظمة الدفاع الجوي العائمة والطائرة التي لا ترصدها أجهزة الرادار والميكروغواصات... كل هذا يؤكد مدى التعاون القائم بين روسيا وإيران. وفي هذه الأثناء تدرك الدول الغربية تماماً مكانة وقدرة إيران كقوة

إقليمية في الإخلال بالتوازن بين روسيا والصين، وبين الولايات المتحدة وإيران وهم قلقون من تنامي التعاون المتزايد بين إيران وروسيا الذي يعرض مكانة الولايات المتحدة وحلفاءها، خاصة في ظل الظروف التي يسعى فيها أوباما عن طريق إعلان خطاب التغيير لتحسين مكانة الغرب المتزلزلة. ومن هذه الزوايا يمكن تقييم حساسيتهم من دعوة وزير الدفاع الروسي لوزير الدفاع الإيراني، والمحادثات

الثنائية فيما بينهما، خاصة أنه مع تشكيل أوبك للغاز، يساور الغرب قلق أنه مع التعاون والتنسيق المشترك بين روسيا وإيران باعتبارهما أول وثاني منتج للغاز تفشل استراتيجية الغرب في كسر الاحتكار الروسي لتزويد أوروبا بالغاز. على أية حال بالنظر إلى ترابط المصالح الروسية الإيرانية على الساحات الثنائية والإقليمية والدولية يجب القول إنه لن تتعثر أشكال التعاون الاستراتيجي بين إيران وروسيا.

أمريكا تخسر اللعبة مع بيونج يانج

رسالت (الرسالة) ٦ / ٤ / ٢٠٠٩

يانغ مصرة على تعزيز قدراتها العسكرية والاستراتيجية الحساسة.

إن النظام الكوري الشمالي هو نموذج من نماذج الانظمة الايديولوجية التي لا تخضع للهمينة الامريكية وتتحدى الغطرسة الامريكية وهو نظام شيوعي يحظى بدعم نسبي من روسيا والصين.

اما في الحسابات الاقتصادية، فكوريا الشمالية دولة فقيرة وتحتاج الى المساعدات الخارجية وهي لحد الآن استطاعت بذلك ان تكسب الكثير من المساعدات الخارجية من خلال اسلوب التحدي للولايات المتحدة وحلفاءها في المنطقة اليابان وكوريا الجنوبية، ومن خلال بيع الاسلحة الى الدول الاخرى.

أثار إطلاق كوريا الشمالية صاروخاً الى الفضاء يحمل قمراً صناعياً غضب الدول الغربية وعلى رأسها أمريكا، لكن كوريا الشمالية ورغم غضب وعداء المنظومة الغربية لها ماضية وبخزم في تطوير وتعزيز قدراتها العسكرية وخاصة الصواريخ بالستية العابرة للقارات. ففي عام ٢٠١٢ وصف الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش وصف كوريا الشمالية بدولة شريرة وهددها بالعقوبات الاقتصادية والتجارية. لكن النظام الكوري الشمالي وفي ذلك الوقت الذي كانت الإدارة الأمريكية في اوج غطرستها، استمر في سياسته ومواقفه المتحدية للإدارة الأمريكية حتى جرب قنبلة نووية، والآن حيث تراجع الى حذم خطاب الغطرسة الأمريكية على يد الرئيس الجديد باراك اوباما، لازالت بيونغ

الناٲو وأزمة الهوية

جمهوري اسلامي (الجمهوري الإسلامية) ٧ / ٤ / ٢٠٠٩

مثير للإستغراب، ذلك لأن أوباما يطالب بالتغير ظاهراً لكنه يكرّر عملياً نفس الأهداف والآمال التي كانت تتبناها واشنطن في ظل الإدارات الأمريكية السابقة. إن ما يطالب به أوباما دلالة واضحة على أن حلف شمال الأطلسي (الناٲو) قد أصيب بالشرح فعلاً باعتبار أن العديد من أعضائه من كبريات البلدان الأوروبية لا تدعم سياسة واشنطن في هذا الصدد لاسيما فيما يتعلق بتوسيع الحلف. ومن غير المستبعد أن تكون واشنطن عاكفة على استفزاز موسكو ودفع الكرملين إلى التحويل إلى تهديد جدّي، وذلك من خلال المناورات السياسية والإعلامية التي يمارسها البيت الأبيض بخصوص إنشاء الدرع الصاروخية في بولونيا والتشيك. إنه لا يتصور أي حل واضح لأزمة الهوية التي يعاني منها حلف (الناٲو).

جاء انعقاد قمة حلف (الناٲو) ليكشف مرة أخرى أزمة الهوية التي يعاني منها هذا الحلف العسكري المارد. إن هذا الحلف كان قد تأسس كردّ عملي على حلف وارسو غير أنه مع إنهيار هذا الأخير في عام ألف وتسع مئة وواحد وتسعين فقد حلف (الناٲو) فلسفته الوجودية. ومن هذا المنطلق بالضبط تصرّ الولايات المتحدة على تدوين منهاج جديد لهذا الحلف وثم إشعال فتيل حروب جديدة وتوسيع نطاق الأزمات الإقليمية بهدف إحياء دور الحلف من جديد... بيد أن الدول الأوروبية وكما رأت الصحيفة تسعى من أجل تقويض وتحديد دور (الناٲو)، حتى إنها تثير التساؤلات من حين لآخر حول ضرورة وجود استمرار الحلف، فيما تأمل واشنطن في تمرير أهدافها وتطلعاتها المخبأة منها والمعلنة بأثمان متدنية وبطمأنينة أكبر من خلال الحفاظ على الحلف وتواصله، وتأكيد هذا الأمر من جانب باراك أوباما على وجه التحديد،

التدين عند الإيرانيين

أ.د. محمد نور الدين عبد المنعم
كلية اللغات والترجمة - جامعة الأزهر

العذاب الطويل في «مأوى الكذب» سيكون عقاباً للأشرار.
(إيران في عهد الساسانيين ص ١٩ - ٢١)
وفهم من كلام المستشرق كريستنسن أن الديانة المزدكية كانت موجودة في هذه المنطقة قبل زرادشت، وأن زرادشت عدل فيها، وسار على هديها.

ويرى العقاد أن المجوس قد آمنوا بالعالم الآخر كما آمن به المصريون، وآمنوا كذلك بالثواب والعقاب في الدار الآخرة، ولكنهم قالوا بقيامة الموتى ونهاية العالم وبعث الأرواح للحساب في يوم القيامة. ولعلمهم جمعوا بذلك بين عقيدة الهند في نهاية العالم وعقيدة المصريين في محاسبة الروح ووزن أعمالها في موقف الجزاء. (الله ص ٩٠)

وقد ظهرت بعد الديانة الزرادشتية ديانات أخرى منها على سبيل المثال الديانة المانوية نسبة إلى ماني، والديانة المزدكية نسبة إلى مزدك، إلا أن هاتين الديانتين الأخيرتين لم تلقيا الرواج والإقبال الكبير الذي لقيته الديانة الزرادشتية التي استمرت ديناً للدولة وللشعب أكثر من ألف سنة، وظلت باقية إلى أن تقلصت بعد الفتح الإسلامي لإيران، وأفسحت المجال للدين الإسلامي الذي دخل فيه الإيرانيون طائعين أفواجا، وأصبحوا من دعاة هذا الدين والعاملين على نشره وشرح تعاليمه في شتى بقاع الأرض.

كان ماني إيراني من أسرة عريقة. ولد سنة ٢١٥ أو ٢١٦، وزعم أنه «الفارقليط» الذي بشر به عيسى عليه السلام. ويرى ماني أنه كان في مبدأ العالم كونان أحدهما نور والآخر ظلمة، ويتجلى الأول في خمسة أشياء هي بمنزلة الوسائط بين الخالق والخلق: الحلم والعلم والعقل والغيب والفطنة. أما العناصر الشريرة الخمسة التي كونت العوالم الخمسة لإله الظلمات فهي: الضباب والحريق والسموم والسم والظلمة. ولكن إله الظلمات هاجم النور بكل قواه حين رآه. وقد تأثر ماني في ديانته بالمسيحية والبوذية. وألف كثيرا من الكتب والرسائل

عرف الإيرانيون منذ فجر التاريخ عددا من الديانات القديمة التي اعتنقوها وتمسكوا بمبادئها وأدوا شعائرها في إخلاص تام، ونذكر من هذه الديانات القديمة الديانة الزرادشتية نسبة إلى زرادشت، وما زال لهذه الديانة أتباع حتى الآن في داخل إيران نفسها وفي الهند. وتتلخص هذه الديانة في أن الله تعالى خلق الخير والشر وأن قوى الخير تعمل في العالم باسم «أهورامزدا» وقوى الشر تعمل باسم «أهريمن» أو الشيطان، وأن الخير سيعتغل على الشر في نهاية الأمر، وعلى الزرادشتي المؤمن أن يقدر النور والنار ويعمل على الإكثار من الزرع والضرع وتبديد الظلمات ومحاربة القحط والجذب، وقد اشتهر الزرادشتيون بعبادة النار، وهم الذين أطلق عليهم العرب لفظ «المجوس».

ويقول المستشرق كريستنسن: في الوقت الذي دخل فيه الإيرانيون العصر التاريخي كان أهورامزدا الإله الأعلى للقبائل المستقرة والمتمدنة في الشرق والغرب. والمزدكية أقدم عهدا من الزرادشتية. والظاهر أن زرادشت ادعى النبوة نبيا للمذهب مفردى معدل في الشرق، ربما كان في الإقليم الذي به أفغانستان الحديثة وذلك في القرن السابع قبل الميلاد.

ويقول: ودين زرادشت توحيد ناقص، فهناك جماعة من الكائنات المقدسة، ولكنها كلها تجليات لذات مزدا، وهي في الوقت نفسه منفذة لإرادته التي هي الإرادة الإلهية الوحيدة، فالثنائية ليست إلا في الظاهر، لأن المعركة بين الأصلين العالميين (روح الخير وروح الشر) ستنتهي بالنصر النهائي لروح الخير، وفي هذه المعركة الكبرى يجد الإنسان رسالة عليه أدائها فإنه بالإيمان الخالص، وبالجهاد في سبيل الحقيقة الدينية والأخلاق، وأخيرا بالجد في الأعمال التي تؤدي غلبة قوى الحياة على قوى الموت، وبالمساعي المؤدية إلى الحضارة وخاصة زرع الأرض، يقف في صف روح الخير. والأسس التي تنطوي عليها مبادئ الأخلاق عند زرادشت هي ثلاثة: الفكر الطيب والقول الطيب والعمل الطيب. والجزء هو الجنة والخلود بينما

التي ضمنها مذهبه، وكتب معظمها باللغة السريانية مثل كتاب «سفر الأسرار» و«الشابورغان» الذي ألفه باسم سابور الأول، و«الكفلايا» الذي يشتمل على تعاليم مانى التي جمعت بعد موته، كما توجد مجموعة من خطاباتة إلى تلاميذه باللغة القبطية بين أوراق البردى التي اكتشفت في مصر. ويذكر أيضا أن مانى ألف كتابا جامعا في أنواع التصاوير يسمى «ارژنگ نامه» (كريستنسن ص ١٧١).

عرض نظام الطبقات إيران لفتن وثورات كثيرة، كان أشهرها فتنة «مزدك» الذي ثار أتباعه فأحرقوا وثائق الأنساب، ونادوا بالمساواة بين الناس فلا شريف ولا وضيع، بل دعوا إلى الاشتراكية في كل شئ من مال ونساء وغير ذلك.

ويصف كريستنسن هذه الفتنة بقوله (ص ٣٤٣): وهكذا عم التطاول كل مكان، واقتحم الثوار قصور الأشراف، ناهين الأموال، معتصبين الحرائر، وكانوا يملكون هنا وهناك أراضي تلفت لأن السادة الجدد لا يعرفون الزراعة.

انتصر المسلمون على الإيرانيين في عام ٦٣٦ في موقعة القادسية، ثم انتصروا عليهم أيضا عام ٦٤١ في موقعة نهاوند، وبذلك فقدت إيران استقلالها وأصبحت جزءا من الخلافة الإسلامية، ودخل الإيرانيون في دين الله أفواجا.

وتعتبر صفة التدين من الصفات التي يتحل بها الإيرانيون، فلا يفوتهم الاحتفال بمناسبات دينهم حتى في أبسط الشعائر الدينية، وتراهم يذلون الغالى والنفيس في سبيل إقامة الاحتفالات الدينية من أعياد ومآتم تخص آل بيت النبي. والمعروف أن الدين الرسمي لإيران اليوم هو الإسلام على المذهب الشيعي الذي تعتقه الأغلبية العظمى من السكان. والشيعية هم أتباع على بن أبى طالب كرم الله وجهه، الذي يعتبرونه أحق بالخلافة من غيره من الخلفاء، وأن الخلافة كان ينبغي أن تنتقل إلى ذرية النبي من السيدة فاطمة الزهراء، وهم إثنا عشر إماما، وقد اختفى الإمام الثانى عشر، ولهذا يطلق عليه اسم الإمام الغائب، ويعتقد الشيعة أنه سيعود في آخر الزمان في صورة المهدي ويخلص العالم من كل الشرور. وترجع قوة المذهب الشيعي إلى أن كثيرا من الدول الإيرانية التي قامت في عهد ضعف الدولة العباسية، مثل الدولة البويهية اعتنقت هذا المذهب لغرض سياسى، وهو تقوية الروح القومية حتى تستقل إيران عن بقية البلدان الإسلامية التي تدين بالمذهب السنى.

وينص الدستور الإيراني في العصر الحاضر على أن دين الدولة الرسمي هو الإسلام وأن مذهبها هو المذهب الشيعي الاثنى عشرى، كما يعترف الدستور أيضا بالديانات الأخرى.

ويحج الشيعة إلى قبر على في النجف وقبر الحسين في كربلاء، وكلاهما في العراق. كما يحجون إلى قبر الإمام الثامن على الرضا في مدينة مشهد، وإلى ضريح السيدة فاطمة أخت الإمام على الرضا في مدينة قم، ولها هناك مسجد عظيم له قبة مغطاة بالذهب ومئذنتان لها طرفان مذهبان. كما تنتشر في إيران الأضرحة والمزارات التي تنسب لبعض الأئمة وغيرهم من زعماء الشيعة، ولجميع المساجد والأضرحة تقريبا أوقافها الخاصة وهى تنفق في الأعمال الخيرية وفي التعليم، وهناك مزارات أقل أهمية للأئمة

المحليين ويسمى كل منهم «امامزاده» أى «ابن الإمام» وهى منتشرة في جميع أنحاء إيران. ومن الجدير بالذكر أن نذكر هنا أن من يحج إلى مشهد ويزور قبر الإمام الرضا يطلقون عليه لقب «مشهدى». ولا ننسى أيضا أن نقول أن أى إيراني يزور مصر لا يفوته مطلقا زيارة ضريح الإمام الحسين وكذلك ضريح السيدة زينب بالقاهرة، وهم يحرصون على ذلك كل الحرص.

وقد ثارت الانقسامات بين أتباع المذهب الشيعي حول مسألة سلسلة الأئمة؛ فالشيعة الزيدية في بلاد العرب يدينون بالولاء للأئمة الخمسة الأول، بينما يعترف الإسماعيلية بإمامة السبعة الأول. والمعروف أن المذهب الجعفرى، نسبة إلى الإمام السادس جعفر الصادق، هو المذهب السائد في إيران، وقد قوى المذهب الشيعي على يد ملوك الصفويين الذين أعلن جدهم الشيخ صفى الدين أنه ينتسب إلى الإمام السابع من أئمة الشيعة، وبذلك أصبح هذا المذهب هو المذهب الرسمي لإيران منذ عام ١٥٠٠ م.

ويُستعمل لقب سيد لمن ينتسب إلى النبي محمد (صلعم)، أما رجل الدين فيطلق عليه لقب «ملا»، كما يحمل قليل من كبار رجال الدين في إيران لقب «آية الله».

وهناك علاقة قوية بين التجار والمؤسسة الدينية في إيران؛ فكيار التجار هم الذين يمولون هذه المؤسسة، وتذهب الزكاة والخمس عند الشيعة الإثنى عشرية إلى الفقهاء لينفقوها في مصارفها الشرعية، ويسعى التجار دائما إلى كسب مودة المؤسسة الدينية، كما تحرص هذه المؤسسة على استمرار كسب التجار وفلاح تجارتهم إلى درجة أن الأسواق كانت تغلق أبوابها عندما يثور رجال الدين في وجه السلطة أو الحكومة. وقد ظلت المؤسسة الدينية في إيران مستقلة ماليا غير معتمدة على الحكومة، ومن هنا أتيج لها أن تعلن رأيها بصراحة ووضوح في كل شئون البلاد سواء كانت سياسية أم اجتماعية أم تتصل بالعلاقات الخارجية. وقد شاهدنا السوق يقف إلى جانب المؤسسة الدينية في معركتها ضد شاه إيران قبل قيام الثورة، مما زلزل النظام الملكي في إيران وأدى إلى الإطاحة به وقيام حكومة إسلامية.

وإذا اطلعنا على أى تقويم إيراني فسوف ندهش لهذه المناسبات الدينية الكثيرة التي يحتفل بها الإيرانيون، فهم يحتفلون بالإضافة إلى عيدي الفطر والأضحى بمناسبات كثيرة قد تصل إلى أكثر من عشرين مناسبة على مدار العام، ومنها على سبيل المثال مناسبات ميلاد واستشهاد أئمة الشيعة، كالاحتفال بمولد الإمام على كرم الله وجهه ووفاته، والاحتفال بتاسوعا وعاشوراء، ومولد الإمام على الرضا واستشهاداه، وغيرهما من أئمة الشيعة. كل ذلك إن دل على شئ فإنها يدل على تدين هذا الشعب واحتفائه بأئمته وبكل المناسبات الإسلامية التي يحتفل بها المسلمون من مولد النبي وهجرته، وغير ذلك.

وربما يكون من مظاهر التدين عند الإيرانيين أيضا تلك الفرق الصوفية المنتشرة في كل أنحاء إيران، ومن هذه الفرق الفرقة الأويسية وغيرها، والمعروف أن الأدب الفارسي يذخر بإنتاج أدبي ضخم في هذا المجال، سواء في الشعر أو في النثر.

وتتضمن معظم المدن الإيرانية مزارات أو عتبات مقدسة كما يسميها الإيرانيون؛ فنجد مثلاً مرقد أحمد بن الإمام موسى بن جعفر في شيراز، ومرقد السيد عبد العظيم والسيد حمزة بن الإمام موسى الكاظم في مدينة الري بالقرب من طهران، ومرقد السيد جلال الدين أشرف بن الإمام موسى بن جعفر في محافظة جيلان، وبما أن أغلب هذه المراكز تقع في مناطق ذات مناخ ملائم وطبيعة جميلة، لذلك يسافر الناس إليها بقصد الزيارة والتنزه في نفس الوقت. كما تحولت بعض القرى إلى مدن كبيرة نتيجة وجود مرقد للأئمة بها.

ومن أشهر المساجد التاريخية الإيرانية نذكر مسجد شاه في مدينة أصفهان الذي بنى بأمر من شاه عباس الكبير عام (١٠٢١ هـ) ١٦١٢ م، ومسجد شاه في طهران الذي بناه فتحعلي شاه القاجاري عام ١٢٢٩ هـ، ومسجد الشيخ لطف الله الذي بنى عام ١٠١١ هـ بأمر من شاه عباس الأول، ومسجد كبود في مدينة تبريز الذي بناه جهانشاه تركمان سليمي من ملوك القره قويونلو في أذربيجان عام ٨٧٠ هـ، ومسجد گوهر شادي في مدينة مشهد الذي بنه گوهر شاد اغا زوجه ميرزا شاهرخ ابن الأمير تيمور الكوركاني في عام ٨٢١ هـ، ومسجد وكيل في مدينة شيراز الذي شيد عام ١١٨٧ هـ (١٧٧٣ م)، وكذلك المسجد الجامع في طهران وأصفهان، والمسجد الأعظم في قم الذي بنى بأمر آية الله بروجردي عام ١٣٧٤ هـ، وغير ذلك كثير في العصر الحديث.

ويلاحظ الزائر لإيران إقبال الشباب والشيخوخة على الذهاب إلى المساجد وإقامة الصلاة فيها، والحرص على الذهاب إليها في أيام الجمع بوجه خاص، حيث يؤدون الصلاة ويستمعون إلى خطبة الجمعة التي غالباً ما يؤديها كبار العلماء الإيرانيين. ومن مظاهر التدين عند الإيرانيين أيضاً التفاعل الشديد والتعبير عن المشاعر والأحاسيس الدينية في خلال الاحتفالات الخاصة بالمناسبات الدينية الحزينة التي تثير شعور الناس وأحزانهم، ومنها بطبيعة الحال ذكرى استشهاد الحسين وغيره من الأئمة، حيث ينخرط الناس في البكاء وهم يستمعون إلى قصص استشهاد الأئمة، ويقرأون كتب الأدعية الدينية، ويضربون صدورهم ورؤوسهم حزناً على استشهادهم. كما يقوم المسرح الديني أو مسرح التعزية أيضاً بعروض تمثل ما حدث للإمام الحسين، مما يؤثر في نفوس الناس، ويجعلهم دائماً يتذكرون تلك الأحداث وبأسفون لحدوثها، ويتمنون الاستشهاد في سبيل نصرته الإسلامية والزود عن بلادهم.

ومن ناحية أخرى، فإن إيران تهتم بالتعليم الديني وهناك كليات كثيرة تقوم بهذه المهمة ويطلق عليها «كلية الإلهيات»، وهناك الحوزات الدينية وخاصة في مدينة قم مركز التعليم الديني في إيران، وهي تخرج العديد من المتخصصين في علوم الدين. كما تهتم إيران أيضاً بنشر المجلات والكتب الدينية التي تتناول الإسلام ومبادئه، وتشجع الباحثين على التأليف المنفرد أو الجماعي، كما يحدث في دوائر المعارف الإسلامية وغير ذلك. وتتيح وسائل الإعلام الحديثة الآن من إذاعة وتلفزيون وقنوات

فضائية بث برامج دينية توضح للمسلمين هناك مبادئ الإسلام السمحة وسيرة المصطفى (صلعم) وتفسير القرآن وشرحه، هذا بالإضافة إلى ترجمة معاني القرآن إلى اللغة الفارسية، حتى يسهل على القارئ للقرآن بالعربية فهم معانيه والإحاطة بتعاليمه. ولقد شجع قيام الثورة الإسلامية في إيران على زيادة تمسك الشعب الإيراني بمظاهر الدين الإسلامي، فنجد النساء مثلاً يرتدين الحجاب، كما تخلص الرجال من ارتداء ربطة العنق واعتبروها رمزا للغرب وثقافته، والتزمت الدولة ككل باستخدام التاريخ الهجري الشمسي بعد أن فرض عليها نظام الشاه قبل ذلك تاريخاً يرجع إلى تأسيس أول إمبراطورية إيرانية.

وإذا تحول الزائر لإيران في شوارعها، فقد تصادفه شعارات كثيرة مكتوبة على الجدران أو اللافتات أو على سيارات الأجرة أو النقل، وكلها تحمل عبارات ذات مضمون ديني، وخاصة فيما يتعلق بالإمام الغائب ورجعته، أو ما يتعلق بالإمام علي أو الإمام الحسين أو غيرهما من الأئمة. ناهيك عن المساجد الكثيرة في إيران والتي تنتشر في مدنها وقراها بشكل ملفت للنظر، وقد بدأ بناء بعضها منذ زمن بعيد عندما دخل الإسلام في تلك البلاد، وتفنن الإيرانيون في تعمير المساجد وبنائها، واستخدموا كل إمكانياتهم في العمارة والزخرفة في إنشاء المساجد وتزيينها، ونخص بالذكر تلك المساجد الكبيرة التي تضم أضرحة لأئمة الشيعة، حيث تكون قبابها مطلية بالذهب، كما تكون مزينة من الداخل بشكل بديع يوحى بالجلال والوقار.

إن سمة التدين التي تميز الشعب الإيراني عن غيره من الشعوب هي سمة مشتركة يشاركه فيها الشعب المصري الذي يتصف أيضاً بهذه الصفة، والدليل على ذلك مظاهر التدين المختلفة التي نلاحظها في مجتمعنا المصري، وقد تكون هذه السمة المشتركة عاملاً من عوامل التقارب بين الشعبين الإيراني والمصري، وخاصة في مجال حب آل بيت الرسول (صلعم) والإقتداء بهم.

هذه لمحة بسيطة عن الدين والتدين في إيران، ولا ننسى أن هذه البلاد قد أنجبت العديد من علماء الإسلام الذين ألفوا بالعربية أو الفارسية الكثير من المؤلفات في شتى فروع الإسلام وعلومه، وشاعت مؤلفاتهم في كل أنحاء العالم الإسلامي، وبذلك ساهموا مساهمة فعالة في بناء صرح الحضارة الإسلامية، وقدموا للمسلمين خدمات جليلة ما زالوا يذكرونها حتى الآن.

المراجع:

- ١- الله - عباس محمود العقاد - القاهرة ٢٠٠٨.
- ٢- إيران - حسن محمد جوهر، محمد مرسى أبو الليل - سلسلة شعوب العالم ٨
- ٣- صفحات عن إيران - صادق نشأت، مصطفى حجازي - القاهرة ١٩٦٠
- ٤- إيران في عهد الساسانيين - كريستنسن - ترجمة د. يحيى الخشاب - القاهرة ١٩٥٧ م.

١ - لجان الثورة الإسلامية (كميته های انقلاب إسلامی)

٢ - قوات التعبئة (بسیج)

أ. د. / يحيى داود عباس
أستاذ ورئيس قسم اللغة الفارسية - جامعة الأزهر

بداية الثورة، فقد قادت الإضرابات، وواجهت جيش الشاه الذي كان يقاوم المتظاهرين، وسيطرت على الوضع المنفلت في طهران العاصمة وغيرها من المدن والقرى الإيرانية، وتولت هذه اللجان الشؤون النظامية بدلاً من الشرطة في المدن والقرى، وحافظت على المظهر الإسلامي العام من خلال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو ما يسمى بـ الحجة (في التعبير الفقهي)، ولم تتدخل في الشؤون السياسية، كما حافظت على الأمن على الطرق، وإلى جانب الحدود. وكانت المساجد والمراكز الدينية مقراً لإقامة عناصر اللجان الثورية التي تسلح عدد كبير منهم بالأسلحة التي حصلوا عليها أثناء الهجوم الذي شن على الثكنات العسكرية خلال اليومين الأخيرين من الأحداث الثورية التي جرت في نهاية شهر يناير وبداية شهر فبراير عام ١٩٧٩، وقد أصدر الإمام الخميني أوامره في ١٩٧٩/٢/٢٥ بجمع الأسلحة التي نهبت من الثكنات العسكرية، وإيداعها في المساجد. ويذكر أن اللجان الثورية بدأت عملها كـلجان مؤقتة، وأنها اضطرت إلى تدبير جميع شؤون البلاد نظراً لغياب المؤسسات الحكومية في بداية الثورة، ففي الشهور الستة التي أعقبت انتصار الثورة، وقيام الجمهورية في (١٩٧٩/٤/١) اعتقلت عناصر اللجان الثورية عدداً من المسؤولين السابقين، وشاركوا في إعدام أكثر من مائتين وعشرين فرداً من أفراد الشرطة وضباط الجيش وعناصر جهاز الساواك (هيئة المخابرات وأمن الدولة) والسياسيين السابقين، كما اعتقلوا

قامت معظم الثورات التي اندلعت في العالم بتشكيل مؤسسات أو لجان في أيام انتصارها الأولى، وذلك لحراسة أهدافها والحفاظ على مكاسبها، ولعل أبرز نموذجين لهذه اللجان هما: نموذج الثورة الفرنسية، ونموذج ثورة كوبا. والثورة الإيرانية التي اندلعت في إيران وانتصرت في ١٩٧٩/٢/١١ غير مستثناة من هذه القاعدة، فقد أمر الإمام الخميني بتشكيل لجان الثورة الإسلامية، ومحاكم الثورة الإسلامية، وجيش حرس الثورة الإسلامية، وقوات التعبئة العامة (بسیج)، وكان الهدف من تشكيل اللجان الثورية من المتطوعين الفدائيين هو مواجهة أعداء الثورة في الداخل، والحفاظ على الثورة، وتثبيت دعائمها داخل حدود الدولة، وكان الهدف من تشكيل محاكم الثورة محاكمة عناصر نظام الشاه محمد رضا بهلوي (١٩٤١ - ١٩٧٩)، أما الهدف من تشكيل جيش الحرس الثوري وقوات التعبئة العامة، فقد كان الحفاظ على الثورة، والتصدي للأخطار والهجمات الخارجية.

١- اللجان الثورية: شكلت اللجان الثورية على عجل في أثناء الأحداث التي وقعت قبيل انتصار الثورة في فبراير عام ١٩٧٩ من مجموعات من المتطوعين تحت قيادة أئمة المساجد، وانضمت إليها بعض العناصر من العاطلين والعوام الذين كانوا قد وفدوا من القرى الإيرانية إلى العاصمة باحثين عن عمل بعد الثورة البيضاء التي قادها الشاه محمد رضا بهلوي في عام ١٩٦٣. والواقع أن هذه اللجان لعبت دوراً مهماً في

طوال السنوات الخمس التالية عدداً كبيراً من البهائيين، وأعدموا أكثر من مائتين فرد منهم، وتصدوا للعناصر الإرهابية المناهضة للثورة. وكان لهذه اللجان دور بارز في المواجهة المسلحة ضد جماعة "مجاهدى خلق" الذين يطلق عليهم الإيرانيون اسم المنافقين، ويقولون: إنهم لا يستحقون لقب مجاهدين، وتمت هذه المواجهة في عام ١٩٨٢، كما لعبت دوراً في قمع الليبراليين المؤيدين لرئيس الجمهورية أبو الحسن بنى صدر في عام ١٩٨١ م.

لكن الأمر لم يسلم من ارتكاب أخطاء فادحة وحقايق وأعمال تخريبية وتعسفية، وقد اشتكى القادة السياسيون الليبراليون والقوميون، ومنهم رئيس الوزراء المهندس مهدي بازرجان، ورئيس الجمهورية أبو الحسن بنى صدر، من ممارسات هذه اللجان مراراً وتكراراً، وطالبوا بالإشراف الدقيق على عمل هذه اللجان، وبتأطير نشاطها.

وحدثت مظاهرات حاشدة في طهران ضد الإجراءات القمعية التي تمارسها عناصر هذه اللجان، فاضطر الإمام الخميني إلى إصدار أوامره بتنقية هذه اللجان من بعض العناصر، وأكد على ضرورة وجود هذه اللجان طالما أن العناصر الفاسدة موجودة. وتم تعيين آية الله مهدي كني (رئيس الوزراء الأسبق) رئيساً للقيادة العامة لهذه اللجان، ورأس علماء الدين قيادة اللجان الأربع عشرة في طهران وسائر المحافظات. وفي عام ١٩٨٤ خرجت اللجان الثورية من المساجد التي كانت تتخذ منها مقراً لها في الغالب، وذلك استكمالاً لقمع المعارضين والمخالفين، وغيرت مهامها، واتجهت إلى مجال محاربة التهريب والمواد المخدرة، وحث النساء على ارتداء الحجاب. وفي عام ١٩٩١ تم إلحاق اللجان الثورية بقوات الشرطة الرسمية، ففقدت بذلك هويتها المستقلة، وتقلص دورها بعد أن فقدت قوتها كمؤسسة.

وقد صدرت في عام ٢٠٠٨ الطبعة الأولى من كتاب التاريخ الشفوي للجان الثورة الإسلامية، وقد شارك في تأليفه سيد علي هاشمي، ومهدي رنجبر أذربايجان، وهو يقع في مائتين وست وسبعين صفحة.

٢ - قوات التعبئة (بسيج):

في ١٦ / ١١ / ١٩٨٠ أعلن الإمام الخميني التعبئة العامة، وأصدر أوامره بإنشاء قوات التعبئة (بسيج)، وكان ذلك أثناء الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨)، وهي قوات شعبية انتظمت تحت قيادة قوات حرس الثورة الإسلامية (سباه باسداران). وقد انضوى تحت لواء هذه القوات متطوعون من شبان يافعين إلى شبوخ مسنين، وتسمى هذه القوات بـ "جيش العشرين مليوناً"، وهو من ابتكارات الإمام الخميني الذي ثمنى تعميم نظام الـ "بسيج" في العالم الإسلامي. وقد صرح الإمام الخميني قائلاً: إن الـ "بسيج"

فخري وأنا أفخر أني بسيجي وأدعو الله أن يحشرني يوم القيامة مع الـ "بسيج".

وقد تكونت قوات التعبئة في البداية من محيط الدائرة الثالثة التي حددها مؤسسو الحرس الثوري، وهي الدائرة التي تشمل جميع أفراد الشعب (القطاع الشعبي)، وتلقت هذه القوات تدريبات شبه عسكرية تحت إشراف عناصر الحرس الثوري، وتولى جيش حراس الثورة كل شئون هذه القوات، وهي الشئون المتعلقة بالتخطيط والتشكيل والإدارة والقيادة والتثقيف السياسي والعقائدي والعسكري.

ودرجات قوات التعبئة أربع هي: الـ "بسيج" العادي، والمقاتل، والشجاع، والمجاهد، وتقوم مؤسسة شهيد الثورة الإسلامية بصرف معاشات لأفراد الـ "بسيج" وأسر شهدائهم.

وكانت مهام قوات التعبئة كما حددها الإمام الخميني هي إيجاد التسهيلات اللازمة لطبقات الشعب المختلفة للاشتراك في واجب الدفاع عن الجمهورية الإسلامية - تشكيل ودعم قواعد المقاومة وتنظيم جماعات المقاومة في الأحياء والمدن والقرى ومناطق القبائل والمصانع والمؤسسات التعليمية والإدارات - إيجاد قدرة دفاعية لدى جماهير الشعب عن طريق التدريب العام بأعباء العسكرية والعقائدية والسياسية والتنظيمية والتنسيق والقيام بالمناورات المحدودة والواسعة. ومن هنا فقد شمل التدريب جذب جماهير الشعب إلى أهداف الثورة الإسلامية، وتحفيز القرآن، والقيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والضبطية القضائية، ومواجهة الغزو الثقافي الغربي، فضلاً عن تعلم الحرف، والمشاركة في التعمير وإعادة البناء.

وكانت مراقبة تحركات المؤيدين للجماعات السياسية المعارضة للجمهورية الإسلامية، وإبلاغها للحرس الثوري إحدى مهام قوات الـ "بسيج"، بالإضافة إلى الوجود في المظاهرات، والقيام باشتباكات الشوارع لمواجهة التجمعات السياسية الأخرى. كما عهد إلى الـ "بسيج" أيضاً القيام بالدور الرئيسي في أحداث (خرداد ١٩٨٠) واقتحام الجامعات، والقضاء على سيطرة الاتحادات الطلابية الموالية للجماعات السياسية اليسارية ومجاهدى خلق على الجامعات، فضلاً عن سلسلة التحركات التي أدت في النهاية إلى الثورة الثقافية.

وجدير بالذكر أن مهام قوات التعبئة العامة تتداخل مع مهام كثير من الأجهزة والإدارات الحكومية، مما يثير كثيراً من الحساسية بين هذه الأجهزة وتلك القوات، كما يحدث أحياناً مشاحنات بين هذه القوات والجماهير خلال متابعة واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وكانت عمليات التعبئة العامة قد نظمت من خلال مشروع تجنيدى تحت اسم لييك يا خميني، عينت له قيادة

خاصة برئاسة حجة الإسلام محمد علي رحمانى مسئول التعبئة العامة في جيش حراس الثورة، وقد أبلت قوات التعبئة بلاءً حسناً في الحرب العراقية الإيرانية، هذه الحرب التي ساعدت على تقوية هذه القوات واستمرارها. وقد أكد البعض على أن الجزء الأكبر من شهداء جبهات القتال في الحرب الإيرانية العراقية كان من المتطوعين في جيش الحرس الثوري وقوات التعبئة.

وعن أهمية ومكانة قوات التعبئة قال حجة الإسلام هاشمي رفسنجاني إن الـ "بسيج" هو أساس القوة الشعبية، وإن تشكيلاته فوق الأحزاب والتنظيمات النقابية، حيث يتميز الـ "بسيج" بأنه يضم أكثر الأفراد إخلاصاً لله وللثورة. وأهم معاقل قوات التعبئة معسكر خاتم الأنبياء، الذي شارك في الكثير من مشروعات التعمير والبناء والترميم وتعبيد الطرق وإصلاح الأراضي، وله نشاط ثقافي وعسكري، ويصدر من القوات البرية التابعة لجيش حراس الثورة الإسلامية عدداً من المجلات منها مجلة أميد انقلاب (أمل الثورة)، وهي المجلة المحدثه بصفة رسمية باسم قوات التعبئة العامة (بسيج).

ولقد فوض آية الله خامنئي المرشد الأعلى للثورة الإسلامية قوات التعبئة (بسيج) مؤخراً في التصدي لما يسمى بـ "التهديد الناعم" الذي تستخدم فيه القوة الناعمة، وهو التهديد الذي تستخدم فيه الأدوات الثقافية بهدف التأثير على الأذهان والأفكار والمعتقدات، أما القوة الناعمة فهي القوة التي يستطيع مستخدمها التأثير على إرادة الآخر عن طريق جذب الانتباه والإقناع والاقتران بقبول موضوع أو مسألة ما دون اللجوء إلى استخدام القوة أو الإكراه. وصاحب القوة الناعمة يستخدم الاتصالات والمعلومات والإعلام وشبكة الانترنت والأقمار الصناعية والصحف والمجلات والإذاعة والتلفزيون لإقناع وتغيير نظرة منافسه الذي هو في الواقع عدوه.

والإيرانيون يؤمنون بأن أعداء الثورة الإسلامية جربوا طوال العقود الثلاثة الماضية استخدام التهديد الخشن وشبه الخشن ضد الثورة والجمهورية الإسلامية، وفشلوا، وأدركوا عدم جدوى هذين النوعين من التهديدات، فقرروا استخدام التهديد الناعم في عقد الثورة الإسلامية الرابع، وهم يرون أن استراتيجية العدو في التهديد الناعم والقوة الناعمة تتلخص في تخويف الشعب الإيراني وإضعاف روح المقاومة والصمود فيه - بث روح اليأس والقنوط - التخويف من الإسلام وإيران والشيعة - نشر الإباحية والتسيب الأخلاقي - الترويج للعلمانية والديمقراطية والقيم الليبرالية للديمقراطية الغربية - محاربة الثقافة الدينية والمذهبية - القضاء على الروح الحماسية، وعلى ثقافة الإيثار وطلب

الشهادة - الترويج للتعديدية الدينية - تأجيج الاختلافات القومية والدينية والمذهبية - سلب ثقة المواطنين في النظام والمسؤولين - تدمير الأساس الفكري والعقائدي لأفراد الشعب - الإيحاء بوجود حاكمية مزدوجة - التحريض على العصيان المدني.

وتفويض مهمة التصدي للتهديد الناعم والقوة الناعمة إلى قوات التعبئة (بسيج) راجع إلى تكوين هذه القوات واستعداداتها وكفاءاتها، فهي قوات استراتيجية استثنائية لديها القدرة على التكيف مع أية ظروف، وعلى مواجهة أية صعوبات. فقوات التعبئة ليست قوات أو ميليشيات مهمتها العمل على استتباب الأمن والتصدي للاضطرابات والقلق فقط، بل إن عملها الرئيسي هو النشاط الثقافي الذي يعتمد على القوة الناعمة.

والدور المنوط بـ "البسيج" لمواجهة استراتيجيات العدو في التهديد الناعم والقوة الناعمة هو:

١- انتهاج استراتيجية فضح التهديد الناعم، وفضح أدواته الثقافية وأصحابه على مستوى المجتمع الإيراني بجميع طبقاته.

٢- انتهاج سياسة مساعدة وتقوية الأجهزة الثقافية وأجهزة الإعلام والأمن، لكي تكون قادرة على اكتشاف ومواجهة هذه الأدوات الثقافية.

٣- تبنى سياسة تقوية المعتقدات الدينية لجميع طبقات المجتمع.

٤- تبنى سياسة إنتاج منتجات ثقافية لمواجهة التهديد الناعم.

وهذا الدور جزء من الدور الرئيسي الذي تقوم به هذه القوات، وهو الدفاع عن نظام الجمهورية الإسلامية، والتضحية من أجلها، والتصدي لأية مؤامرة تحال ضد النظام الإسلامي، والدفاع عن استقلال إيران، وعن العزة الوطنية.

المراجع:

١- انقلاب إسلامي إيراني - دائرة المعارف هائي جهان - تهران ١٣٧٩ هـ.ش.

٢- انقلاب ايران در دو حركت: مهندس مهدي باذرجان - ط ٥ - ١٣٦٣ هـ.ش.

٣- ايران من الداخل: فهمي هويدي - ط ٣ - ١٩٨٨ م.

٤- ايران وآفاق المستقبل: سعيد عبد المؤمن - القاهرة - ١٩٩٦.

٥- الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت).

٦- مختارات إيرانية: العدد رقم ٧٠ (مايو ٢٠٠٦ م) - العدد ٩٥ (يونيو ٢٠٠٨) - العدد ١٠٣ (فبراير ٢٠٠٩).

الصفقة الأمريكية - الروسية على حساب إيران

لواء أ.ح. متقاعد / حسام سويلم

تعزيز نظام منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، واحتمال أن يبرم الطرفان الروسى والأمريكى فى القريب اتفاقية جديدة بينهما بديلة للاتفاقية (ستارت ٢) للحد من الرؤوس النووية التى ينتهى العمل بها فى ديسمبر ٢٠٠٩، وتخفيضها من ٣٠٠٠ رأس نووى إلى ١٠٠٠ رأس نووى لكل منهما، هذا إلى جانب تعزيز التعاون لمواجهة الوضع الأمنى المتردى فى أفغانستان، إضافة لموضوع مبيعات صواريخ الدفاع الجوى الروسية المتقدمة S-٣٠٠، لكل من إيران وسوريا، وامتداد النفوذ الروسى إلى دول الكتلة السوفيتية السابقة - خاصة فى منطقة القوقاز - وزحف حلف الناتو حولها، وهو ما تعتبره موسكو تهديدا لها.

وكان لذلك النفوذ الروسى انعكاساً فى قرار قيرغيزيا إغلاق قاعدة ماتاس الجوية الأمريكية على أرضها، كما تأمل روسيا من الإدارة الأمريكية الجديدة العمل على إعادة تفعيل اتفاق التعاون الثنائى فى المجال النووى المدنى بين البلدين بعدما تم سحبه من الكونجرس الأمريكى عقب اجتياح الجيش الروسى لجورجيا. ومن المؤكد أن جميع هذه القضايا ستكون حل ومجال المحادثات التى ستجرى فى مطلع أبريل القادم فى أول لقاء بين الرئيسين الأمريكى والروسى. أفكار روسية:

وبينما يعتبر بعض المراقبين أن أهم العناصر التى تدعم هذا التقارب هو التعاون الحالى بين موسكو وطهران، فإن حقيقة الأمر هى أن أبرز الخطوات التى اقترحت لضمان عدم امتلاك إيران تقنيات لتطوير أسلحة دمار شامل هى تلك التى اقترحتها الكرملين بتأسيس مراكز دولية لتخصيب اليورانيوم تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إضافة إلى توجه موسكو لوضع سقف زمنى لتزويد طهران بالتقنيات النووية،

تزايدت احتمالات تقارب موقفى موسكو وواشنطن حول الملف النووى الإيرانى بعد صدور إشارات من الطرفين تدل على ربط ملفى البرنامج النووى الإيرانى والدرع الصاروخى الأمريكى الذى تعزم واشنطن نشر عناصره فى دول أوروبا الشرقية ضمن "رزمة" فى إطار مناقشات الأمن الاستراتيجى بين البلدين.

فقد نشرت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية فى منتصف فبراير الماضى رسالة وجهها الرئيس الأمريكى باراك أوباما إلى نظيره الروسى ديمترى ميدفيديف، عرض فيها التراجع عن نشر الدرع الصاروخى فى شرق أوروبا فى حال ساعدت روسيا على منع إيران من الحصول على سلاح نووى، وبذلك أضيف عنصر جديد فى صفقة المساومات الروسية - الأمريكية المنتظرة.

وكانت إشارات مماثلة صدرت فى أوائل مارس ٢٠٠٩ عن وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون، قالت فيها: "إن مشروع الدرع الصاروخى سيفقد أهميته فى حال تمت تسوية المشكلة النووية الإيرانية"، كما صدرت إشارات مماثلة عن دبلوماسيين روس، أشاروا إلى أن مراعاة العلاقات بين واشنطن وطهران ستساعد على إغلاق ملف الدرع الصاروخى نهائياً. وقد أكد مستول أمريكى نبأ نقل رسالة من أوباما إلى ميدفيديف حول هذا الموضوع، وأن الرسالة تناولت مجموعة من المسائل ومنها الدرع الصاروخى وارتباطه بالتهديد الصاروخى الإيرانى، ولذلك كان بديهياً أن تكون هذه المسألة موضوعاً رئيسياً فى النقاش الذى جرى بين وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون ونظيرها الروسى سيرجى لافروف فى لقائهما بجنيف فى الأسبوع الأول من مارس ٢٠٠٩، هذا إلى جانب موضوعات أخرى شملت

من خلال الاتفاق الأخير الذي وقعته موسكو وطهران أخيراً وحددت فيه إمدادات الوقود النووي للإيرانيين لمدة عشر أعوام فقط.

ويعتقد بعض الدبلوماسيين الروس أن التقارب الروسي - الأمريكي المنشود حول الملف النووي الإيراني لا يعنى عزم موسكو المساومة أو عقد صفقات للتراجع عن التعاون مع إيران، في مقابل تنازلات أمريكية في موضوع الدرع الصاروخي، لأن المقصود هو توظيف أوراق العلاقة الروسية مع طهران لدفع الحوار الأمريكي - الإيراني، ذلك أن الخارجية الروسية تعتبر أن التعاون الروسي - الإيراني في مجال الطاقة النووية نموذج مهم يمكن البناء عليه، وأنه من الممكن إزالة المخاوف التي تساور بلدان المنطقة بسبب هذا التعاون، وذلك من خلال تأييد المشروع الروسي لإقامة نظام أمنى شامل في منطقة الخليج العربي تشارك فيه إيران وترعاه الدول الكبرى بما فيها الولايات المتحدة وروسيا، عبر تقديم ضمانات لأمن كل بلدان المنطقة، وباعتبار أن العلاقات الروسية - الإيرانية تشكل أحد عناصر الاستقرار الإقليمي. ومن المعروف أن موسكو كانت قد ألمحت لترتيبات أمنية في المنطقة أكثر من مرة خلال السنوات الأخيرة، واضعة في اعتبارها أن تكون أحد عناصر التعاون الأمريكي - الروسي المقبل، خصوصاً إذا ما نجحت موسكو في أداء دور لدفع الحوار بين واشنطن وطهران.

شروط أوباما للتراجع عن الدرع الصاروخي:

كشف مسئولون أمريكيون عن رسالة الرئيس الأمريكي أوباما للرئيس الروسي ميديفيد التي بعث بها إليه في فبراير الماضي، إذ لم يقتصر العرض الذي قدمه من خلالها فقط على ضرورة توقف إيران عن برنامجها النووي مقابل تراجع الولايات المتحدة عن نشر درعها الصاروخي في شرق أوروبا، ولكن طالب أوباما أيضاً بمساعدة روسيا في منع إيران من تطوير صواريخها بعيدة المدى. وتقول الرسالة إن الولايات المتحدة لن تكون في حاجة إلى مواصلة مشروع الدرع الصاروخي الذي عارضته روسيا بشدة إذا أوقفت إيران أى جهود لإنتاج صواريخ باليستية ورؤوس نووية لها.

ورغم أن الرسالة لم تعرض بديلاً مباشراً، لكنها استهدفت منح موسكو حافزاً للانضمام إلى الولايات المتحدة في جبهة مشتركة ضد إيران، حيث تمنح الروابط العسكرية والدبلوماسية والتجارية لروسيا مع إيران، موسكو بعض التأثير هناك. ويرى مسئول بارز في الإدارة الأمريكية أن العرض المقدم إلى روسيا، كمن يقول لهم: "لما أن تتحركوا أو أن تلزموا الصمت". وليس الأمر كأن في وسع الروس أن يقولوا: "سنحاول، ولذا يجب أن تعلقوا نشر الدرع

الصاروخي"، بل يقول إن "الخطر يجب أن يزول". وإذا كانت موسكو لم ترد على هذه الرسالة، إلا أنها اعتبرت جزءاً من جهد "للضغط على زر إعادة انطلاق العلاقات الروسية - الأمريكية"، طبقاً لما قاله جوزيف بايدن نائب الرئيس الأمريكي في مؤتمر الأمن الدولي في ميونيخ في فبراير الماضي.

ويبدو أن إدارة أوباما تعيد النظر في فكرة نشر عناصر من الدرع الصاروخي في بلدان أوروبا الشرقية بعد أن أبرمت إدارة بوش السابقة اتفاقية مع تشيكيا لنشر محطة رادار (أكس باند) تابعة لنظام الدفاع الصاروخي الوطني National Missile Defense Nm، بالإضافة لاتفاقية أخرى مع بولندا لنشر عشر قواعد صواريخ اعتراض تابعة لهذا النظام على أراضيها، وهو الأمر الذي هددت موسكو إزاءه بنشر صواريخ بالسببية متوسطة المدى (إسكندر - B) في كل من جيب كالينجراد بين ليتوانيا وبولندا، وأيضاً في جمهورية بيللا روسيا لتوجيه ضربة مسبقة لبولندا إذا ما استمرت في نشر عناصر نظام الدفاع الصاروخي الأمريكي على أراضيها، ولم تقبل إدارة بوش مطلقاً عرض موسكو نشر جزء من عناصر نظام الدفاع الصاروخي على أراضيها، وإدارته بشكل مشترك كي لا يستخدم ضدها.

إلا أن إدارة أوباما يبدو أنها تعيد النظر في هذه الفكرة، على الرغم من أنه ليس واضحاً ما إذا كانت تريد أن تشر جزءاً من عناصر هذا النظام على الأراضي الروسية، حيث يمكن أن يشغله الروس ويطفئوه. وكان موقف أوباما فاتراً حول فكرة الدرع الصاروخي أصلاً، حيث قال إنه يدعمها فقط إذا ثبتت فعاليتها تقنياً وكانت كلفتها معقولة. وفي تجاوب من ناحية الرئيس ميديفيد تراجع لاحقاً عن تهديده بنشر صواريخ (إسكندر - B) في اتجاه أوروبا إذا تمسكت واشنطن بنشر عناصر الدرع الصاروخي. وهو ما فسره المراقبون بأن موسكو تتعامل بجدية مع الفكرة التي طرحتها رسالة أوباما، والتي اعتبرتها "عرضاً مثيراً طبقاً لما ذكرته صحيفة (كومرسانت) الروسية". وكان ميديفيد قد أبدى اعتقاده بأن إدارة أوباما ستكون منفتحة على التعاون حول الدرع الصاروخي. ويعتبر خبراء روس أن حل المشكلات الخلافية الأساسية - وعلى رأسها مسألة الأمن الاستراتيجي، والدرع الصاروخي - سيمكن موسكو من توفير موارد مهمة كانت ستنفق على تعزيز قدراتها الصاروخية في مواجهة الدرع الأمريكي.

إيران سبب التحول المفاجئ:

عندما يرصد المرء إشارات التقارب الصادرة عن كلتا العاصمتين واشنطن وموسكو على النحو المشار إليه آنفاً، والتي تظهر عودة الدفء إلى العلاقات بينهما، يبدو التساؤل مشروعاً عن السبب الرئيسي في هذا التحول المفاجئ؟

وهو المتمثل في رغبة واشنطن ومعها الاتحاد الأوروبي، في الحصول على مساعدة روسيا فيما يخص إيران. فهما يعتبران روسيا لاعبا فائق الأهمية في منع طهران من امتلاك أسلحة نووية ووسائل إيصالها الصاروخية. وقد عبر عن هذا المفهوم الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي حين قال مؤخراً: "على روسيا أن تقرر أي وجه تريد إظهاره، إذا أرادت أن تكون لاعبا على مستوى عالمي، فينبغي لها أن تساعدنا في مسألة إيران".

وتعرف موسكو حتماً أن مصلحة روسيا تقتضي منع إيران من امتلاك أسلحة نووية. ولذلك خطت في الآونة الأخيرة عدة خطوات في هذا الاتجاه. فقد صوتت روسيا العام الماضي تأييداً لعقوبات فرضتها الأمم المتحدة، وراحت تمارس على إيران ضغوطاً بطرق أقل جلاء. من ذلك أن شركة "أتومسترد باكسبورت" التي تشيد منذ عام ١٩٩٥ أول مفاعل مدني لإنتاج الطاقة النووية في بوشهر، تباطأت في تنفيذ التزاماتها بتسليم هذا المفاعل، كما تباطأت أيضاً أعمال تسليم وقود اليورانيوم الروسي المنخفض التخصيب، وذلك بدعوى التأخر في تسديد المدفوعات. كما راحت موسكو أيضاً تتأرجح على صعيد الاستجابة لمطالب إيران من أنظمة التسليح المتقدمة. فبينما باعت الأخيرة لإيران عام ٢٠٠٧ نظام الدفاع الجوي Tro-M1، إلا أنها تصعب عملية بيعها نظام أكثر تطوراً للدفاع الجوي والصاروخي هو S-٣٠٠. يؤكد ذلك حضور وزير الدفاع الإيراني مصطفى محمد نجار إلى موسكو في محاولة لإنجاز صفقة الحصول على هذا النظام، ولكنه غادرها دون إبرام أي صفقة، خاصة مع شعور موسكو بالقلق بعد الاستعراض الذي قدمته إيران في فبراير الماضي لأحدث قدراتها في مجال الصواريخ الباليستية.

فلقد تأكد وزير الدفاع الإيراني مصطفى نجار أثناء هذه الزيارة عن أن الحليف الروسي لن يفي بوعده الجديد- القديم حول إنجاز مفاعل بوشهر وتسليم الدفعة الأولى من صواريخ S-٣٠٠. فالوعد والمواعيد الروسية التي تكررت عدة مرات في السنوات السابقة ولم تلتزم بها موسكو، جعلت الإيرانيين يقتنعون بأن "زواج المتعة" المعلن بينهم وبين الروس مازال هشاً وخادعاً، وأن ميدفيديف مثل بوتين يستخدم ورقة التحالف والتقارب والتعاون مع إيران بهدف تحسين أوراقه التفاوضية مع الولايات المتحدة، ومنع التقارب المتظر بين طهران وواشنطن لحساب صفقة كبرى بين واشنطن وموسكو.

فمنذ دخول أوباما البيت الأبيض، وتكراره الاستعداد للحوار مع حكام إيران، ومد اليد تجاه علاقات أفضل تضع حداً لثلاثين سنة من الحروب الباردة والساخنة بين الولايات المتحدة وإيران، نجحت طهران في تسويق "الصفقة الكبرى"

مع واشنطن، وتحول هذا التسويق عبر تزايد مؤشرات التقارب والعروض السرية والعلنية المغرية إلى هاجس آثار قلق العديد من دول المنطقة، من دول الخليج إلى لبنان، حيث لعب السوريون بدورهم على وتر الصفقة القادمة مع محور طهران- دمشق، وهو ما شكل هاجساً أقلق المسؤولين والمواطنين في هذه الدول.

ومع ذلك، فمن غير المحتمل أن تصبح روسيا متعاونة بالقدر الذي قد تأمله واشنطن، والسبب أن المصالح الاقتصادية، ورغبة موسكو في إدارة سياستها الخارجية الخاصة بها، قد تشكل لها الأولوية، ذلك أن الكثير من الشركات الروسية ذات الروابط الوثيقة بدوائر الحكم في الكرملين، ومن ضمنها شركة الغاز العملاقة "غازبروم" التي تديرها الدولة، لا تزال تمارس أعمالاً تجارية ضخمة في إيران، ومن الممكن بالتالي أن تتأثر سلباً إذا فرضت روسيا عقوبات أكبر بموجب قرار آخر من مجلس الأمن ضد إيران، أما الأمر الذي يحمل دلالة أكبر فهو أن استمرار تأرجح العلاقات بين موسكو وطهران يمنح موسكو درجة من النفوذ الدبلوماسي تتفوق بها على سائر دول العالم، وهو ما عبر عنه ديمتري ترينين والمسئول في مركز كارينجي بموسكو قائلاً: "تكاد موسكو تكون غير مهتمة بحدوث مصالح حقيقية بين طهران وواشنطن"، وهو ما يعنى في المحصلة أن خطاب موسكو المتودد حيال الغرب ليس -حتى الآن- إلا مجرد كلام، ولم يتبلور إلى صيغة ذات معالم استراتيجية واضحة. مخاوف طهران:

تؤكد المؤشرات الجديدة القادمة من واشنطن وموسكو وحتى بكين أيضاً، أن حالة من المخاوف تنتاب حكام طهران حول احتمالات عقد صفقة كبرى بين روسيا والولايات المتحدة، تكون في مجملها على حساب إيران. انعكس ذلك واضحاً في خطاب الرئيس الإيراني أحمدى نجاد الذي حذر فيه أوباما من مصير أسوأ من مصير بوش، وذلك بعد يوم واحد من عودة الوفد العسكري الإيراني الذي كان يرأسه وزير الدفاع مصطفى نجار من موسكو.

فقد فوجئ الإيرانيون بحالة الغزل وسرعة التجاوب والتقارب بين موسكو وواشنطن، في وقت كانت طهران تستعد فيه وتراوغ وتناور للتعامل مع المقاربة الجديدة التي وعد بها أوباما، وذلك من خلال تصعيد ظاهري وتجاوب باطنى لفرض أجندة وجدول أعمال يقودان إلى صفقة كبرى تضمن للإيرانيين النفوذ الإقليمي والقدرات النووية العسكرية في آن واحد، لكن طهران فوجئت بترث إدارة أوباما، بل تجاهلها بذريعة انتظار انتخابات الرئاسة الإيرانية التي ستجرى في يونيو القادم، وعدم رغبة الأمريكيين في مساعدة نجاد على التجديد. وفي المقابل كانت مفاجأة حكام

طهران أكبر عندما اكتشفوا أن الإدارة الأمريكية تستغل هذا الوقت الضائع لإعداد مقارنة دولية - وليست أمريكية فقط - للتعامل مع الخطر الإيراني، وكشفت الخيوط الأولية لهذه المقاربة أن واشنطن فضلت بدلاً من الصفقة مع إيران، عقد صفقة مع روسيا على حساب إيران، وأن أول الاتصالات كشف بدوره استعداداً روسيا غير مسبوق لملاقاة الأمريكيين والتجاوب مع عروضهم لعلاقات جديدة.

وقد كشفت لقاءات نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن، ومستشار الأمن القومي جيم جونز في مؤتمر ميونيخ للأمن، وتصريحاتهما، عن مؤشرات هذه المقاربة الأمريكية، واستعداد إدارة أوباما لفتح صفحة جديدة مع روسيا. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل إن لقاءات أخرى تالية زادت من حدة القلق والمخاوف لدى حكام طهران. ففي الوقت الذي كان هؤلاء الحكام ينتظرون وصول وليام بيرنز مساعد وزير الخارجية الأمريكية، والمسئول عن الملف الإيراني في عهد بوش إلى طهران، أو عقد لقاء علني بينه وبين مسئول إيراني لتكريس الخطوات الأولى "للفقعة الكبرى" التي تتوقعها إيران وتحرص على إظهار نجاحها في إنجازها، وتسويق ذلك إعلامياً وسياسياً باعتباره انتصاراً للسياسة المتطرفة التي مارستها حكومة نجاد محلياً وإقليمياً ودولياً في السنوات الأخيرة، فوجئ الحكام الإيرانيون بواشنطن توفد بيرنز إلى موسكو.

وعيناً حاول الأمريكيون تبرير زيارة بيرنز هذه لكونه سفيراً سابقاً في موسكو، وتكليفه بإعداد برنامج لقاء جنيف في مارس بين هيلاري كلينتون ولافروف، لأن الإيرانيين أدركوا أن هدف الزيارة هي تفعيل التقارب الروسي - الأمريكي على حساب طهران، والتوافق على وضع الملف النووي الإيراني في قائمة الصفقة التي يجري الإعداد لها بين البلدين. وقبل زيارة بيرنز لموسكو، كانت الأخيرة قد استقبلت نائب مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية باتريك مون لوضع اللمسات الأخيرة على بند آخر من الصفقة، وهو مساعدة روسيا في توفير الإمدادات لقوات حلف الناتو في أفغانستان عبر ضمان طرق بديلة للممرات الباكستانية المعرضة لهجمات طالبان الباكستانية. والواقع أن المراقبين فوجئوا بسرعة التجاوب الروسي في هذا المجال إلى حد أن موسكو تكفلت بإقناع حلفائها في آسيا الوسطى لضمان وصول الإمدادات من ميناء (ريجا) في لاتفيا، ثم نقلها بالقطارات إلى أفغانستان عبر روسيا وكازاخستان وأوزباكستان، أو قيرغيزيا وطاجيكستان. وفي الوقت نفسه هدأت فجأة عاصفة إغلاق القواعد العسكرية الأمريكية في عدة دول في المنطقة، وأبرزها قاعدة ماناس في قيرغيزيا، وبدأ الحديث عن انضمام موسكو - لورجيسيا على الأقل - إلى الحرب في أفغانستان في تحول مهم جداً، خصوصاً

وأن إدارة بوش كانت حريصة على إبعاد روسيا عن أي دور في أفغانستان.

ولعل الأخطر من ذلك بالنسبة لإيران، هو أن موسكو قطعت الطريق على عدة عروض قدمتها طهران لدول الناتو تعرب فيها عن استعدادها للتعاون في أفغانستان، ولتوفير طرق إمدادات بديلة عبر ميناء (شاه بحر) والأراضي الإيرانية، واعتبر المراقبون هذا الالتفاف الروسي على العرض الإيراني مؤشراً إضافياً لسباق بين "الحليفين" - روسيا وإيران - على التقارب من الولايات المتحدة والغرب. وقد سبق ذلك استياء روسي كبير من عرض تقدم به الإيرانيون للدول الأوروبية في أوج أزمة الغاز الروسي هذا الشتاء، وتضمن استعداد طهران للدخول في مشروع أنبوب نابوكو لنقل الغاز إلى أوروبا بدون المرور بروسيا.

ولم تتوقف أخبار بنود الصفقة الروسية - الأمريكية عند هذا الحد، إذ تبين أن واشنطن قد وافقت على التعامل بإيجابية مع لائحة المطالب الروسية الطويلة التي تضمنت الاعتراف بنفوذ روسيا الإقليمي في آسيا الوسطى، ووقف عمليات توسيع حلف الناتو إلى دول البلطيق وجورجيا وأوكرانيا، إلى جانب إعادة النظر فيما تم نشره من عناصر الدرع الصاروخي في بولندا وتشيكيا، وتحديد معاهدة (ستارت-٢).

طهران ترد بتجارب صاروخية وإطلاق قمر صناعي:

لم يكن قيام إيران بإطلاق أول قمر صناعي (أوميد - الأمل) إلى الفضاء في ٣ فبراير الماضي، بعيداً عن مغزى تطور هذه الأحداث، حيث أرادت إيران بهذا الحدث أن تثبت وتؤكد على أن قدرتها العسكرية قادرة على التأثير في مسار الأحداث بالمنطقة بما يتفق مع مصالحها ويحقق أهدافها، إذا ما فشلت الوسائل الدبلوماسية في ذلك.

فقد استغلت طهران الذكرى الثلاثين لثورتها، وأعلنت أنها وضعت بنجاح في الفضاء قمراً صناعياً صنعه علماءها بالكامل، وذلك بواسطة صاروخ متعدد المراحل أطلقت عليه (سفير - ٢)، وأن القمر من النوع الخفيف ومخصص للاتصال بمحطة أرضية لإجراء قياسات مدارية، وأنه يكمل ١٥ دورة حول الأرض خلال ٢٤ ساعة، ويراقب مرتين عبر المحطة الأرضية في كل دورة، وأن له موجتا تردد إذاعياً، وثمانى هوائيات لتسليم المعلومات وإرسالها، ويخلق في مدار يتراوح ارتفاعه بين ٢٥٠ - ٤٠٠ كم. وقد ذكر التلفزيون الإيراني أن القمر الصناعي (أوميد)، والذي يحمل معدات لاختبار السيطرة ومعدات للاتصالات ومعدات رقمية وأنظمة إمداد الطاقة، سيعود إلى الأرض بعد أن يظل في مداره ما بين شهر وثلاثة أشهر، حاملاً بيانات تساعد الخبراء على إرسال قمر اصطناعي عامل إلى الفضاء، ولدى إيران بالفعل قمر اصطناعي في مدار حول الأرض هو (سيناء - ١)

أطلقته في عام ٢٠٠٥ بصاروخ روسي.

وبذلك تكون إيران الدولة الثانية في المنطقة بعد إسرائيل التي تمتلك قدرة إطلاق أقمار صناعية، وكانت طهران قد أعلنت في نهاية نوفمبر الماضي (٢٠٠٨) عن إطلاق صاروخها الفضائي الثاني (كاو شكر-٢) وتمكنت من استعادة مسار كان يحمله، ويبدو أن الصاروخين مشتقان من الصاروخ الباليستي (شهاب-٣) الذي يبلغ مداه نحو ٢٠٠٠ كم ويمكنه أن يصل إلى إسرائيل وجنوب شرق أوروبا.

وإذا تتبعنا مسيرة التجارب الصاروخية الإيرانية خلال العامين الماضيين لوجدنا أنه في سبتمبر ٢٠٠٧ تمت تجربة إطلاق صاروخ باليستي أطلق عليه (قدر) مطور عن الصاروخ شهاب-٣ وصل مداه نحو ١٨٠٠ كم، ثم أجرت إيران في نوفمبر ٢٠٠٧ تجربة صاروخ باليستي آخر أطلق عليه (عاشوراء) مداه نحو ٢٠٠٠ كم، وفي فبراير ٢٠٠٨ أطلقت إيران منظومة فضائية بواسطة الصاروخ (سفر-١) وذلك على ارتفاع ٣٠٠-٥٠٠ كم إلى الفضاء، ويتوقف ارتفاع إطلاق الصاروخ على حجم القمر الصناعي (والتي تماثل الرأس الحربية للصاروخ) وهي في المتوسط ٥٠ كجم. وكان الإيرانيون قد أطلقوا أيضاً صاروخاً باليستياً أطلقوا عليه (سجّيل) يعمل بالوقود الصلب وذا مرحلتين، واعتبروه نسخة مطورة من الصاروخ (شهاب-٣) وأن مداه نحو ٢٠٠٠ كم.

ومن المعروف أن إطلاق الصاروخ في الفضاء لارتفاع ٣٠٠-٥٠٠ كم يعني قدرة على الوصول إلى أهداف أرضية يصل مداها إلى ٢٠٠٠-٣٠٠٠ كم، لأن الإطلاق العمودي إلى الفضاء يكون عكس الجاذبية الأرضية، أما إذا أطلق أفقياً لقصف أهداف أرضية فإن تأثير الجاذبية المعاكسة تكون أقل، فيصل الصاروخ إلى مدى أبعد. لذلك تتحایل الدول التي لا تريد أن تكشف حقيقة أهدافها العسكرية في تجاربها الصاروخية - مثل اليابان وإيران - بأن تجرى تجاربها الصاروخية عمودياً إلى الفضاء بدعوى خدمة أقمار صناعية للأبحاث والاتصالات والأرصاد الجوية، لتفادي التساؤل حول حقيقة الأهداف العسكرية.

وتعني تجربة إيران للصاروخ (سجّيل) متعدد المراحل بالوقود الصلب أثناء المناورات الحربية التي أجريت في مدينة (مروان) الحدودية القريبة من العراق، أنها تحولت من إتباع تقنية الوقود السائل في تشغيل محركات الصواريخ شهاب التي تتبعها كوريا الشمالية في تصنيع الصواريخ طرازات (نودونج) و(تايوتنج) إلى إتباع تقنية الوقود الصلب التي تتبعها روسيا وأوكرانيا. فمن المعروف أن الصاروخ (شهاب-١) هو نسخة من الصاروخ (سكود-ب)، والصاروخ (شهاب-٢) نسخة من (سكود-سي)، والصاروخ

(شهاب-٣) نسخة من (نودونج-A) والصاروخ (شهاب-٤) نسخة من (نودونج-B)، والصاروخ (شهاب-٥) نسخة من (تايوتنج-١)، والصاروخ (شهاب-٥B) نسخة من (تايوتنج-٢)، والصاروخ (شهاب-٦) نسخة من (تايوتنج-٢/C٥). وإذا كانت إيران لم تصل في تطوير ترسانتها الصاروخية إلى أبعد من (شهاب-٣ معدل) الذي يصل مداه إلى نحو ٣٠٠٠ كم، فإنها تخطط لأن يصل مدى (شهاب-٤) إلى ٤٠٠٠ كم، و(شهاب-٥) إلى ٥٠٠٠ كم، و(شهاب-٦) إلى ٦٠٠٠ كم.

ويعتبر الانتقال من الاعتماد على تقنية الوقود السائل (الذي يتكون من نوع من الكيروسين، وحامض نيتريك لتوليد الأكسجين، وكل منفصل عن الآخر وعند الإطلاق يتم خلطهم من خلال رشاشات تدفع إلى المحرك) إلى الوقود الصلب الموجود في شكل ألواح تحيط بحسم المحرك (يتكون من أمونيوم بيركلورايد، وبودرة ألومنيوم، ونترات بوتاسيوم)، يعتبر هذا التحول مفيداً في تسهيل وتسريع عملية نشر وحدات الصواريخ في مواقع إطلاقها، حيث لا تحمل الوحدة الصاروخية معها خزانات الوقود السائل مما يسهل من خفة حركتها، كما تؤثر الصواريخ العاملة بالوقود الصلب الوقت الذي تحتاجه الصواريخ الأخرى العاملة بالوقود السائل لكي يتم شحنها بهذا الوقود، وبالتالي سرعة الانتقال من موقع إطلاق إلى موقع آخر، هذا إلى جانب درجة الدقة الأعلى التي تحققها الصواريخ العاملة بالوقود الصلب في إصابة أهدافها عن الصواريخ العاملة بالوقود السائل.

أما خطة إيران لغزو الفضاء - والتي أثارت قلق الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية وإسرائيل - فهي خطة طموح كشف عنها رئيس "هيئة الفضاء الإيرانية" - رضا تافيبور - عندما أعلن أن بلاده تخطط لوضع عدد من الأقمار الصناعية في المدار بحلول عام ٢٠١٠ بهدف تحسين برامج إدارة الكوارث الطبيعية وشبكة الاتصالات في البلاد. وكانت طهران قد أعلنت في عام ٢٠٠٥ عن تخصيص ٥٠٠ مليون دولار لمشاريع فضائية تنفذ خلال خمس سنوات، كما أشارت محطة (برس.تي.في) الإيرانية إلى أن طهران تخطط أيضاً لإرسال أول رائد إلى الفضاء بحلول عام ٢٠٢١.

ورغم إدراك الولايات المتحدة وحلفائها في أوروبا وإسرائيل أن القمر الصناعي الإيراني (أوميد) يعتبر بدائياً جداً مقارنة بأقمار صناعية أخرى انطلقت منذ سنوات من دول أخرى إلى الفضاء أكثر منه تطوراً وحدثة، إلا أنه أثار قلق هذه الدول، باعتباره "خطوة رمزية مهمة" لها ما بعدها، وإن كان ذلك لا يغير كثيراً من قواعد اللعبة من الناحية الاستراتيجية. أما منبع الخطورة في الصاروخ المستخدم في إطلاق القمر الصناعي إلى مداره في الفضاء، حيث يمكن

للسواريخ بعيدة المدى العابرة للقارات التي تستخدم في وضع الأقمار الصناعية في مدارات حول الأرض أن تستخدم أيضاً لإطلاق رؤوس حربية تقليدية وفوق تقليدية (نووية وكيماوية وبيولوجية) نحو أهداف أرضية في دول معادية. عبر عن هذا المفهوم الرئيس السابق لوكالة الفضاء الإسرائيلية (إسحق بن إسرائيل) الذي اعتبر أن بإمكان الإيرانيين الآن الوصول إلى أهداف في غرب أوروبا. أما الناطق باسم البيت الأبيض فقد عبر عن قلقه قائلاً: إن هذا العمل لا يقنعنا بأن إيران تتصرف بطريقة مسئولة لإحلال الاستقرار والأمن في المنطقة، كما عبر المتحدث باسم الخارجية الأمريكية (روبرت وود) عن اعتقاده بأن عملية الإطلاق يمكن أن تؤدي إلى تطوير صواريخ باليستية بعيد المدى، مذكراً بأن "قرار مجلس الأمن ١٧١٨ يحظر على إيران كل نشاط يرتبط بإنتاج صواريخ، وهو ما يشكل قلقاً شديداً لنا". ولم تختلف تقديرات ممثلو الحكومتين البريطانية والفرنسية، وفي دوائر قيادة حلف الناتو في بروكسل عما أعرب عنه المسئولون الأمريكيون من مخاوف تطوير إيران لصواريخ بالستية عابرة للقارات، قادرة على حمل رؤوس نووية بعد أن تستكمل إيران الشق العسكري من برنامجها النووي.

أما في إيران فقد ذكر محلل سياسي إيراني "أن إطلاق القمر الصناعي (أوميد) هو رسالة للعالم مفادها أن إيران قوية جداً، وعليكم التعامل معنا بطريقة صحيحة".

وفي روسيا، فقد لعب إطلاق القمر الصناعي الإيراني دوراً في زيادة قلق الروس من الخطر الصاروخي الإيراني، وفي تفهم موسكو للحاجة إلى درع صاروخي للحماية من الصواريخ الباليستية الإيرانية، والتي كشفت العملية الأخيرة عن قدرة صواريخ إيران على تهديد روما وفيينا، وخطرها المستقبلي بتهديد موسكو أيضاً.

درع صاروخي أمريكي - روسي للدفاع ضد الصواريخ الإيرانية:

وفي مواجهة بروز القوة الصاروخية الإيرانية ونموها - خاصة الصواريخ الباليستية بعيدة المدى العابرة للقارات، وما تشكله من تهديد للمصالح الأمريكية والأوروبية والروسية أيضاً، بدأت بعض الأوساط العسكرية والأوروبية تبادل معلومات عن خطة تعاون روسي - أمريكي - أوروبي لإقامة درع صاروخي بديلاً عن الدرع الأمريكي للحماية أوروبا من صواريخ طهران، وفي الوقت نفسه بدأت موسكو تسرب للمرة الأولى معلومات جديدة عن تزايد الخطر النووي الإيراني، بينما كانت تتولى في السابق نفى المعلومات الأمريكية والإسرائيلية عن ذلك. ولوحظ أن الخبر النووي الروسي الجنرال فلاديمير دفوركين تطوع هذه المرة للذهاب إلى أبعد من الأمريكيين، والتأكيد على أن طهران أصبحت

تملك القدرات النووية التي تسمح لها بصنع وإطلاق صاروخ يحمل رأساً نووية.

إلا أن أهم ما تداولته التقارير هو أن واشنطن قد أقنعت موسكو بوضع ورقة إيران على الطاولة والملف النووي والصاروخي الإيراني في صلب صفقة التعاون المستقبلي، وأن الروس تعهدوا بالانضمام إلى المقاربة الدولية المبنية على التعاون الدولي والتعددية، خلافاً لسياسة بوش الأحادية، وبالمساهمة في خطة احتواء إيران ومنعها من الحصول على القدرات النووية العسكرية، وهو الأمر الذي من شأنه أن يفقد طهران حليفاً دولياً كبيراً كانت تراهن عليه رغم هشاشة العلاقات وانعدام الود الحقيقي في زواج المصلحة بينهما، وبالتالي يجعلها تخسر ورقة استراتيجية مهمة جداً.

ولقد كانت مؤشرات هذه الصفقة، أو بالأحرى ثمنها - واضحة فيما نقل عن وليام بيرنز عند زيارته لموسكو، حيث أكد أن أساس التعاون الروسي - الأمريكي هو منع إيران من الحصول على السلاح النووي، إضافة إلى منع تحول أفغانستان إلى قاعدة للمتطرفين. وفي المقابل اعتبر أن توسيع حلف الناتو ليشمل أوكرانيا وجورجيا أمر غير ملح وغير عاجل.

وفي وقت كانت طهران تسعى إلى كسب أوراق إضافية، إلى جانب موسكو، من خلال استمالة الدول الأوروبية بإمدادها بالغاز الإيراني، ومنع أي توافق دولي ضدها، بدأت تواجه جدياً خسارة الحليف الهش الآخر وهو الصين، حيث يجمع المراقبون على أن اختيار هيلاري كلينتون لمنطقة آسيا، وخصوصاً بكين، في أول زيارة خارجية كاسرة تقليداً أمريكياً يمنح أوروبا هذا الامتياز، يأتي ضمن المقاربة الدولية التي اختارتها إدارة أوباما للتعامل مع إيران، وتقضي بحسب حلفائها الخارجيين واستمالتهم في مخطط دولي لعزل إيران وتكثيف الضغوط عليها للتخلي عن أطماعها الإقليمية وطموحاتها النووية، عبر تسهيل تهديدها بكل الوسائل، ومن خلال مجتمع دولي موحد القرار، وإن لم يكن متوافقاً بعد على الوسائل، وهو ما من شأنه على الأقل تسهيل تمرير قرارات في مجلس الأمن الدولي تفرض عقوبات جديدة على إيران بدون أي فيتو روسي أو حتى صيني أو أي قوة عظمى تدعمها وتدافع عنها.

ولهذا لم يفاجأ المراقبون المطلعون على خفايا مفاوضات الصفقة الروسية - الأمريكية على حساب طهران ومحور (طهران - دمشق - حزب الله - حماس) بمسارعة وزير الدفاع الروسي إلى التصريح بعد مغادرة الوفد العسكري الإيراني موسكو بأن بلاده ليست في صدد عقد صفقة بيع صواريخ إس-٣٠٠ لإيران.

وهذا يعكس استمرار الحرص الروسي على الماضي قدماً

في خيار الاتفاق مع الأمريكيين على اعتبار إيران "قضية مشتركة". وقبل ذلك فاجأ لافروف الإيرانيين بتصريح سياسي سلبي أيضاً عن طهران عندما عبر صراحة عن رفض بلاده ضم حماس وحزب الله وإيران إلى مؤتمر سلام الشرق الأوسط الذي يجري الإعداد له في موسكو، مؤكداً أنه سيضم فقط المشاركين في مؤتمر أنابوليس عام ٢٠٠٧.

أما أهم معالم مشروع الصفقة الكبرى بين الولايات المتحدة وروسيا، هو أن المشرف على الإعداد لها هو هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق، ومهندس السياسة الخارجية الأمريكية سواء في عهد الإدارات الجمهورية أو الديموقراطية، والذي اشتهر بعقد الصفقات الكبرى وبأنه رجل الخطط السرية الكبيرة والخطيرة، وأحد أبرز (عربى) أوباما، ومن ثم فإن الجانب الأهم في الصفقة الأمريكية - الروسية التي يشرف عليها كيسنجر مازال سرياً. يتأكد ذلك من الزيارة السرية التي قام بها كيسنجر إلى موسكو في أواخر العام الماضي (٢٠٠٨)، عارضاً الخطوط العريضة لمخططة على كبار المسؤولين الروس. لذلك يتوقع كثير من المراقبين أن تفاصيل إضافية لهذه الخطة ستظهر في الأيام والأسابيع المقبلة، وهو ما قد يكشف عن بعضه في اللقاء الأول بين أوباما وميدفيديف أثناء قمة الدول العشرين الذي سيعقد في لندن في أوائل أبريل القادم.

وفي انتظار ذلك بدأت عدة أجهزة استخباراتية دولية - رصد ردود الفعل الإيرانية لمعرفة الاستراتيجية البديلة التي ستعتمدها إيران لتفادي تحولها إلى (كبش محرقة) في لعبة الكبار، وللرد على الجهود الدولية لإجبارها على إيقاف برنامجها النووي، وضحية صفقة كبرى في وقت كانت تستعد فيه وتروج لقطف ثمار صفقة أخرى، قبل أن تكتشف واشنطن أن الصفقة مع روسيا أسهل، وأن لائحة المطالب الروسية تبدو أقصر من اللائحة الإيرانية.

وأول تقارير هذه الأجهزة يتجاوز الرد السياسي المحتمل قدومه من طهران عبر التسويق لترشيح محمد خاتمي للرئاسة، ليركز على مخاوف جدية من انتقام إيراني سريع، عبر التأكيد الميداني على قدرات إيران على تهديد وزعزعة العديد من الدول والأنظمة. وثمة معلومات عن أوامر وصلت إلى فيلق القدس - مسئول العمليات الخارجية في الحرس الثوري الإيراني - ومخابرات الحرس الثوري، والتنظيمات المتطرفة التابعة لإيران والمدعومة منها لتفجير الأوضاع في أكثر من جهة: من أفغانستان إلى العراق إلى لبنان إلى غزة، مروراً بأكثر من دولة خليجية، ووصولاً إلى دول آسيا الوسطى الإسلامية التي تحملها طهران مسئولية الصفقة الروسية - الأمريكية التي تعقد على حسابها، ومهمة تحذير موسكو من مغبة ذلك.

إسرائيل تتوعد بضرب إيران:

وتعليقاً من جانب إسرائيل على ما يثار حول قرب مفاوضات مباشرة بين واشنطن وطهران، صرح وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك أن أي محادثات مستقبلية تجريها الولايات المتحدة مع إيران حول برنامجها النووي، يجب أن تكون محددة من حيث الوقت، وأن لا تستبعد الخيار العسكري. وأضاف في كلمة له في مؤتمر هرتزليا السنوي الذي يبحث مسائل الأمن والاستراتيجية المستقبلية لإسرائيل "علينا أن نتوصل إلى تفاهم استراتيجي مع الولايات المتحدة حول جوهر البرنامج النووي الإيراني، وأن نضمن أنه حتى لو اختاروا الطريق الدبلوماسي لوقف هذا البرنامج، فإن المحادثات يجب أن تكون محددة بفترة قصيرة، وبعدها عقوبات صارمة، ثم استعداد للتحرك".

وزاد: "وقت محدود، وعقوبات قاسية، والخيارات كافة على الطاولة". وكان البيت الأبيض قد أوضح أنه حتى مع تفعيل الرئيس الأمريكي باراك أوباما لمبدأ التفاوض والحوار مع إيران، فإنه لا يستبعد مختلف الخيارات بما في ذلك التحرك العسكري. وعن الإعلان عن قرب تشغيل مفاعل بوشهر قال باراك: "حتى إذا كانت محطة بوشهر لا تشكل عنصراً مركزياً في النشاطات النووية العسكرية لإيران، فإن الإعلان عن انتهاء أعمال بنائها يؤكد أهمية الإجراءات العملية التي على العالم الحر - وفي مقدمته الولايات المتحدة - اتخاذها، لأن الوقت يمر"، واعتبر أن "للروس الشركاء في بناء محطة بوشهر دوراً رئيسياً في منع إيران من تطوير برنامجها لتخصيب اليورانيوم".

أما رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت فقد حذر إيران من أن إسرائيل "تملك قدرات عسكرية يصعب تصور مداها وكثافتها". وفي تصعيد للهجة الإسرائيلية ضد طهران، أضاف أولمرت "نحن نبذل جهوداً هائلة لتعزيز قوتنا للردع، وإسرائيل تعرف كيف تدافع عن نفسها في كل الأوضاع وضد كل التهديدات وضد كل عدو"، ثم أردف قائلاً: "لا أستطيع أن أقول أكثر من ذلك، ولكن صدقوني أعرف ما أتحدث عنه".

وقد أعد المسؤولون الإسرائيليون وثيقة حول تحفظاتهم على الحوار الذي تعتمزم واشنطن فتحه مع طهران بشأن برنامجها النووي قدموها إلى هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية عند زيارتها لإسرائيل في بداية مارس الحالي، وقد تم إعداد هذه الوثيقة في وزارة الخارجية بالاشتراك مع وزارة الدفاع، وهي توصي الحكومة الإسرائيلية باعتماد موقف إيجابي حيال الحوار بين الولايات المتحدة وإيران، مع الإشارة إلى المخاطر التي يحملها مثل هذا الحوار. وأوضحت صحيفة "هآرتس" التي كشفت عن هذه الوثيقة أنه تم

إطلاع بنيامين نتنياهو هو رئيس الوزراء المكلف على مضمون الوثيقة، والتي تنص على وجوب أن يأتي أي حوار مع إيران بعد "عقوبات صارمة" تفرض على طهران عملاً بقرارات مجلس الأمن الدولي بسبب رفضها تعليق نشاطاتها النووية الحساسة. ويرى المسؤولون الإسرائيليون أن هذا الحوار مع إيران يجب أن يكون محدداً زمنياً حتى لا تستغله إيران في المماطلة وكسب الوقت من أجل إكمال تطوير برنامجها النووي في شقه العسكري، وأنه يتعين على طهران أن تدرك أن هذه المفاوضات هي "الفرصة الأخيرة" قبل تفعيل الخيار العسكري ضدها. كما تدعو الوثيقة الإسرائيلية واشنطن إلى النظر فيما إذا كان من المناسب الدخول في مثل هذا الحوار قبل الانتخابات الرئاسية الإيرانية المقررة في يونيو القادم، أم انتظار ما يستفّر عنه من نتائج أخرى خلاف بقاء أحمدي نجاد في السلطة.

وفي رد فعل أمريكي على هذه الوثيقة شككت هيلاري كلينتون في أن تستجيب إيران لمبادرات الحوار الأمريكية عند طرحها، وأن واشنطن ليس لديها "أي أوهام" بشأن إيران التي يشتهب الغرب في أنها تصنع قنبلة نووية، وأن الولايات المتحدة لن تتخضع بما تقوم به إيران، وستظل عينها مفتوحة. وتعتمد واشنطن في مواجهتها الدبلوماسية القادمة مع طهران على التقرير الأخير الذي ألقاه د. محمد البرادعي مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية أمام مجلس محافظي الوكالة في فيينا، والذي شكك في شفافية ما تقدمه إيران من بيانات ومعلومات عن برنامجها النووي، وحثها مجدداً على "تطبيق كل الإجراءات المطلوبة لبناء الثقة فيما يتعلق بالطبيعة السلمية حصراً لبرنامجها النووي في أقرب وقت ممكن، وكسر جمود الوضع القائم، وأن تعطى المقاربة الجديدة التي عبرت عنها المجموعة الدولية للحوار مع إيران دفعا جديداً للجهود حل هذه القضية المستمرة منذ وقت طويل".

المخابرات الأمريكية تتوقع إيران نووية قريباً:

قدم الاميرال دينيس بلير مدير الاستخبارات القومية الأمريكية التي تضم ١٦ وكالة تجسسية أمريكية على رأسها وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) وكالة الاستخبارات الدفاعية (DIA)، تقريره السنوي حول التهديدات الأمنية القومية الحالية والمتوقعة، والذي دار نقاش حوله في الكونغرس، وكان ضمن ما عرضه في تقريره أن انبعاث إيران كقوة إقليمية يساعد على تعميق الانقسامات الطائفية والعرقية والاقتصادية بين دول المنطقة. كما أن كلا من حزب الله وحركة حماس المدعومين إيرانياً استوليا على عباءة المقاومة ضد إسرائيل من الدول العربية المعتدلة، حيث تريد إيران أن تستولى على القضية الفلسطينية وتوظفها لخدمة أهدافها، وهو ما برز في معركة غزة بين إسرائيل وحماس، حيث تأكد الدور

الإيراني - السوري في تحفيز حماس على استفزاز إسرائيل، والتي يثيرها أن إيران بما تحقّقه من مكاسب سياسية من خلال شراكتها الاستراتيجية مع سوريا، وسيطرتها على كل من حزب الله وحركة حماس، وتوسع نفوذها داخل عدد من الدول العربية والأفريقية وبين منظمات دينية سنية متشددة، يزداد خطرها على إسرائيل، لاسيما مع إصرار حكام طهران على المضي قدماً في إنتاج سلاح نووي محمول صاروخياً. وفي تقدير الاميرال بلير أن مع إحكام سيطرة حماس على غزة، وتزايد قوة حزب الله في لبنان، فإن التقدم لتحقيق اتفاق فلسطيني إسرائيلي سيكون أصعب، لأن مثل هذا الاتفاق تعارضه إيران لأنه لا يتفق مع مصالحها. ومع قرب احتمال تطوير إيران سلاحاً نووياً فإن تصميم إسرائيل على منعها من ذلك يزيد احتمالات المواجهة الإيرانية الإسرائيلية.

وقد اعتبر الاميرال بلير أن استمرار التعاون العسكري السوري مع إيران، بما فيها العلاقة الثلاثية مع حزب الله الذي تزايدت قوته العسكرية في السنة الماضية، فإن سوريا بدورها ترى أن صلاتها مع إيران وسيلة ردع لأعدائها، خاصة إسرائيل، ولخلق ضغوط لتحقيق أهدافها بلعب دور رئيسي في العالم العربي، والحفاظ على نفوذها في لبنان، واستعادة مرتفعات الجولان. وبالنسبة لسوريا فقد أثبتت إيران أنها الحليف الذي يمكن الاعتماد عليه لربع قرن مضى، كما جمع بينهما دعم حزب الله وحماس والتصدي الإقليمي للولايات المتحدة. ولذلك فإن تطبيع العلاقات بين واشنطن ودمشق، ومساعدة سوريا وإسرائيل على التوصل إلى معاهدة سلام تؤدي إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من الجولان، سترتب عليه إضعاف المحور السوري - الإيراني، وإبعاد دمشق عن طهران، وبالتالي عن حزب الله، وهو الأمر الذي ينبغي أن تراهن عليه إدارة أوباما، وتضغط على حكومة نتنياهو الجديدة في إسرائيل لتحقيقه.

وفي إشارة إلى موقف حزب الله من الولايات المتحدة، أكد بلير أن هذا الموقف يتأثر بالعلاقة الأمريكية مع إيران، وحسابات إيران عن تأثير العنف، ولذلك عبر عن اعتقاده بوجود لعبة ثلاثية بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران، أما الوجه الرابع فهو حزب الله، وأن سوريا هي الوجه الخامس في هذه الحسابات، حيث يوجد دافعان وراء دعم إيران لكل من حزب الله وحركة حماس: الدافع الأول هو السيطرة على مسار المقاومة في الشرق الأوسط بالتعارض مع مسار السلام الذي تفضله الولايات المتحدة والدول المعتدلة في المنطقة، ذلك أن إيران تريد ربط نفسها بالقضية العربية ضد إسرائيل رغم أنها فارسية لأن هذا سيزيد قوتها ونفوذها في المنطقة. أما الدافع الثاني فهو كراهية إيران المبدئية لإسرائيل واستعدادها لتقديم أي شيء لمساعدة من يعادي إسرائيل. وأكد الجنرال

بلير أن حزب الله مازال عدواً إرهابياً وقادراً على الهجوم داخل الولايات المتحدة وضد مصالحها في الخارج، وقد يقرر إذا ما قررت له طهران أن يشن هجمات داخل الولايات المتحدة إذا ما هددت الأخيرة حياة قيادة الحزب أو هاجمت منشآت البنية التحتية لإيران. وقد اتفق الأدميرال بلير مع ما سبق أن ذكره سلفه في إدارة المخابرات المركزية جورج تينيت من أن حزب الله أكثر قوة وتعقيداً من كل المنظمات الإرهابية الأخرى، وأن قوته زادت بعد حرب لبنان ٢٠٠٦ بعد أن أعادت إيران بناء مخزونات التسليحية، وتعلم من دروس الحرب الماضية بما يطور قدراته للترزاع المستقبلي، ومن الصعب معرفة ما سيفعله في المستقبل.

ويرى الأدميرال بلير أن التقييم الذي نشره التقرير الاستخباراتي القومي عام ٢٠٠٧ حول برنامج التسليح النووي الإيراني مازال صالحاً حتى اليوم، وأن طهران أبقت على خيار تطوير سلاح نووي صاروخي مفتوحاً، وأى توقف جزئي في الماضي لهذا البرنامج كان تجاوباً مع الضغوط الدولية، وأن مزيجاً من التهديدات بضغط ورقابة دولية على إيران وتحقيقها لأهدافها الأمنية قد يؤدي بإيران لإيقاف بعض أنشطتها المتعلقة بالسلاح النووي. وأكد بلير لأعضاء الكونجرس أن إيران بكل وضوح تطور كل مكونات برنامج السلاح النووي من مواد مخصبة وصواريخ حاملة لرؤوس نووية. ويعتمد إنتاج السلاح النووي الإيراني على قرار داخلي إيراني، وأن الأمر الوحيد الذي يمكنه إيقاف ذلك هو أن يضع المجتمع الدولي رزمة حوافز وعقوبات، والمقصود بالحوافز هو توفير الضمانات الأمنية للنظام الديني الحاكم في إيران، وليس هناك صفقة سهلة لأن هناك انقساماً دولياً حول ذلك، كما يتوافر في المقابل شعوراً إيرانياً أن امتلاكهم للسلاح النووي يؤمن لهم التفوق والنفوذ وتحقيق أحلام الثورة.

لذلك لا يعتقد الأدميرال بلير أن عدم انتخاب أحمدي نجاد لرئاسة ثانية يمكن أن يؤثر على الملف النووي الإيراني، لأن السياسة النووية الإيرانية غير مرتبطة بتغيير رئيس الجمهورية، ولأن القرارات المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني تتخذها مجموعة حول المرشد على خامنئي. لذلك لا ينبغي وضع آمال في تغييرات كبيرة في سياستهم النووية، أو سياستهم تجاه الولايات المتحدة، حتى إذا وصل إلى الرئاسة شخصية توصف بالاعتدال مثل محمد خاتمي، لأن البرنامج النووي يعتبر بالنسبة لجميع دوائر صنع واتخاذ القرار السياسي والجهات المؤثرة فيه، مسألة أمن قومي لا تفريط فيها ولا مساومة حولها. وحول الموعد المتوقع أن تنتج عنده إيران سلاحها النووي، خاصة أن التوقعات الإسرائيلية في هذا الشأن أقصر من التوقعات الأمريكية، ذكر بلير أنه مع استمرار إيران في تخصيص اليورانيوم عبر أجهزة الطرد

المركزية بالمعدل الجاري حالياً، فإن إيران بإمكانها أن تحصل على السلاح النووي في عام ٢٠١٠ وربما في عام ٢٠١٥ كحد أقصى، كما أوضح أن إيران أثبتت قدرتها على إطلاق صواريخ ذات أطوار متعددة، وأن هذه الصواريخ يمكن أن تستخدم مدنياً وعسكرياً، حيث أثبت الإيرانيون أن لديهم علماء أذكيا ومهندسون مهرة، وبالتالي فإن بإمكان إيران إنتاج قوة صاروخية جديدة.

رؤية تحليلية:

رغم اختلاف التقديرات وتضارب تصريحات المسؤولين الأمريكيين حول قدرة إيران على صنع سلاح نووي، والتوقيت المتوقع لذلك، أكد رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة الأدميرال بايك مولن اعتقاده بأن إيران حصلت على ما يكفي من مواد نووية مخصبة بدرجة تكفي لصنع سلاح نووي، بينما أعلن وزير الدفاع الأمريكي روبرت جيتس في موقف مناقض أن إيران "ليست قريبة من امتلاك مخزون من أسلحة نووية أو حتى سلاح نووي واحد في هذه المرحلة". رغم هذا الاختلاف في التقديرات الأمريكية إلا أن السياسة الأمريكية في التعامل مع الملف النووي ستستمر - على الأقل خلال النصف الأول من العام الحالي ٢٠٠٩ - في استغلال الوقت لإجراء حوار يحدد الأهداف والمدي الزمني مع الإيرانيين، وبما لا يسمح بتكرار لعبة المفاوضات المفتوحة التي سبق أن مارسوها مع الترويكات الأوروبية، ومجموعة دول ٥ + ١ دائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا، والتي دارت في دوائر مفرغة استغللتها إيران في كسب الوقت لاستكمال برنامجها النووي في شقه العسكري. لذلك فإن التحدي الجديد بالنسبة للولايات المتحدة يكمن في إيجاد توازن بين العقوبات والحوافز، لا سيما وأن الانخفاض الحاد في أسعار النفط سيزيد من الضغوط على إيران، حيث تزداد التكاليف الاقتصادية للبرنامج النووي وحمائته في وقت تواجه إيران مشاكل اقتصادية حادة، وستزداد هذه المشاكل تفاقماً مع زيادة حدة الأزمة المالية العالمية.

وسيعتمد المفاوض الأمريكي في مفاوضاته مع إيران على جملة معطيات مهمة رتبها قبل أن يدخل في الحوار المباشر مع المفاوض الإيراني، أبرزها تحييد روسيا وضمها عدم مساندتها للموقف النووي الإيراني بعد أن أعطى تنازلات في موضوع الدرع الصاروخي، والتعهد بعدم استمرار نشر عناصره في بلدان أوروبا الشرقية، وتأجيل انضمام أوكرانيا وجورجيا لحلف الناتو، كذلك سيستند المفاوض الأمريكي على تقرير مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي سيقدمه في الاجتماع الدوري لفصل الربيع لمجلس حكام الوكالة، وسيكون الملف النووي الإيراني، وما يفترض أنه موقع نووي سوري في دير الزور سيتصدران جدول أعماله، حيث أظهر آخر تقرير

للووكالة صدر في ١٩ فبراير الماضي زيادة كبيرة في مخزون اليورانيوم منخفض التخصيب الذي أعلنته إيران منذ نوفمبر الماضي ليصل إلى ١٠١٠ كيلو جرامات تم الحصول عليها من أنشطة التخصيب الجارية في منشأة ناتانز، خاصة بعد أن اتهم مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية د. محمد البرادعي إيران في تقريره الأخير أنها تواصل استمرار عمليات التخصيب وتشغيل مصانع إنتاج الماء الثقيل وفصل البلوتونيوم في مصنع أراك، كما لم تصدق على البروتوكول الإضافي لاتفاقية الحد من الانتشار النووي، وهو ما يشكل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن، ولذلك لا يستطيع أن يؤكد عدم وجود جانب عسكري سرى في البرنامج النووي الإيراني.

وفي ضوء هذه المعطيات، فمما لا شك فيه أن إيران اجتازت في السنوات الأخيرة عدداً كبيراً جداً من محطات برنامجها النووي في طريقها إلى المحطة النهائية، وهي امتلاكها لرأس نووي تركية على صاروخها الباليستي (شهاب). وقد اعترف مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية نجاح إيران في خداعهم وتضليلهم عن حقيقة أهداف وأبعاد برنامجها النووي. وأوضحوا مؤخراً أنه لا تزال إيران في حاجة إلى جهد إضافي للحصول على نسبة تناهز ٥٠٪ من المواد منخفضة التخصيب بهدف معالجة كمية كافية من المواد عالية التخصيب اللازمة لصنع قنبلة نووية، وهو هدف يمكن بلوغه في وقت لاحق هذا العام ٢٠٠٩، وهذا هو السبب الذي دفع إسرائيل لإعطاء مهلة ستة أشهر لإدارة أوباما لحل مشكلة البرنامج النووي الإيراني، إما من خلال المفاوضات أو العقوبات، وإلا ستضطر إسرائيل للجوء منفردة إلى الخيار العسكري لوضع حد لتنامي البرنامج النووي الإيراني، فإذا ما ردت إيران على الهجوم العسكري الإسرائيلي ضدها، وذلك بضرب إسرائيل بصواريخ شهاب، سواء برؤوس تقليدية أو كيميائية، وبما يهدد كيان إسرائيل، فإن الولايات المتحدة ستكون في هذه الحالة مجبرة على التدخل عسكرياً لمساندة إسرائيل بضرب الأهداف النووية والاستراتيجية والعسكرية لإيران.

وفي جميع الأحوال، فإن إيران ما كانت لتقبل بتحدى المجتمع الدولي على هذا النحو، والتعرض لمختلف الضغوط السياسية والاقتصادية الدولية التي تتعرض لها حالياً ووصلت إلى حد الحصار الاقتصادي، ناهيك عن الحصار السياسي والعزلة والدولية، والتهديد بشن عمل عسكري ضدها، ما كانت لتقبل بكل هذا إذا ما كان برنامجها النووي مخصص فقط لأغراض سلمية كما تدعى، وأن كل ما تستهدفه من وراء تخصيب اليورانيوم هو إنتاج وقود نووي يساند على زيادة مواردها من الطاقة، وهو ادعاء لم ينطل على المجتمع الدولي، خاصة بعد أن أكدت الوكالة الدولية

للطاقة الذرية عدم استبعاد وجود جانب سرى في البرنامج النووي الإيراني لم تكشف عنه طهران، بل إن كل ما تم الكشف عنه من منشآت نووية إيرانية معظمه لم يكن طوعاً من جانب طهران، بل نتيجة معلومات استخباراتية غربية تم الحصول عليها من إيرانيين معارضين لنظام حكم الملالي، ثم ثبت صحتها واضطرت إيران للكشف عنها مثل منشأة ناتانز لتخصيب اليورانيوم، وامتلاك إيران لتقنية صنع رأس نووي لصاروخ باليستي، وهو ما يؤكد وجود جانب عسكري من البرنامج النووي يشكل أهمية خاصة لإيران.

وعلى أية حال، وسواء امتلكت إيران اليوم أو غداً أو في المستقبل القريب كمية من اليورانيوم المخصب تكفي لصنع سلاح نووي أو أكثر، أو حتى تمكنت فعلاً من صنع السلاح النووي أو لم تصنعه بعد، فإن ما يقلق المجتمع الدولي هو امتلاك إيران للمعرفة النووية التي تمكنها من صنع سلاح نووي، وهذه المعرفة موجودة في عقول العلماء والمهندسين الإيرانيين، والذين بإمكانهم إنتاج سلاح نووي عندما تصدر لهم الأوامر بذلك من القيادة السياسية الإيرانية، هذا إن كانوا لم يتجهوا فعلاً طبقاً لما أفادت به بعض التقارير الاستخباراتية. لذلك فإن الأكثر احتمالاً أن القيادة الإيرانية قررت أن تتبع استراتيجية الردع النووي كما تتبعها إسرائيل، أو استراتيجية "القنبلة في القبو" بمعنى أن إيران تملك التقنية التي تمكنها من صنع السلاح النووي فور اتخاذ قرار بذلك، أو أن أجزاء القنبلة النووية موجودة وجاهزة للتجميع إذا ما تقرر ذلك. ولكنها تتجنب في الوقت الحالي الإعلان عن ذلك حتى لا يترتب على ذلك المزيد من إثارة الرأي العام الدولي ضدها، وإن كانت فعالية الردع النووي الإيراني حتى الآن - وبدون استكمال إنتاج السلاح النووي - قد أثبتت ثمارها في زيادة النفوذ الإيراني في المنطقة، وامتداد أذرع إيران الخارجية - بمد حزب الله وحماس وأحزاب الله الخليجية - إلى دول المنطقة في المشرق العربي ومنطقة الخليج، بل وتخويفهم وإرهابهم من أن يصل المد الإيراني إلى أراضيهم.

ولكن هل من خط أخطر يمكن أن تتردد إيران في اجتيازه؟ وهو خط أخطر كبير يمكن أن يشعل حرباً؟ إن هذا الخط يتمثل في إعلان إيران تحررها أو تنصلها فعلياً من اتفاقية الحد من الانتشار النووي التي سبق أن وقعت عليها، وهو الأمر الذي يؤثر تلقائياً إلى توقف أعمال مفتش الوكالة الدولية للطاقة، وبالتالي يمهد الطريق أمام استكمال برنامج صنع الأسلحة النووية - كما فعلت كوريا الشمالية والهند وباكستان من قبل لكونهم لم يوقعوا على هذه الاتفاقية - إن ما حققته إيران الآن - طبقاً لما قاله المفتش السابق ديفيد أولبرايت المسئول في معهد العلم والأمن الدولي - هو "قدرة تحرر". وربما يكون ذلك هو كل ما تريده إيران، بمعنى اكتساب

مهارة كافية في مجال التخصيب لإبقاء العالم في حالة تخمين بشأن دفاعاتها النووية من دون إثارة رد شامل، وهو الرأي الذي يميل إليه محمد البرادعي مدير الوكالة الدولية. فلقد قلصت إيران أصلاً حجم تعاونها مع الوكالة الدولية، الأمر الذي زاد جداً من صعوبة قيام المفتشين باكتشاف أي منشآت سرية، ولذلك فإن عليها أن تقيم الدليل على أنها كانت تدير في الماضي برنامجاً سرياً مصمماً خصيصاً لصنع أسلحة نووية. فلقد توصل تقدير الاستخبارات الأمريكية القومية فعلاً في عام ٢٠٠٧ إلى أن إيران أوقفت ذلك البرنامج عام ٢٠٠٣، ولكن لا يوجد ضمانات بأنها لم تعاود إطلاقه.

إن ما ينبغي على فريق أوباما والأوروبيين أن يضعوا سياسة مفصلة للتعامل مع إيران عند التفاوض حول الملف النووي، والتي بالقطع ستفتح ملفات أخرى إقليمية لا تقل عنه أهمية، وسيكون التشديد المرجح على الحوار هو وضع حد زمني لالتهام منه، وبأن تمنع إيران من ممارسة لعبة "القط والفار"، وجعل التفاوض من أجل التفاوض واستمراره فقط بهدف كسب الوقت، وذلك بأن تجيب على سؤال محدد هو: هل ستمتنع عن إيقاف تخصيب اليورانيوم أم لا؟ وهل لديها الاستعداد لفتح جميع منشآتها النووية أمام مفتش الوكالة وتجيب على أسئلتهم دون تحفظ أو قيود أم لا؟ إن فشل إيران في إعطاء ردود إيجابية على هذه الأسئلة تقضي نهائياً على القلق الذي يسود المجتمع الدولي من جراء تطور برنامجها النووي سيؤدي إلى فرض مزيد من العقوبات عليها - خاصة إمدادات البترول المكررة، حيث تستورد الجازولين الذي تعتمد عليه الطبقات الفقيرة في إيران كمصدر للطاقة، رغم كون إيران من كبار البلاد المنتجة للنفط، حيث تهمل إيران تطوير قطاعات أكثر حيوية وأهمية في الصناعة النفطية التي تعاني من نقص قطع الغيار، وصارت المصافي البترولية بالية، وهي التي يفترض أن تحظى بالأولوية لأهميتها للمواطن الإيراني، والذي يعاني من شح البنزين ونقص الوقود للتدفئة. فالآلاف من الإيرانيين الذين عانوا من الصقيع في شمال البلاد، انتفضوا ضد الحكومة وساروا في مظاهرات عنف، احتجاجاً على نقص وقود التدفئة، ومشكلة إيران الرئيسية هي نقص الوقود. هذا في حين تنفق السلطات الإيرانية مئات الملايين من الدولارات على تطوير القدرة الإيرانية النووية، وهو ما يناقض الحاجة إلى تطوير القدرات النفطية التي تتطلب خمس ما يتفق على البرنامج النووي، والتي يمكن أن تدر على الخزينة الإيرانية مليارات الدولارات. لذلك فإن مشكلة النظام الإيراني تتمثل بوضوح وصراحة في حرصه على تحقيق تفوق عسكري تقليدي وفوق تقليدي على دول المنطقة وبما يشكل تحدياً للقوة العسكرية الأمريكية الموجودة في منطقة الخليج، وليست التنمية الاقتصادية والاجتماعية من

أولويات ولا اهتمامات هذا النظام. كما أن النظام الإيراني في سباق بين شهوته لتوسيع نفوذه الإقليمي، وبين تدمير مواطنيه من أوضاعهم الداخلية التي تزداد سوءاً، وتلك الحال تشابه - إلى حد كبير - حال كوريا الشمالية التي تبدد مقدراتها لبناء سلاح نووي حتى تفشت فيها المجاعة.

وفي مواجهة السياسة الجديدة التي ستتتبعها إدارة أوباما تجاه إيران، ستحاول الأخيرة اختبار قدرة وإرادة أوباما على ذلك على صعيدين:

الأول: زيادة التدخل العسكري الإيراني غير المباشر في أفغانستان والعراق وتسليح حزب الله، وهو ما انعكس في تزويد إيران حركة طالبان بصواريخ أرض/جو (سام - ١٤) التي تحمل على الكتف لشن هجمات ضد مروحيات ومقاتلات طائرات التحالف في إقليم هلمند الذي يسيطر عليه المتمردون، وقد نجح هذا الصاروخ في إسقاط مروحية بريطانية (لينكس) في البصرة في مايو ٢٠٠٦ ومقتل ٥ بريطانيين بينهم ضابطان. وكانت القوات الخاصة البريطانية قد اعترضت شحنات أسلحة من إيران متجهة إلى طالبان تحوي عبوات متفجرة من النوع الذي يزرع على الطرقات وأودت بحياة ٤٠ جندياً بريطانياً خلال الأشهر الـ ١٨ الماضية. أما في العراق فستسعى إيران إلى شغل الفراغ الناتج عن انسحاب القوات الأمريكية من هناك، خاصة في مدن جنوب العراق بواسطة الآلاف من الحرس الثوري الإيراني الذين يزحفون إلى هذه المدن تحت أغطية مدنية، وباعتبارهم لاجئين عراقيين سابقين كانوا في إيران ويرغبون في العودة إلى بلدهم، هذا إلى جانب تكثيف أنشطة الاستخبارات الإيرانية وفيلق القدس العاملة في العراق باسم مؤسسات وشركات دينية واقتصادية وثقافية، ومن خلال هذه الأنشطة تعزز نفوذها السياسي في العراق لفرض الإرادة الإيرانية على حكومة العراق بالقوة عند اللزوم، وبما يتفق مع المصالح والأهداف الإيرانية بوضع العراق تحت الهيمنة الإيرانية.

أما الصعيد الثاني الذي ستعمل عليه إيران، فهو تجاه روسيا بمحاولة إفساد تعاونها السياسي والاستراتيجي الجديد مع الولايات المتحدة في ظل إدارة أوباما، وذلك من خلال إغراء موسكو على عقد صفقات لبناء المزيد من محطات الطاقة النووية في جميع أنحاء البلاد على نمط محطة بوشهر ذات ١٠٠٠ ميجاوات، بدءاً ببناء محطة "دار خزين" لتوليد الطاقة النووية بقدرة ٣٦٠ ميجاوات في جنوب إيران، هذا إلى جانب تعزيز مجالات التعاون العسكري بين البلدين. وإذا كانت موسكو قد تعهدت لواشنطن بعدم تنفيذ صفقة صواريخ الدفاع الجوي S-٣٠٠، إلا أنها قد تزودها بأنظمة أخرى مماثلة، وإن كان أقل من S-٣٠٠ فعالية مثل النظام الأحدث للمدى المتوسط (بوك) الذي عرضته موسكو

أخيراً في معرض (ايدكس) في أبو ظبي. أما في مجال صناعة النفط، فقد اقترحت إيران على روسيا الاستثمار في ١٧ حقل نفط وغاز من خلال شركة (جاز بروم) الروسية للغاز، وذلك في حقلي (آذر) و(جنكولة)، حيث تملك شركة (لوك أويل) الروسية حالياً ١٠٪ من أسهم الحقلين، هذا إلى جانب المشاركة في عمليات التنقيب في المياه العميقة في بحر قزوين. ومن المتوقع أن تستجيب إيران للعرض الروسي بأن تتولى روسيا بيع قسم من النفط الإيراني في سوق بورصة سان بطرسبرج.

وكما أنه لا يتوقع حدوث تغيير في السياسة النووية الإيرانية نتيجة انتخابات الرئاسة القادمة - سواء أسفرت عن فوز محمد خاتمي أو بقاء نجاد في منصبه، فإنه ليس من المتوقع أن تختلف المفاوضات القادمة بين الولايات المتحدة وإيران في مسارها ونتائجها عن المفاوضات العديدة السابقة، والتي جرت منذ عام ٢٠٠٣ وتولى الثلاثي الأوروبي (فرنسا وبريطانيا وألمانيا) المفاوضات فيها مع إيران، وانتهت إلى اتفاقيتين انتهكتها إيران، وأيضاً المفاوضات التي تولتها مجموعة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا (١+٥) وشاركت فيها الولايات المتحدة، ولم تؤد أيضاً إلى نتائج مثمرة. كما رفض الإيرانيون أيضاً الاقتراح الروسي بجعل عمليات التخصيب على أراضيهم. والدليل على عدم قوع تغيير في نتائج المفاوضات القادمة أن في يونيو الماضي (٢٠٠٨) عندما اجتمع في جنيف سعيد خليل المفاوض الإيراني مع مندوبي الدول الخمس الكبرى ومعهم خافيير سولانا، رفض المندوب الإيراني مناقشة معايير المفاوضات القادمة، وأصر على أن تكون المفاوضات مفتوحة على كل الملفات وبلا زمن محدد. والهدف من وراء ذلك معروف جيداً للمفاوضين الغربيين، وهو أن الوقت الذي ينقضي هو في حقيقة الأمر وقت يكسبه البرنامج النووي الإيراني، كما يحرص الإيرانيون أيضاً على بقاء الغموض يحيط بالعقيدة النووية الإيرانية، ذلك أن مثل هذه العقيدة - خاصة إذا كان هدفها هو الردع - تفترض إقرار الأطراف بعضهم ببعض، وتعريفهم بإمكاناتهم وشروط استخدام السلاح النووي والخطوط الحمراء لذلك، كما هو الوضع القائم حالياً بين

الدول النووية الكبرى، وإلا لا معنى للردع. ولكن هذا ما لا تريده إيران لأنه يفرض عليها قيوداً شديدة من قبل المجتمع الدولي تحرمها من تحقيق أهدافها في بسط الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، وقد عبر عن هذه الحقيقة أحمدى نجاد في حديثه مع كوفي أنان عند جولته الأخيرة الوداعية، حينها قال له نجاد أنه "يتوقع أن تتولى إيران بلورة نظام عالمي جديد وعادل محل النظام الظالم الذي ولدته الحرب العالمية الثانية، وهذا القول تأخذه إسرائيل على محمل الجد وتعتبره موجه بالدرجة الأولى ضدها، ولا يهدد فقط أمنها بل وجودها في الأساس، لذلك فمن المتوقع أن تفقد إسرائيل تنفيذ الخيار العسكري ضد إيران إذا ما فشلت المفاوضات المباشرة القادمة بين الولايات المتحدة وإيران، وستعطى إسرائيل - كما ذكرنا آنفاً - فرصة زمنية لإدارة أوباما لحسم هذه المفاوضات، وتفعيل العقوبات حتى خريف ٢٠٠٩، وبعد ذلك ستعتبر إسرائيل أن من حقها شن ضربة وقائية تدمر خلالها المنشآت النووية والصاروخية الإيرانية، وهي في ذلك مستعدة لرد فعل صاروخي من جانب إيران يذهب ضحيته نحو ٢٠٠٠-٣٠٠٠ فرد، ولكنها في هذه الحالة سترد نووياً على إيران بقصف أهدافها الاستراتيجية ومدنها الهامة بصواريخ كروز النووية من غواصاتها الثلاث طراز دولفين المسلحة بهذه الصواريخ، وستكون مواقع انتشارها في خليج عمان، فإذا ما وصل السيناريو إلى هذا المستوى من التصعيد، فما لا شك فيه أن الولايات المتحدة سيكون لها نصيب وافر من المشاركة فيه بحكم ضمانها لأمن إسرائيل. ومن المؤكد في هذه الحالة أن لا تجد إيران في المجتمع الدولي أي دولة لديها استعداد لمساندتها عسكرياً، بل ستجد نفسها معزولة تماماً تواجه مصيرها وحدها. فلا أي من حلفاء إيران التقليديين اليوم - سوريا وحزب الله وحماس - سيكون لديه استعداد للدخول في مواجهة عسكرية مع كل من إسرائيل والولايات المتحدة من أجل خاطر إيران، وبما يعرض كياناتهم للخطر، أما على الصعيد الدولي، فلن تخاطر أي من روسيا والصين بعلاقتها مع الإدارة الأمريكية الجديدة في عهد أوباما، بعد أن أعيد بناؤها على أسس ومفاهيم جديدة.



النشاط والأهداف

مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام، يسعى إلى نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام بتلك القضايا، وترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار.

١- الدوريات

(أ) كراسات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩١ تتوجه أساساً إلى صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بالتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والعالم العربي. وتصدر كراسات استراتيجية منذ يناير ١٩٩٥ باللغتين العربية والإنجليزية. ويرأس تحريرها أ. عبد الفتاح الجبالي

(ب) ملف الأهرام الاستراتيجي

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بتقديم تحليلات متخصصة حول الشؤون الإقليمية، والتطورات الدولية والمحلية ذات الانعكاسات والأبعاد الاستراتيجية بالنسبة للمنطقة العربية والشرق الأوسط. ويحرره أ. هاني رسلان.

(ج) مختارات إسرائيلية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بالرؤى والتصورات والمواقف الإسرائيلية على صعيد الحكومة والمعارضة، وبالذات حول مجريات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ومشكلاته ويرأس تحريرها د. عماد جاد.

(د) مختارات إيرانية

دورية شهرية تصدر منذ أغسطس ٢٠٠٠ تهدف إلى دراسة وتحليل التفاعلات الداخلية الإيرانية والعلاقات الإقليمية والدولية لإيران. ويرأس تحريرها د. محمد السعيد ادريس.

(هـ) قراءات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٦ تهتم بعرض القضايا الاستراتيجية الدولية والإقليمية من خلال اختيار أهم ما نشر عن تلك القضايا بمختلف اللغات وعرضه عرضاً دقيقاً وافياً باللغة العربية. وترأس تحريرها أ. هناء عبيد.

(و) أحوال مصرية

دورية ربع سنوية تصدر منذ صيف ١٩٩٨ تهدف إلى دراسة الواقع المصري بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويرأس تحريرها أ. مجدى صبحي.

٢- التقارير

(أ) التقرير الاستراتيجي العربي

تقرير سنوي يصدره المركز منذ عام ١٩٨٦ يسعى إلى تقديم رؤية استراتيجية عربية ومصرية لتطورات النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي والمجتمع المصري. ويصدر التقرير أيضاً باللغة الإنجليزية بدءاً من عام ١٩٩٥ ويرأس تحريره د. محمد عبد السلام.

(ب) تقرير الحالة الدينية

يرمي إلى الكشف عن خريطة المؤسسات، والأشخاص والحركات والتفاعلات داخل شبكات الانتماءات الدينية والإسلامية والمسيحية بالأساس، بهدف استخلاص اتجاهات عامة حول أنماط التدين المصري بكافة أشكالها وتفاعلاتها ومؤسساتها. ويرأس تحريره أ. نبيل عبد الفتاح.

(ج) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية

تقرير صدر منذ عام ٢٠٠١ يعنى بتقديم دراسات تحليلية للقضايا الأكثر أهمية والتي من شأنها التأثير على مستقبل الاقتصاد العالمي والاقتصادات العربية والاقتصاد المصري. ويحرره أ. احمد السيد النجار.

٣- الكتب

يصدر المركز سلسلة كتب تغطي موضوعات معرفية متعددة تعالج مختلف القضايا. ويرأس تحريرها أ. نبيل عبد الفتاح. كما يصدر المركز كتيبات عن المفاهيم والمؤسسات ضمن سلسلة "موسوعة الشباب السياسية". ويرأس تحريرها د. وحيد عبد المجيد.

٤- المركز على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

قام المركز بتأسيس صفحة خاصة به على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) باللغتين العربية والإنجليزية. وتتضمن الصفحة عرضاً لكافة إصدارات وأنشطة المركز. ويمكن الوصول إلى صفحة المركز عن طريق موقع الأهرام: <http://www.ahram.org.eg> بريد إلكتروني

acpss@ahram.org.eg

أسلوب الاشتراك أو شراء مطبوعات المركز

تطلب إصدارات المركز من مكاتب الأهرام ومراكز توزيع الأهرام، فضلاً عن إمكانية الاشتراك في الإصدارات الدورية للمركز عن طريق: إدارة اشتراكات الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

تليفون: ٥٧٨٦٢٢٤ - ٥٧٨٦٢٢٧ - ٥٧٨٦١٠٠ - ٥٧٨٦٨٢٣ - ٥٧٨٦٠٢٣ فاكس: ٧٧٠٣٢٢٩ - ٥٧٨٦٨٢٣ - ٥٧٨٦٠٢٣

Email: acpss@ahram.org.eg